جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد و العلوم السياسية
مركز الدراسات الأوروبية
Center For European Studies
C.EuropeanS.

السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط
فى القرن الحادي والعشرين

د. نورهان الشيخ

٢٠١٠

مركز الدراسات الأوربية

جامعة القاهرة

٢٠١٠

رقم الإيداع : ٢٠٠٩/٢٢٩٠٠

المحتويات

		الصفحات
مقدمة		٢-٨
الفصل الاول	إعادة تفعيل السياسة الروسية فى المنطقة: العوامل والأسباب	٩-٣٦
الفصل الثانى	أبعاد الشراكة الروسية العربية	٣٧-٥٧
الفصل الثالث	الموقف الروسى من عملية التسوية السلمية	٥٨-٨٠
الفصل الرابع	السياسة الروسية تجاه العراق فى فترة ما بعد الاحتلال الأمريكى	٨١-١٠١
الفصل الخامس	التعاون الروسى الإيرانى وأثره على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة	١٠٢-١٢٩
المراجـــع		١٣٠-١٣٥
نبذة عن المؤلفة		١٣٦

مقدمـة:

على مدى ما يزيد عن أربعة عقود، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وحتى انهيار الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر ١٩٩١، وفى إطار ما سمى بالحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى؛ كانت المنافسة مع الولايات المتحدة هى الأولوية الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية. فقد تمحورت السياسية الروسية حول المواجهة مع الولايات المتحدة والحيلولة دون انفرادها بإدارة الشأن الدولى، والحد من توسيع نفوذها وهيمنتها على مناطق العالم المختلفة. وفى هذا الاطار احتلت منطقة الشرق الأوسط أولوية خاصة لروسيا السوفيتية بالنظر لكونها تمثل الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتى السابق ومنطقة جوار مباشرة له، ومنطقة تنافس أساسية بين القوتين العظميين طوال فترة الحرب الباردة وحتى انهيار الاتحاد السوفيتى مطلع التسعينات من القرن العشرين.

وخلال تلك الحقبة كانت الاعتبارات الايديولوجية هى الحاكمة لعلاقة الاتحاد السوفيتى وسياسته تجاه الشرق الأوسط. فتمحورت السياسة الروسية آنذاك حول مساندة حركات التحرر الوطنى والحركات الثورية ثم النظم الراديكالية المتولدة عن هذه الحركات، وكذلك تأييد الاحزاب الشيوعية ودعمها. وقد كان هذا عاملاً أساسياً فى فشل الاتحاد السوفيتى فى تطوير علاقاته مع عدد من الدول ذات النظم التقليدية والمحافظة فى المنطقة لاسيما دول الخليج العربى.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى تضافرت مجموعة من العوامل التى أدت إلى تراجع أهمية الشرق الأوسط فى أولويات السياسة الروسية خلال حقبة التسعينات من القرن العشرين. فقد أدى تفاقم الازمات الداخلية السياسية والاقتصادية وانشغال القادة الروسى بترتيب الاوضاع فى الداخل، إلى جانب الظروف الصحية للرئيس الروسى الأسبق بوريس يلتسين (١٩٩٠ – ٢٠٠٠)، إلى تراجع القضايا الخارجية بصفة عامة وقضايا الشرق الأوسط خاصة فى أولويات القيادة الروسية، وحدث نوع من الانكفاء الروسى النسبى على الداخل. بل إنه يمكن القول بأن قضايا الشرق الأوسط قد غابت عن أجندة السياسة الروسية خلال العامين التاليين لانهيار الاتحاد السوفيتى، فى ظل احتدام الصراع بين الرئيس والبرلمان والذى بلغ الذروة فى أكتوبر ١٩٩٣، واستحوذ على الشق الأكبر من

اهتمام الساسة الروس. وذلك عندما قام الرئيس يلتسين بضرب البرلمان الروسى بالمدافع، وألقى القبض على رئيس البرلمان ونائب رئيس الجمهورية وعدد من مؤيديهما.

من ناحية أخرى، سيطر التوجه نحو الغرب خاصة فى الفترة التى اعقبت انهيار الاتحاد السوفيتى مباشرة على أولويات السياسة الروسية مما دعم من هذا التراجع، حيث اندفعت القيادة الروسية نحو الغرب اعتقاداً منها بأن الغرب وحده وخاصة الولايات المتحدة هو القادر على مساعدة روسيا فى تجاوز أزمتها الاقتصادية، ودفع التحولات السياسية الليبرالية فى مواجهة المعارضة الشيوعية.

وقد تضافرت مجموعة من العوامل التى دفعت القيادة السياسية إلى إعادة النظر فى سياستها الخارجية والاتجاه شرقاً منذ منتصف التسعينات. فمن ناحية لم يقدم الغرب والولايات المتحدة ما كانت تتوقعه روسيا من مساعدات واستثمارات تساعدها فى النهوض الاقتصادى من جديد. إلى جانب تجاوز الولايات المتحدة لروسيا وتجاهل مصالحها فى قضايا ذات أهمية وحساسية لها، ومنها تلك المتعلقة بمساندة البوسنة والحرب على صربيا حليف روسيا التقليدى. من ناحية أخرى، واجه الرئيس يلتسين ووزير خارجيته، أندريه كوزيريف، انتقادات شديدة من جانب المعارضة ذات الأغلبية البرلمانية آنذاك، والتى وصفت سياستهما الخارجية "بالمذلة والمخزية لدولة كانت القوة العظمى الثانية فى العالم حتى وقت قريب".

ولكن رغم التغير المحدود الذى اكتنف السياسة الروسية بالاتجاه شرقاً وتطوير علاقاتها بالصين، ورغم تأكيد يلتسين فى خطابه أمام البرلمان فى فبراير ١٩٩٤ على أن "هذا العام هو العام الذى يجب أن نضع فيه نهاية للتنازلات من جانب واحد"، على حد تعبيره، وقيامه بعزل وزير خارجيته المعروف بميوله الغربية وتعيين يفجينى بريماكوف خلفاً له فى يناير ١٩٩٦. ورغم أن بريماكوف يتحدث العربية وخبير فى شئون الشرق الأوسط، فإن أولوية المنطقة فى السياسة الروسية استمرت فى التراجع نتيجة استمرار تدهور القدرات الروسية اقتصادياً وعسكرياً، وعدم الاستقرار السياسى واستمرار المواجهة بين الرئيس والبرلمان حول قضايا السياستين الداخلية والخارجية.

ومع تولى الرئيس الروسى السابق ورئيس الحكومة الحالى فلاديمير بوتين السلطة فى روسيا الاتحادية مطلع عام ٢٠٠٠، شهدت السياسة الروسية تفعيلاً ملحوظاً فى منطقة الشرق الأوسط، وعادت روسيا لتمارس دوراً هاماً وتتخذ مواقف واضحة تجاه قضاياه الشائكة.

فقد أكد بوتين، عقب توليه السلطة، على ضرورة استعادة هيبة روسيا على الصعيدين الاقليمى والدولى وتبوء روسيا مكاناً مناسباً فى صفوف الدول الكبرى فى القرن الحادى والعشرين، وقام بنشاط دبلوماسى ملحوظ فى إطار السعى لتحقيق ذلك. وقد تتابعت فى السنوات الأخيرة مجموعة من التطورات التى أكدت مكانة روسيا، واستقلالية قرارها الخارجى عن السياسة الأمريكية. بداية بالخلافات المتعلقة بسياسة الطاقة الروسية تجاه أوربا ودول الاتحاد السوفيتى السابق؛ والتناقض الواضح بين الموقفين الروسى والأمريكى من الملف النووى الإيرانى، ومن التسوية فى كوسوفا ورفض روسيا لأى تسوية لا تقبلها صربيا الحليف التقليدى لها، وتهديدها باستخدام حق الفيتو ضد أى مشروع قرار من شأنه وضع الإقليم على طريق الاستقلال عن صربيا، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى المضي قدما نحو حصول كوسوفو على الاستقلال بعيدا عن مجلس الأمن.

كذلك استخدام موسكو للفيتو لأول مرة منذ عام ١٩٧٢ وذلك ضد مشروع قرار أعدته الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن تطلب فيه من السلطة العسكرية فى ميانمار (بورما سابقا) وقف انتهاكاتها للأقليات مؤكدة أن أعمال ميانمار لا تعرض الأمن والسلم في المنطقة للخطر.

أيضاً استياء روسيا من تشجيع الولايات المتحدة للثورات "الملونة" المعادية لروسيا في جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق والتي مازالت روسيا تعتبرها مجالاً حيوياً لها، وإدانتها لمحاولات فرض الديمقراطية من الخارج بالقوة على بلدان مثل أوكرانيا وجورجيا وقرجيزستان ومولدوفا.

هذا إلى جانب قضية الدرع المضاد للصوايخ، وهى الأزمة التى فجرتها خطة الولايات المتحدة التى أعلنتها فى يناير ٢٠٠٧ لإقامة درع مضاد للصواريخ يتضمن نظام لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة

في بولندا. والتى وجهت روسيا انتقادات شديدة له وعبر الرئيس الروسي بوتين في مناسبات عديدة وبعبارات شديدة اللهجة عن رفض بلاده له، واتهم الولايات المتحدة بأنها "تستهتر في اللجوء إلى القوة"، وأن هذا النظام "سيزيد من إمكانية نشوب صراع نووي، وسيؤدى إلى تدمير التوازن الاستراتيجي في العالم"، وإنه "إذا أصرت الولايات المتحدة على نشر أنظمة الدفاع الصاروخي في أوربا، فقد تكون أوربا هدفا للأسلحة الروسية مرة أخرى ولن تتحمل روسيا أية مسؤولية عن ذلك". ولاشك إن إعلان واشنطن فى سبتمبر ٢٠٠٩ العدول عن هذا المشروع يعد انتصاراً للدبلوماسية والقيادة الروسية.

وخلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية فى ١٠ فبراير ٢٠٠٧ وجه الرئيس الروسى فلاديمير بوتين انتقادات حادة للسياسة الأمريكية، "لاستخدامها المفرط للقوة الذى يكاد يكون غير خاضع للسيطرة فى العلاقات الدولية .. وتجاوزها حدودها الوطنية فى كل اتجاه. وحذر بوتين من أن قيادة الولايات المتحدة " لعالم أحادى القطب" غير مقبول، وأدى الى المزيد من الحروب والصراعات فى العالم. ورأى أن "توسيع حلف الأطلنطى عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة"، خاصة على ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث، ليتوانيا واستونيا ولاتفيا، الى حلف الأطلنطى فى مارس ٢٠٠٤، مما وضع الحلف أمام بوابة روسيا. وقال بوتين أن "بلاده تمتلك الحق فى السؤال عما يهدف إليه حلف الأطلنطى حين يوسع قواعده وبنيته التحتية باتجاه موسكو، فى حين أن التهديد الحقيقى العالمى يشكله الارهاب وأسلحة الدمار الشامل".

وقد كُلل هذا الهجوم بتوقيع الرئيس بوتين مرسوماً فى ١٤ يوليو ٢٠٠٧ يقضى بتعليق تطبيق روسيا لمعاهدة القوات التقليدية في أوربا والاتفاقات الدولية المترتبة عليها، والتى وُقعت فى نوفمبر ١٩٩٠ من جانب أعضاء حلفى الأطلنطى ووارسو (سابقاً) وعلى رأسهم روسيا والولايات المتحدة، وأُعتبرت فى حينها تأريخاً لنهاية الحرب الباردة، وحجر الزاوية فى سياسات الحد من التسلح، وتحقيق الأمن والاستقرار الأوربى. ويعتبر قرار الرئيس بوتين غير مسبوق في تاريخ روسيا الحديث منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١.

تلى ذلك استئناف روسيا فى أغسطس ٢٠٠٧ لدوريات القاذفات الروسية بعيده المدي (تي يو ١٥٠ وتي يو ٩٥) الملقبة بالدببة والقادرة علي حمل رؤوس نووية وصواريخ من طراز كروز وذلك بعد انقطاع دام ١٥ عاما مما يمثل تهديدا استراتيجيا لواشنطن وحلفائها خاصة مع اقتراب القاذفات الروسية من سواحل كل من بريطانيا والنرويج وقاعدة جوام وولايه الاسكا الأمريكية. تزامن هذا مع توقيع روسيا مذكره تفاهم مع سوريا يتم بمقتضاها السماح للأسطول الروسي باستخدام قاعدة بحرية قديمة فى ميناء طرطوس السورى، ومن ثم إعادة القطع الحربية الروسية إلى مياه البحر المتوسط التى كان الاسطول السادس الامريكي يسيطر عليه وحده.

على صعيد أخر، بدء صراع فى أغسطس ٢٠٠٧ علي ثروات القطب الشمالي التى تقدر بحوالى علي ٢٥% من احتياطي العالم من النفط والغاز الي جانب احتياطي كبير من الماس والذهب والبلاتين وغيرها من المعادن، وذلك بين روسيا والولايات المتحدة والدول الأوربية المطلة عليه، وذلك بعد وضع العلم الروسي في قاع المحيط وجهود البعثة العلمية الروسية لإثبات أن سلسلة جبال لومونسوف في قاع المحيط المتجمد هي امتداد جيولوجي لروسيا بما يمكنها من إعلانها أراض روسية وفق معاهدة قانون البحار التابعة للأمم المتحدة.

إنّ التطورات السابقة تؤكد أن روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية. فموسكو تدرك أن الوجود العسكري الأمريكى في منطقة الخليج العربي وفي أفغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد حلف الاطلنطى ونشر الدرع المضاد للصواريخ فى دول أوروبا الشرقية. فتصريحات بوتين هى انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية. وفاعلية الدور الروسي لن تكون بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة وإلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن، وإنما بالسير بخطى ثابتة، ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما الى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة فى إطار نظام متعدّد الأقطاب ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى في إدارة الشأن الدولى.

فرغم حدة الانتقادات الروسية للموقف الأمريكى والنشاط الدبلوماسى الواضح لروسيا مؤخراً وتناقض مواقفها مع السياسة الأمريكية فى العديد من القضايا على النحو السابق بيانه، إلا إنه من الصعوبة بمكان تفسير ذلك على إنه عودة لزمن الحرب الباردة أو تغيراً جذرياً فى السياسة الروسية نحو المواجهة أو التحدى الكامل والصارخ للإرادة الأمريكية سواء فيما يتعلق بالقضايا الشرق أوسطية أو غيرها من القضايا.

فالقيادة الروسية تنطلق من وجود "شراكة استراتيجية" مع الولايات المتحدة وأوربا تمثل توجه عام حاكم فى السياسة الخارجية الروسية، وهو ما أكده الرئيس بوتين فى أكثر من مناسبة. إلا إن هذا لا ينفى وجود تناقضات أو خلافات بين روسيا والولايات المتحدة بشأن عدد من القضايا، إنطلاقاً من محاولة روسيا الدفاع عن مصالحها الاقتصادية، أو حفاظاً على ما تعتبره يمس أمنها القومى، ولكنها تظل خلافات بين شركاء وليس خصوم يناصبوا بعضهم البعض العداء.

لقد عادت روسيا كقوة كبرى ولكن برؤية وأولويات مختلفة لسياستها الخارجية تكاد تختلف جذرياً عن تلك التى حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على مدى ما يزيد عن سبعون عاماً، وهى لا تطمح إلى مناوئة الولايات المتحدة وإنما إلى حماية مصالحها وأمنها القومى بمفهومه الواسع. وفى هذا الاطار تبرز مجموعة من الحقائق الأساسية:

أولها، بروز أبعاد ومفاهيم أخرى للأمن إلى جانب مفهوم الأمن العسكرى بمعناه التقليدى، أهمها أمن الطاقة، وأن حروب الغد ستكون دفاعاً عن هذه الأبعاد الجديدة للأمن. ولعل الاحتلال الأمريكى للعراق هو "بداية" هذا التوجه فى السياسة الدولية. الأمر الذى يعيد للأذهان الاستعمار بمعناه التقليدى للسيطرة على الثروات الطبيعية للأمم والشعوب.

ثانيها، إن السياسة الروسية أصبحت أكثر برجماتية وأكثر تحرراً من القيود الأيديولوجية بل والسياسية. وقد وضعت روسيا معياراً موضوعياً للتعاون مع أى دولة ألا وهو العائد الاقتصادى من التعاون فى أى مجال بما في ذلك المجال العسكرى.

ثالثها، زوال التناقض الأيديولوجى بين روسيا والولايات المتحدة بانهيار الاتحاد السوفيتى وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى "الشراكة الاستراتيجية" القادرة

على إحتواء الخلافات وتسويتها على النحو الذى يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومى. فلم يعد هناك شرق أو غرب ولكن هناك ثمانية كبار تتقدمهم الولايات المتحدة وبينهم روسيا. ومن ثم فإن هناك حدود للمواجهة الروسية مع الولايات المتحدة، ولا يجب علينا المراهنة على موقف روسى يمثل تحول جذرى عن التوجهات العامة للسياسة الدولية المتفق عليها من جانب الثمانية الكبار.

رابعها، رغم هذا فإن هناك فجوة قائمة بين السياسة الأمريكية والموقف الروسى المتوازن من عديد من القضايا التى ترى الولايات المتحدة مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها هى فقط، وترى فى استبعاد روسيا وغيرها من القوى الدولية أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها بالكامل، الأمر الذى يجعل السياسة الروسية ومواقفها من قضايا المنطقة تمثل دعماً هاماً لدولها، وقوة دفع لتطور علاقات روسيا معها.

فى هذا الاطار، نجح بوتين فى إحداث نقلة نوعية فى علاقة موسكو بالمنطقة لاسيما العلاقات الروسية الخليجية التى شهدت تطوراً غير مسبوق خلال فترة رئاسته الثانية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨). ولاشك أن الأسس التى أرسى دعائمها بوتين لازالت هى الحاكمة للسياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط فى ظل قيادة الرئيس ديمترى ميدفيديف للبلاد، وستظل حاكمة لها لفترة يعتد بها فى المستقبل.

ويتضمن هذا الكتاب بين دفتيه أهم أبعاد السياسة الروسية فى منطقة الشرق الأوسط منذ تولى الرئيس بوتين السلطة عام ٢٠٠٠ واستمراراً فى فترة الرئيس ميدفيديف، مع التركيز على السياسة الروسية تجاه القضايا ذات الأهمية فى المنطقة وأبرزها التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، والاحتلال الأمريكى للعراق، والملف النووى الإيرانى.

الفصل الأول

إعادة تفعيل السياسة الروسية فى المنطقة:

العوامل والأسباب

طوال حقبة التسعينات تراجعت أهمية الشرق الاوسط فى أولويات السياسة الخارجية الروسية على نحو ملحوظ. ورغم أهمية المنطقة اقتصادياً واستراتيجياً لروسيا إلا إن القيادة الروسية آنذاك لم تستطع تطوير رؤية للتعامل مع المنطقة ودفع الشراكة معها فى مختلف المجالات على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين.

وخلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين شهدت السياسة الروسية نشاطاً ملحوظاً، واتخذت روسيا مواقفاً تناقضت فيها جذرياً مع الموقف الأمريكى، وجاهرت قيادتها بتوجيه الانتقادات للسياسة الأمريكية وتداعياتها السلبية على الأمن الدولى والإقليمى. وبات واضحاً جلياً أن روسيا قد استعادت مكانتها كأحد القوى الكبرى الفاعلة على الصعيد الدولى.

فقد تضافرت مجموع من العوامل التى أدت إلى إعادة تفعيل السياسة الروسية بصفة عامة وتجاه منطقة الشرق الأوسط خاصة، على النحو الذى أصبحت معه روسيا شريكاً أساسياً فى التنمية للعديد من دول المنطقة، وفاعلاً هاماً فى قضاياها المركزية. ويمكن بلورة هذه العوامل فى ثلاثة أساسية على النحو التالى.

أولاً: رؤية القيادة الروسية لأولوياتها فى المنطقة:

لاشك أن للقيادة السياسية العليا فى أى دولة الدور المحورى فى التحديد الدقيق لتوجهات سياستها الخارجية فى ضوء مصالحها الوطنية والأولويات فيما بينها. فالسياسة الخارجية يتم تحديدها عادة على مستوى قمة السلطة التى تعتبر المسئول الأول ليس فقط عن تحديدها ولكن، وربما الأهم، عن تنفيذها وتبنى المواقف والسياسات التى تكفل ذلك. والقيادة السياسية فى هذا الشأن لا تعمل فى فراغ وإنما فى إطار بيئة داخلية وخارجية تؤثر فيها وفى الخيارات المتاحة لها. فطبيعة النظام السياسى محدد أساسى لقدرة القيادة السياسية على إحداث التغيرات التى تراها فى السياستين الداخلية والخارجية. فعادة ما ينفرد صانع القرار بتحديد الأولويات والسياسات فى النظم التسلطية حيث تتمتع القيادة السياسية بحرية حركة واسعة. أما فى النظم الديمقراطية حيث القيود على القيادة السياسية

التى تخضع للمساءلة والمحاسبة، فيزداد دور القوى السياسية والمؤسسات المختلفة فى بلورة السياسات الوطنية، وتزداد المشاورات والمفاوضات بشأن أولوياتها. هذا فضلاً عن أنها عادة ما تكون أكثر ميلاً لأخذ توجهات الرأى العام فى الاعتبار.

وعادة ما يصحب التغير فى القيادة السياسية إعادة النظر فى أولويات السياسة الخارجية للدولة خاصة فى حالة اختلاف القيادة الجديدة إيديولوجياً وفكرياً عن سابقتها. فلكل قيادة سياسية توجه دولى معين، ورؤية وترتيب خاص بها لأولويات السياسة الخارجية والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها من خلال هذه السياسة. كما أن لكل قيادة إدراكاتها الخاصة لطبيعة وحجم التهديدات القادمة من البيئة الخارجية وطريقة مواجهتها، وكذلك الفرص المتاحة التى يتعين استغلالها وسبل الاستفادة منها.

وتمثل روسيا تجربة فريدة يمكن أن يُطلق عليها "التداول السلمى المقيد للسلطة". فقد تولى الرئيس فلاديمير بوتين السلطة من خلال انتخابات تنافسية حرة مباشرة فى مارس ٢٠٠٠، إلا إنه كان مرشحاً من جانب سلفه الرئيس بوريس يلتسين الذى قال عن بوتين خلال حديث تنحيه عن السلطة فى التليفزيون الروسى يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٩، وذلك قبل انتهاء مدة رئاسته بستة أشهر: "أقدم لكم مستقبل روسيا .. أقدم لكم فلاديمير بوتين". فقد كان بوتين رئيساً للوزراء، ولا شك أن توليه السلطة كقائم بأعمال رئيس الجمهورية لمدة ثلاثة أشهر عقب استقالة يلتسين، إعمالاً لنص الدستور الروسى، قد أعطته فرصة لتقديم نفسه للشعب الروسى وجعلت فرصته فى الفوز أكبر بالتأكيد. وقد كرر بوتين ذات التجربة حين رشح ديمتري ميدفيديف نائب رئيس الوزراء لخلافته، والذى فاز فى الانتخابات الرئاسة التى أُجريت في روسيا في الثاني من مارس ٢٠٠٨ حيث حصل على ٧٠.٢٨% من أصوات الناخبين. وقد تولى ميدفيديف مهامه رسميا في السابع من مايو ٢٠٠٨. فى حين ترأس فلاديمير بوتين رئاسة الوزراء فى الثامن من مايو ٢٠٠٨، وأعلن تشكيل الحكومة الروسية الجديدة في ١٢ مايو ٢٠٠٨.

وقد جاء بوتين بخبرة وخلفية سياسية وأمنية مختلفة عن سابقيه جميعاً، الأمر الذى انعكس فى رؤيته لمستقبل روسيا وما يجب أن تكون عليه، وكيفية تحقيق ذلك من خلال سياسات اتسمت بالبرجماتية والواقعية الشديدة.

فمن ناحية، جمع بوتين فى دراسته بين القانون حيث تخرج من كلية الحقوق جامعة لينينجراد، والاقتصاد حيث حصل على درجة الدكتوراة فى الاقتصاد، وكلاهما دعامتين للتفكير المنطقى السليم. من ناحية أخرى، عمل بوتين على مدى ما يزيد عن خمسة عشر عاماً منذ تخرجه عام ١٩٧٥ فى ظل الاتحاد السوفيتى وعاصر انهياره وما تبع ذلك من تدهور شامل للدولة الروسية، وكان على وعى بمواطن الداء، ومن ثم مفاتيح النهوض وإعادة البناء.

من ناحية ثالثة، يعتبر بوتين سياسى محنك وداهية. فقد جمع فى خبرته العملية بين العمل الأمنى والسياسى، وعرف الخط الأحمر بين المعلن والمخفى فى السياستين الداخلية والخارجية. فقد عمل بوتين فى المخابرات السوفيتية (KGB) منذ تخرجه عام ١٩٧٥، وفى عام ١٩٩٠ انتقل للعمل السياسى والعمل العام حيث عمل مساعداً لرئيس جامعة لينينجراد للشؤون الخارجية. ثم أصبح مستشاراً لرئيس مجلس مدينة لينينجراد آنذاك أناتولى سوبتشاك. وبعد أن أُعيد انتخاب سوبتشاك عمدة لسان بطرسبرج (لينينجراد سابقاً) فى يونيو ١٩٩١، تم تعيين بوتين رئيسا للجنة العلاقات الدولية بمكتب العمدة ليشرف على سياسات الاستثمار والمشروعات المشتركة مع الشركاء الاجانب. وفى مارس ١٩٩٧، تم تعيينه رئيسا لإدارة الرقابة بالكرملين، وهى الإدارة التى تشرف على تنفيذ القرارات الرئاسية. وفي مايو ١٩٩٨ أصبح نائبا أول لمدير ديوان الرئيس الروسي. وفى يوليو من نفس العام، اصدر الرئيس بوريس يلتسين قرارا بتعيين بوتين مديرا لجهاز المخابرات الروسية (الامن الفيدرالى الذى خلف جهاز KGB السابق). وفى مارس ١٩٩٩ وإلى جانب رئاسته لجهاز الأمن الفيدرالى، تم تعيينه سكرتيرا لمجلس الأمن القومى. وفى أغسطس من نفس العام، قام الرئيس يلتسين بإقالة سيرجى ستيباشين، رئيس وزرائه الرابع خلال ١٦ شهراً، وعين بوتين رئيساً للوزراء. ولاشك أن هذه الخبرة الطويلة والمتنوعة أكسبته عمقاً فى الرؤية وقدرة عالية على إدخال رؤيته حيز التنفيذ بنجاح.

فقد جاء بوتين برؤية أكثر برجماتية للسياسة الروسية وعلاقات روسيا الدولية والإقليمية، تحكمها المصالح الوطنية اقتصادية كانت أو أمنية، وتنطلق من التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة كما كان الحال فى ظل الاتحاد السوفيتى، ولا التبعية كما كان الحال فى فترة الرئيس يلتسين.

ولقد أكد الرئيس بوتين ذلك فى أكثر من مناسبة حيث أشار إلى أن "روسيا لا تنوى منازعة أحد، ولكنها تملك أن تؤثر على عملية إنشاء النظام العالمى الجديد لكى يكون صرح العلاقات الدولية المستقبلى متوازناً". و"أن الولايات المتحدة وروسيا أكبر دولتين نوويتين فى العالم، ومن هنا فإن كلاً منهما شريك طبيعى للآخر فى التعامل مع قضايا الأمن الدولى ومنع انتشار الأسلحة النووية. وفى حل مشاكل الإرهاب الدولى، وبيننا علاقات اقتصادية كبيرة.... ".

ومن ثم فإنه رغم تأكيد روسيا الدائم على معارضتها للنظام الأحادى القطبية وأهمية وجود نظام دولى متعدد القوى، يتسم بالعدالة واحترام القانون الدولى والشرعية الدولية وبدور أوسع للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، فإن روسيا ترتبط بمصالح استراتيجية وحقيقية مع الولايات المتحدة، ومن ثم فهى أكثر ميلاً إلى إحتواء الخلافات التى تنشب من آن لأخر مع الولايات المتحدة وتسويتها على النحو الذى يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومى. وهى حريصة على أن لا تتجاوز هذه الخلافات حد الخلاف بين الشركاء، وليست على استعداد للتضحية بشراكتها مع الولايات المتحدة. ومن ثم فإن هناك حدود للمواجهة الروسية مع الولايات المتحدة ويقتصر الأمر فى أقصى درجاته على المواجهة الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة وقد يصل الأمر حد المشادات اللفظية، واستخدام "الفيتو" ضد الإرادة الامريكية فى مجلس الأمن دون أن يُترجم هذا إلى مواجهة عسكرية روسية أمريكية أو حتى توتر حاد فى العلاقات بينهما؛ إنطلاقاً من وجود مصالح استراتيجة تربط روسيا بالولايات المتحدة لا يجوز المساس بها أو تهديدها نتيجة خلافات تكتيكية يمكن تجاوزها.

كذلك، أكد بوتين على أن روسيا دولة أوربية ذات عمق آسيوى واضح، ومن ثم فهى تنتمى لكلا المحيطين ليس فقط جغرافياً ولكن سياسياً واقتصادياً وربما اجتماعياً وثقافياً. وأن التقارب بين روسيا وأوربا أمر حتمى، وأن الروابط التاريخية والجغرافية والمصلحية عميقة بين الطرفين، ويتعين أن تكون العلاقات مع أوربا أوسع نطاقاً مما هى عليه. الأمر الذى يعيد للأذهان الدور الروسى فى إطار روسيا القيصرية ولكن برؤية وآليات تتفق ومقتضيات العصر، حيث كانت روسيا إحدى الدول "الأوربية" الفاعلة فى النظام الدولى،

ويحكم سياستها الخارجية الاعتبارات المصلحية مع إعطاء الأولوية لمحيطها الإقليمى المباشر، والعزوف عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول خارج المنظومة القيصرية.

فى هذا السياق حظيت منطقة الشرق الأوسط باهتمام ملحوظ من جانب الرئيس بوتين لاسيما خلال فترة رئاسته الثانية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨) إنطلاقاً من قراءة صائبة من جانب القيادة الروسية لحيوية المصالح الروسية فى المنطقة. فروسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمنى أو عسكرى ينافس الوجود الأمريكى المكثف فى المنطقة، وإنما إلى شراكة استراتيجية بالمعنى الاقتصادى والتقنى ذات عائد اقتصادى مباشر لروسيا، وعائد تنموى حقيقى لدول المنطقة. يأتى هذا فى إطار توجه القيادة الروسية لتوظيف السياسة الخارجية بصفة عامة وتجاه المنطقة خاصة لخدمة متطلبات نمو الاقتصاد الروسى وازدهاره. ولقد أشار الرئيس الروسى بوتين إلى ذلك صراحة حيث أكد أن "الوضع فى المنطقة يؤثر على الاقتصاد العالمى وعلى قطاع الطاقة ذو الأهمية البالغة بالنسبة لروسيا مما يحتم تفعيل سياسة موسكو فى المنطقة لأسباب تبدو اقتصادية بحتة على نحو ملحوظ".

وروسيا أميل إلى ترجمة أهدافها ومصالحها إلى علاقات تعاونية تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية، وهى فى ذلك تختلف عن المنظور الامريكى القائم على محاولة الهيمنة، وفرض الأجندة الأمريكية على المنطقة على النحو الذى يحقق المصالح الأمريكية وحدها.

وفى ظل قيادة الرئيس ديمتري ميدفيديف صديق بوتين وتلميذه إذا جاز التعبير، ورئاسة بوتين للحكومة، وهيمنته على البرلمان من خلال الأغلبية الواضحة لحزبه "روسيا الموحدة" ليس من المتوقع أن يحدث تغيراً جذرياً فى السياسة الروسية، وستظل التوجهات السابقة هى الحاكمة للسياسة الروسية على الصعيدين الدولى والإقليمى.

فتأهيل الرئيس ديمتري ميدفيديف وخلفيته تتقاطع مع الرئيس بوتين فى مواضع عدة. فقد تخرج ميدفيديف من ذات الكلية وهى كلية الحقوق بجامعة لينينجراد في عام ١٩٨٧، وحصل على الدكتوراة في القانون، وعمل بتدريسه فى جامعة سان بطرسبورج منذ عام ١٩٩٠. وفى عام ١٩٩٩ تم تعيينه نائباً لمدير جهاز الحكومة الروسية، ثم النائب الأول

لمدير ديوان الرئاسة الروسية ورئيس شركة "غازبروم" في عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٣ عُين مديراً لديوان الرئاسة الروسية، ثم النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي منذ عام ٢٠٠٥، وظل يشغل منصبه هذا إلى جانب رئاسته لشركة غازبروم الروسية حتى فوزه في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢ مارس ٢٠٠٨ وتوليه رئاسة الجمهورية.

ولاشك أن تربع بوتين فى منصب رئاسة الوزراء وكون رئيس الجمهورية صديقه ويعد من جيل بوتين السياسى الذى تتلمذ على يديه وعمل معه لفترة طويلة، يعنى أن نهج بوتين على صعيد السياستين الداخلية والخارجية وتجاه منطقة الشرق الأوسط سوف يستمر، وسوف يظل لبوتين دوره المحورى فى النظام السياسى الروسى والسياسة الروسية، لاسيما وأن احتمال عودة بوتين إلى قمة السلطة وخوضه الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢ مازال قائماً.

ثانياً: إعادة بناء الدولة الروسية واستعادة روسيا لمكانتها الدولية:

إن الاستقرار السياسى والاقتصادى المتزايد فى روسيا منذ مطلع القرن الحادى والعشرين دعم من ثقة دول المنطقة فى روسيا كفاعل دولى هام وشريك يعول عليه سياسياً واقتصادياً.

فقد شهدت القدرات الروسية طفرة منذ مطلع القرن الحادى والعشرين، وذلك بالنظر إلى الانجاز المتحقق مقارنة بمحدودية الفترة الزمنية التى تم خلالها. فمنذ أواخر الثمانينات وطوال التسعينات من القرن الماضى، مرت روسيا بمرحلة من التدهور الحاد انهارت فيها مؤسسات الدولة واستشرى الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى، وتراجع الدور الروسى دولياً وإقليمياً إلى حد أفقد روسيا نفوذها حتى فى منطقة كومنولث الدول المستقلة التى هى مجالها الحيوى وأكثر المناطق مساساً بأمنها القومى.

ومنذ توليه السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، بدأ الرئيس الروسى فلاديمير بوتين إستراتيجية لإعادة البناء الداخلى والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا، واستعادة مكانتها دولياً وإقليمياً. وذلك على النحو التالى:

(١) القدرات الاقتصادية:

كما كان الاقتصاد هو موطن الداء الذى أجهز على الاتحاد السوفيتى وأدى إلى انهياره، فقد كان الانتعاش الاقتصادى هو بداية الصحوة الروسية. فبعد أن كادت روسيا تعلن إفلاسها كدولة خلال الأزمة الاقتصادية التى واجهتها فى أغسطس ١٩٩٨، شهدت روسيا درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادى، وصل إلى حد الطفرة حيث حقق الاقتصاد الروسى معدل نمو بلغ حوالى ٧% سنوياً منذ عام ٢٠٠٣. وازداد حجم الإنتاج الصناعي عام ٢٠٠٧ بنسبة ٦.٣ %، والإنتاج الزراعي بنسبة ٣.٣ %، كما أرتفع إنتاج روسيا من الحبوب إلى ٨٢ مليون طن، غطت احتياجات السوق المحلية وتم تصدير ١٧ مليون طن منها خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، لتقترب روسيا بذلك من قائمة الدول الثلاث الكبرى المصدرة للحبوب فى العالم.

كذلك حققت الميزانية الفيدرالية الروسية فائضاً في عام ٢٠٠٧ بلغ ٧٥ مليار دولار. كما حققت فائضاً فى الميزان التجارى على مدى السنوات الأخيرة وصل خلال الفترة من يناير – مايو ٢٠٠٨، وقبل بدء التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، إلى ١ر٨٤ مليار دولار. كما تحتفظ روسيا بثالث أكبر احتياطى عالمى من الذهب والعملات الصعبة والذى قُدر بـ ٣ر٥٩٧ مليار دولار فى أغسطس ٢٠٠٨. وأصبح الروبل الروسي منذ صيف ٢٠٠٦ عملة قابلة للتحويل. كما أصبحت روسيا تحتل المرتبة الخامسة بين الدول الأوربية الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتى قدرت بحوالى ٥ر١٧٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨، مقارنة بـ ٨٢.٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، وحوالى ٤٢ ملياراً في عام ٢٠٠٦. كما استكملت روسيا كافة الإجراءات المؤهلة لها تقريباً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

على صعيد أخر، وفيما يتعلق بإحساس المواطن الروسى بهذه الطفرة، فقد تحسنت الخدمات المقدمة للمواطنين على نحو ملحوظ، وانخفضت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من ٣٢% عام ٢٠٠٠ إلى ١٥,٨ % فى نوفمبر ٢٠٠٧، وانخفضت نسبة التضخم من ٨٦% عام ١٩٩٩ إلى ١١,٩% عام ٢٠٠٧، وانخفضت نسبة البطالة ٣ر٥% من قوة العمل (٠٣٣ر٤ مليون نسمة فى يوليو ٢٠٠٨) مقارنة بـ ٢ر٦% في يونيو 2007.

كما زادت دخول المواطنين الروس الفعلية بنسب يعتد بها، بلغت خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٧ نسبة ١ر٨ %، وارتفع متوسط الأجور بنحو ٢٨ % (ما يعادل ٦٠٠ دولار تقريبا).

(٢) القدرات العسكرية:

ظلت روسيا على مدى نصف قرن، منذ منتصف القرن العشرين وحتى انهيار الاتحاد السوفيتى، قوة عسكرية عظمى مكافئة للولايات المتحدة، بل وأكثر تميزاً فى مجال الأسلحة التقليدية، إلا أن السنوات العشر التى تلت تفكك الاتحاد السوفيتى شهدت تدهوراً حاداً فى الجيش الروسى، وتقلصاً فى قدرات البحرية الروسية؛ حيث انخفض عدد السفن عام ٢٠٠٠ إلى عُشر المتاح عام ١٩٩٠، كما انخفضت المقاتلات بنسبة ٨٠%، وقد كان ذلك جزءاً من حالة التدهور العام الذى أصاب روسيا خلال تلك الفترة.

وقد أولى بوتين منذ توليه السلطة اهتماماً واضحاً بالمؤسسة العسكرية، وإعادة تنظيم الجيش والأسطول على النحو الذى يُمكن روسيا من استعادة قدراتها العسكرية، والحفاظ على مصالحه ومكانتها كقوة كبرى، وقد ساعد التحسن فى الأوضاع الاقتصادية على توفير التمويل والدعم اللازم لذلك.

وطرح بوتين أولوياته ورؤيته لتطوير المؤسسة العسكرية فى وثيقتين. الأولى، حول مفهومه للأمن القومى، ونُشرت فى ١٤ يناير ٢٠٠٠، عقب توليه السلطة مباشرة. والثانية، حول العقيدة الجديدة للقوة البحرية للسنوات العشر القادمة، وصدرت فى ٤ مارس ٢٠٠٠.

وقد تم ترجمة الوثيقتين إلى مجموعة من الإجراءات تضمنت دفع مرتبات الضباط والجنود المتأخرة لسنوات، والارتقاء بمستويات دخولهم ومعيشتهم. والبدء فى تكوين جيش محترف من المتطوعين بدلاً من المجندين الذين يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية، ليتحول الجيش الروسى بالكامل إلى جيش محترف بحلول عام ٢٠١٣. وذلك بهدف رفع كفاءة الجيش الروسى، ومواجهة ظاهرة التخلف عن أداء الخدمة العسكرية، والهروب الجماعى للجنود من وحدات الجيش، والذين قُدر عددهم بحوالى ٥٠٠٠ جندى سنوياً.

كما تم الاهتمام على نحو خاص بتطوير الصناعات العسكرية ليس فقط للارتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا ولكن لزيادة قدرتها التنافسية فى سوق السلاح. فخلال الشهور السبع الأولى فقط من عام ٢٠٠٧ حصل الجيش الروسي على ٣٦ نموذجا من الأسلحة الجديدة. وقد كان ذلك وراء نجاح روسيا فى تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) قادرة على اختراق أى نظام دفاعى بما فى ذلك الدرع الصاروخى الأمريكى الذى كان من المزمع إنشاءه فى شرق أوربا، حيث أُجريت أول تجربة ناجحة للصاروخ توبول-إم (إس إس -١٢م٢) فى أبريل ٢٠٠٤. كما قامت روسيا بإطلاق صاروخ جديد عابر القارات ذو رؤوس متعددة من طراز (أر إس ٢٤) وذلك فى ٢٩ مايو ٢٠٠٧، أعتبره الرئيس بوتين ثورة فى هذا المجال.

فى هذا الاطار، تم تزويد القوات الإستراتيجية الروسية بصواريخ جديدة من طراز "توبول - م" و"ر س-٢٤"، والقوات البرية بدبابات جديدة من طراز "ت-٩٠" ومدرعات "ب إم ب-٣". والقوات الجوية بطائرة جديدة تنتمي إلى الجيل الخامس من المقاتلات. كما سيتم تزويد الأسطول الروسى بخمس أو ست حاملات طائرات جديدة، يُفترض أن يبدأ العمل في تصنيعها في عام ٢٠١٢ حيث تملك روسيا حاملة طائرات واحدة تعرف باسم "الأدميرال كوزنيتسوف". وسيدعم حاملات الطائرات الروسية قاذفات لا تمتلكها الولايات المتحدة وهى طائرات "تو-٢٢ م-٣" التي تحمل صواريخ خُصصت لأغراض تدمير السفن العسكرية، وتملك روسيا أكثر من ٢٣٠ طائرة من هذا الطراز. سيتم دعم القوات البحرية الروسية أيضاً بثمانية غواصات جديدة تعمل بالطاقة النووية قبل عام ٢٠١٧، وتمتلك روسيا ٦ غواصات مجهزة بصواريخ حربية عابرة للقارات، أي قادرة على الوصول إلى الولايات المتحدة، بينما تمتلك الولايات المتحدة ١٨ غواصة من هذا النوع. أولها، تحمل اسم "يوري دولجوروكي"، وسيتم تسليح هذه الغواصة بصواريخ جديدة أطلق عليها اسم "بولافا-م" تحمل رؤوسا نووية وتبلغ مداه ٨٠٠٠ كيلومتر، وهو قيد الاختبار. أيضاً تم تزويد الأسطول الروسى فى البحر الأسود بكاسحة الألغام "الأدميرال زاخاريين" التى لم يسبق لها مثيل في سلاح البحرية الروسية، فهي الأولى المجهزة بتقنية جديدة تنتمي إلى الجيل الخامس من تقنيات البحث عن الألغام.

كذلك، نجحت روسيا فى استعادة مكانتها كثانى أكبر مصدر للسلاح فى العالم بعد الولايات المتحدة، بعد أن تراجعت للمرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا خلال التسعينات. فوفقا للبيانات الصادرة عن الحكومة الروسية بلغت واردات روسيا من مبيعات الأسلحة ٨.٣٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ بزيادة نسبتها ٨% عن عام ٢٠٠٧ عندما بلغت قيمة مبيعات الأسلحة الروسية ٧.٤ مليار دولار. وبلغ حجم العقود الجديدة التي وقعتها روسيا لتصدير الأسلحة، ممثلة فى شركة روس أوبورون اكسبورت، ٩.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨.

يضاف إلى ذلك الاهتمام بالتدريب ورفع الكفاءة القتالية للجيش والأسطول الروسى وتضمن ذلك مناورات أسطول الشمال فى بحر بارنتس وأسطول بحر البلطيق عام ٢٠٠٥ والتى كانت الأولى من نوعها منذ أكثر من ٢٠ عاماً. والمناورات الروسية الصينية عام ٢٠٠٥، والتى بدأت فى شبه جزيرة شاندون، واختتمت فى جزيرة سانتونج الصينية، ويتم تنفيذها بنتظام منذ ذلك الحين. هذا إلى جانب العديد من المناورات الأخرى، وأبرزها تلك التى تتم فى إطار منظمة شنغهاى التى تضم ست دول هى: روسيا، الصين، قازاقستان، قرقيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان. ومنظمة الأمن الجماعى التى تضم ست دول أيضاً هى: روسيا، أرمينيا، بلوروسيا، قازاقستان، قرجيزستان، طاجيكستان، وهى مناورات تستهدف التدريب على مكافحة الارهاب وتسمى "روبيج" وتعقد سنوياً منذ عام ٢٠٠٣.

كما تم تخصيص أكثر من ١٧١ مليار روبل لتطوير البرامج الفضائية حتى عام ٢٠١٠، ويتضمن ذلك إطلاق عدد من الأقمار الصناعية في إطار منظومة "جلوناس" الروسية العالمية للملاحة الفضائية والتى تضم ١٤ قمراً صناعياً لتأمين تغطية هذه المنظومة لجميع الأراضي الروسية، هذا إلى جانب تطوير البرنامج الفضائي الفيدرالي.

(٣) الاستقرار السياسى ودعم سلطة الحكومة المركزية:

استطاع الرئيس فلاديمير بوتين بتواضعه ومرونته وتقبله للآخرين، أن يجعل من نفسه رمزاً للحلول الوسط، وأن يفتح حواراً مع القوى السياسية المختلفة، ويوجد لغة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين دون التخلى عن العلاقات الوثيقة مع الاتجاه اليمينى الليبرالى.

مما أدى إلى قدر كبير من التفاهم والتوافق بين الرئيس والبرلمان (الدوما) ودرجة عالية من الاستقرار السياسى لم تشهدها روسيا منذ سبعينات القرن الماضى. ومع حصول حزب "روسيا الموحدة" الموالى لبوتين على أغلبية مقاعد الدوما فى الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣ أصبح هذا التوافق أمراً مؤكداً. كما ترأس بوتين القائمة الانتخابية لحزب روسيا الموحدة فى الانتخابات البرلمانية التى أُجريت فى ٢ ديسمبر ٢٠٠٧، وحصل الحزب على ٣١٥ مقعدا (٧٠% من إجمالى المقاعد البالغة ٤٥٠ مقعداً) بينما حصل الحزب الشيوعي على ٥٧ مقعدا، والحزب الليبرالي الديمقراطي على ٤٠ مقعدا، وحزب "روسيا العادلة" ٣٨ مقعدا، ليضمن بذلك حزب روسيا الموحدة أغلبية برلمانية واضحة تدعم التوافق بين الرئيس والبرلمان والاستقرار السياسى لروسيا عامة.

من ناحية أخرى، استطاع بوتين استعادة هيبة الحكومة المركزية وقبضتها وسلب حكام الأقاليم ما اغتصبوه من سلطات خلال حكم الرئيس الأسبق بوريس يلتسين، مما دعم الاستقرار السياسى فى البلاد وأدى إلى تراجع النزعات الانفصالية حتى داخل الشيشان ذاتها والتى ظلت بؤرة أساسية لعدم الاستقرار حتى تم تصفية المعارضة الشيشانية وإحكام سلطة رمضان قاديروف، رئيس وزراء جمهورية الشيشان منذ عام ٢٠٠٥ ورئيس الجمهورية منذ عام ٢٠٠٧ والمدعوم من موسكو، على مقاليد الأمور فى الشيشان.

(٤) استعادة روسيا لمكانتها الدولية:

هذه النهضة وما تتمتع به روسيا من استقرار سياسى وانتعاش اقتصادى واضح أدى إلى تفعيل ملحوظ فى سياستها الخارجية وذلك بعد فترة ليست بالقصيرة من التخبط والسكون. فقد نجح بوتين فى استعادة "مكانة روسيا فى مصاف القوى الكبرى" كما أعلن عند توليه السلطة. وعادت روسيا لتلعب دوراً وتتخذ مواقفاً واضحة فى العديد من القضايا الدولية والإقليمية. فلم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى من بينهم روسيا، والتى ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى. فى هذا السياق يظل هناك حداً لما يمكن أن يصل إليه الخلاف بين

الجانبين، حيث تحرص البلدان على عدم تجاوز الأمر حد المواجهة الدبلوماسية والسلوك اللفظى، وأن لا يصل الأمر حد المواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين.

أكد ذلك أزمة أوسيتيا الجنوبية، وهى الأزمة التى اندلعت إثر القصف المفاجئ الذى قامت به جورجيا، أحد جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق التى استقلت عنه مع تفككه فى عام ١٩٩١، على أوسيتيا الجنوبية وهى جمهورية ذات حكم ذاتى ضمن جمهورية جورجيا، والذى أدى إلى تدمير شبه كامل لعاصمتها تسخينفالى فى ليل الثامن من أغسطس ٢٠٠٨. فقد جاء رد الفعل الروسى على الهجوم الجورجى على أوسيتيا الجنوبية حاسماً إلى حد أذهل الكثيرين. فروسيا لأول مرة منذ سبعينات القرن الماضى فى مواجهة مباشرة مع النفوذ الأمريكى، وفى إصرار وعزم واضح على حماية مصالحها والدفاع عن حليف لها فى منطقة كانت جزءاً منها حتى زمن ليس ببعيد، مؤكدة قدراتها ومكانتها كقوة كبرى.

فلقد التزمت روسيا الصمت طويلاً إزاء التدخل الأمريكى فى المجال الحيوى لها والمتمثل فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، والذى اتخذ أبعاداً ليس فقط اقتصادية ولكن وهو الأهم والأخطر التدخل العسكرى المباشر فى صورة قواعد عسكرية وتعاون عسكرى واسع النطاق مع عدد من هذه الدول وفى مقدمتها جورجيا. فلم تكن روسيا فى ذلك الوقت فى وضع يسمح لها بمواجهات عنيفة ولو دبلوماسية مع الولايات المتحدة. ولم تكن قد تعافت بعد من كبوتها على النحو الذى تتيح لها قدراتها الاقتصادية والعسكرية وعلاقاتها مع القوى الأوربية الكبرى مثل هذه المواجهة مع الولايات المتحدة، الأمر الذى تغير جذرياً خلال أزمة أوسيتيا الجنوبية.

فرغم تصاعد حدة السلوك اللفظى من جانب الولايات المتحدة، وتهديدها ووعيدها بمعاقبة روسيا وعزلها عن العالم، فإن شيئاً من هذا لم يحدث، ولم تفلح هذه التهديدات فى إثناء روسيا عن موقفها. وإزاء التهديد الأمريكى بضم جورجيا إلى حلف الأطلنطى مستقبلاً، وما صاحبه من مناورات أمريكية أوكرانية فى البحر الأسود، والمضى قدماً فى مشروع الدرع المضاد للصواريخ مع بولندا والتشيك الذى تعتبره روسيا موجهاً إليها وتهديداً مباشراً لأمنها القومى، وكذلك السلوك اللفظى المتغطرس للرئيس الأمريكى السابق جورج

بوش ووزيرة خارجيته تجاه روسيا والذى لم يعد مقبولاً ليس فقط من جانب روسيا بل ومن العالم أجمع؛ ثبتت روسيا على موقفها بل وصعدت من ردود أفعالها هى الأخرى وذلك بتوعد بولندا بإمكانية استخدام السلاح النووى ضدها، وتعليق تعاون روسيا مع حلف الأطلنطى، ثم الاعتراف باستقلال كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عن جورجيا فى خطوة كانت بعيدة تماماً عن كافة التقديرات والتوقعات.

فقد عكست الأزمة رغبة القيادة الروسية فى التأكيد على كون روسيا لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى، وهى محاولة من جانب روسيا لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة الى علاقة أكثر تكافئاً بين شريكين على قدم المساواة فى إطار نظام متعدّد القوى ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى في إدارة الشأن الدولى.

وكما كانت جورجيا هى أول موطئ قدم للولايات المتحدة فى منطقة الكومنولث ومنها انتقلت الثورة الوردية كأول ثورة ملونة بدعم أمريكى فى نوفمبر ٢٠٠٣، ليس فقط ضد النظم التسلطية ولكن ضد النفوذ الروسى، إلى أوكرانيا عام ٢٠٠٤، ثم قيرجيزستان عام ٢٠٠٥، فإن تحجيم النفوذ الأمريكى بها سيكون بداية الانحصار والانكسار الأمريكى فى المنطقة بأسرها.

إن تحدى روسيا الواضح للضغوط الأمريكية والذى بدا غير متوقعاً ليس فقط من جانب جورجيا بل والولايات المتحدة ذاتها، واستمرار التصعيد بين البلدين، يشير إلى بداية الانكسار الأمريكى وانتهاء الهيمنة الأمريكية على الشئون الدولية والإقليمية، ربما لأسباب أخرى لا علاقة لها بالأزمة فى أوسيتيا، منها مشكلاتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والتى بدأت تطفو على السطح تدريجياً إلى جانب فشلها فى إدارة حملاتها العسكرية فى أفغانستان والعراق. وهو أمر يبدو طبيعياً، فتتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها يؤكد إن سيطرة أى قوة على قمة النظام الدولى مهما طالت مدتها إلى زوال.

ورغم أن المواجهة الروسية الجورجية تبدو أزمة إقليمية ولا ترقى بالمعايير العسكرية إلى الأزمات الدولية، إلا إنها لا تقل عنها من حيث دلالاتها السياسية لاسيما فيما يتعلق بمستقبل النظام الدولى والقوى الفاعلة فيه. ولعل أزمة أوسيتيا الجنوبية فى ذلك تشبه إلى

حد كبير أزمة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ والتى كشفت بوضوح التغير فى النظام الدولى آنذاك وكانت أحد علامات هذا التغير وذلك بانتقاله من نظام تعددى إلى نظام ثنائى القطبية. فضغط القوتين العظميين، الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، على فرنسا وبريطانيا لوقف القتال والانسحاب من مصر كان أول مؤشر واضح على أن الدولتين لم تعدا على قمة النظام الدولى ولا سيدتا قرارهما وأنهما صارا قوى "من الدرجة الثانية" إذا جاز التعبير، وليسوا قوى كبرى مستقلة كما كان عليه الحال فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وأنهما أصبحا "تابعين" بدرجة أو أخرى لنفوذ قوة عظمى تحتل قمة المعسكر الغربى وهى الولايات المتحدة.

وأزمة أوسيتيا الجنوبية تعتبر هى أيضاً أزمة كاشفة ونقطة تحول مفصلية تشير إلى بدء تغير حقيقى فى هيكل النظام الدولى، نحو نظام متعدد القوى على غرار ذلك الذى ساد العلاقات الدولية فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

وتعتبر روسيا فاعلاً محورياً فى هذا النظام وأحد القوى الكبرى الفاعلة به. ورغم إن التناقض الأيديولوجى انتفى بين الولايات المتحدة وروسيا بانهيار الاتحاد السوفيتى، ورغم وجود مصالح وتفاهمات مشتركة بين البلدين، إلا إن التناقض الحضارى والمصلحى مازال قائماً بينهما. ومن ثم فإن الصراع الدولى سوف يستمر بينهما وسوف يكون أكثر وضوحاً فى منطقة المجال الحيوى لروسيا المتمثلة فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق حيث ثانى أكبر احتياطى نفطى بعد منطقة الشرق الأوسط فى منطقة بحر قزوين. فالصراع فى المستقبل هو صراع على مصادر الطاقة. ولم يكن تواجد الولايات المتحدة فى الخليج واحتلالها للعراق وتدخلها فى منطقة الكومنولث إلا لهذا الهدف.

كما بدا واضحاً أيضاً أن تقارباً متزايداً وربما تحالفاً مستقبلياً بدء فى التطور بين روسيا وعدد من الدول الأوربية التى تشهد نمواً فى القوى اليمينية الطامحة لدور أوسع نطاقاً وأكثر استقلالية عن الولايات المتحدة وفى مقدمتها ألمانيا وفرنسا وايطاليا وربما أسبانيا أيضاً. وفي أثناء قمة حلف الأطلنطى فى أبريل ٢٠٠٨ عند بحث انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الحلف عارضت ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج ضم الدولتين إلى خطة العمل لنيل العضوية، التي تعتبر مرحلة إلزامية على

طريق الانضمام الى الحلف تجنبا لإفساد علاقاتها مع روسيا. وهو أمر يدل على تنامي التناقضات بين أوروبا والولايات المتحدة من ناحية وعلى التقارب بين روسيا وعدد من الدول الأوربية الهامة والمؤثرة على الساحة الأوربية والدولية من ناحية أخرى.

إن المواجهة التى بدأت بين روسيا والولايات المتحدة خلال أزمة أوسيتيا الجنوبية هى إيذاناً ببدء حقبة جديدة فى العلاقات الدولية تتسم بتعدد القوى حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية، وتلعب روسيا وربما الصين وعدد من الدول الأوربية دوراً هاماً وفعالاً فى الشئون الدولية والإقليمية. وسوف تتضح معالم هذا التغيير وتتأكد خلال السنوات القادمة وما تنطوى عليه من تفاعلات لاسيما بين روسيا والولايات المتحدة.

ثالثاً: أمن الطاقـة كمحدد للسياسة الروسية فى المنطقة:

رغم أن مفهوم أمن الطاقة يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً التى تم التركيز عليها واكتسبت أهمية ملحوظة خلال الأعوام القليلة الماضية، إلا أن سعى المجتمعات والدول إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة أمراً ليس بحديث، وكانت محاولات السيطرة على مصادر الطاقة الدافع الأساسى لكثير من الصراعات فى الماضى، وكانت أيضاً عاملاً للتقارب والتعاون فيما بين دول أخرى، بل واستخدم مصطلح أمن الطاقة على نحو مباشر خلال الحرب العالمية الأولى.

ومنذ مطلع التسعينات من القرن الماضى، ومع انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية حقبة الحرب الباردة، حدث تحولاً جذرياً فى مفهوم الأمن القومى والتهديدات المختلفة التى قد تواجهه. فقد ساد اتجاه عام فى أدبيات الدراسات الإستراتيجية يميل إلى توسيع مفهوم الأمن القومى ليتضمن أبعاداً ليست عسكرية، إلا إنها لا تقل فى أهميتها، ولا فى درجة تهديدها للمصالح الوطنية عن تلك الأبعاد العسكرية. وفى هذا الإطار، ظهرت مجموعة من المفاهيم المرتبطة بمفهوم الأمن والتى تعبر عن أحد هذه الأبعاد غير العسكرية، ومنها مفهوم الأمن البيئى، والأمن المائى، والأمن الاقتصادى، وأمن الطاقة. ويظل النفط والغاز الطبيعى متصدراً مصادر الطاقة المختلفة حالياً وفى المستقبل القريب، ودعامة أمن الطاقة لأى دولة.

ولاشك أن مفهوم أمن الطاقة يختلف دون شك فى جوهره بين الدول المستورد للنفط والغاز وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى والصين والتى تسعى إلى الحصول على الطاقة بجودة عالية وسعر أقل ومن مصادر مضمونة، والدول المصدرة وفى مقدمتها روسيا والتى تسعى إلى تأمين استمرار مصادر الطاقة تحت السيطرة المباشرة للدولة، وتأمين الارتفاع المستمر لأسعار النفط والغاز.

ويعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومى الروسى بمفهومه الشامل، وأداة تأثير هامة من أدوات السياسة الخارجية الروسية بالنظر إلى الدور المحوري الذى تلعبه روسيا فى سوق الطاقة العالمى.

ويضم قطاع الطاقة فى روسيا كل من النفط، والغاز الطبيعى، والفحم الذى تنتج منه روسيا حوالى ٤٠٠ مليون طن سنوياً توجه أساساً للاستهلاك المحلى لا سيما فى مجال الصناعة. وتعد روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة. فهى تمتلك سابع أكبر احتياطى نفطى فى العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدر احتياطيها من النفط بحوالي ١٠ – ١٢% من الاحتياطي العالمي؛ كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعى حيث قدر احتياطيها بحوالى ٣٥ % من الاحتياطي العالمي. الأمر الذى مكنها من أن تتقدم لتصبح أكبر منتج للنفط في العالم عام ٢٠٠٦، والدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز والثانية في تصدير النفط ومشتقاته بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية كأكبر منتج ومصدر للنفط فى العالم بعد المملكة العربية السعودية. فروسيا تستأثر بأكثر من ٤٠% من إجمالى الصادرات العالمية من النفط، ويسهم النفط بنحو ١٣% من إجمالي الناتج المحلي الروسي؛ وتمثل صادرات قطاع الطاقة (النفط والغاز الطبيعى) ما يزيد عن نصف الصادرات الروسية، وتسهم عائداته بأكثر من ٦٠ % من حصيلة روسيا من العملة الصعبة.

ويعتبر قطاع الطاقة الدعامة الأساسية لنهوض الاقتصاد الروسى من كبوته، وعليه تُعقد الآمال فى مزيد من النمو الاقتصادى والتطور الاجتماعى فى المستقبل. فلا مستقبل حقيقى لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمى توفر روسيا من خلالها عوائد تكفى لتطوير باقى قطاعات الانتاج وتحقق التحسن المنشود فى مستوى دخل المواطن الروسى والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها. وتضمن به أيضاً استقلالية قرارها الخارجى وتطوير قدراتها الدفاعية وتحقيق قدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولى والإقليمى.

ونظراً لأهمية قطاع الطاقة وحيوية دوره فى الاقتصاد الوطنى فقد حرصت الحكومة الروسية فى فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والتحول إلى اقتصاد السوق على احتكار مقدرات هذا القطاع والتحكم فى أسعاره سواء المحلية أو التصديرية. فرغم اتجاه الخصخصة السريع والمبالغ فيه فى مختلف قطاعات الاقتصاد الروسي خلال حقبة التسعينات ظلت الصناعات الخاصة بالطاقة تتميز باحتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة وأبرزها "غاز بروم" فى مجال الغاز الطبيعي، و"لوك أويل" النفطية.

ويرجع ذلك إلى أهمية هذا القطاع الحيوي ليس فقط لما يدره من عوائد لخزينة الدولة والحكومة ولكونه دعامة أساسية لباقي الصناعات غير النفطية ولكن –وهو الأهم– لأهميته بالنسبة للمواطن الروسي البسيط الذي يعتمد اعتماداً كبيراً فى حياته اليومية على إمدادات الطاقة بالنظر للمناخ الروسي قارس البرودة والذي يستحيل التوائم معه دون استهلاك كميات كبيرة من الطاقة تفوق قدرة المواطن الروسي على سداد قيمتها الفعلية غير المدعومة من جانب الدولة.

وعقب توليه السلطة عام ٢٠٠٠ أعلن الرئيس بوتين أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على استقلالية قرارها الداخلى والخارجى طالما ظلت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، وأن روسيا دولة غنية بالموارد ويمكنها تجاوز أزمتها الاقتصادية اعتماداً على مواردها الذاتية. وقد كان قطاع الطاقة أحد دعامتين (كانت الأخرى عوائد صادرات السلاح الروسى) نهض عليهما الاقتصاد الروسى. وكان ذلك بفضل إحكام إدارة الدولة لهذا القطاع والرشادة فى توظيف عوائده لخدمة الأهداف الوطنية.

فرغم استمرار سياسات الخصخصة فى عهد الرئيس بوتين فإنه كان هناك توجه حاسم نحو بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت السيطرة شبه الكاملة للدولة. فتم تفتيت شركة "يوكوس" النفطية الكبرى الخاصة وبيع أكبر الشركات التابعة لها "يوجانسك نفط" لشركة روس نفط" الحكومية، كما تم التضييق على نشاط الشركة الروسية–البريطانية "THK-BP". بهدف دعم احتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة لقطاع الطاقة فى روسيا وأبرزها شركة "غاز بروم" فى مجال الغاز الطبيعي التى كان يترأسها الرئيس الروسى الحالى ديمترى ميدفيديف منذ عام ٢٠٠٠ وحتى توليه السلطة عام ٢٠٠٨. وتسيطر شركة غاز بروم وروس نفط التابعة لها على٩٠% من إنتاج الغاز في روسيا وما يزيد عن ٥٠% من إنتاج النفط. هذ إلى جانب شركة "لوك أويل" النفطية التى بلغ متوسط الإنتاج اليومي لها من النفط ١٫٩٨١ مليون برميل عام ٢٠٠٧. والشركتان، "غاز بروم" و"لوك أويل"، من مؤسسى بورصة سان بطرسبورج للمواد الخام، والتي يتوقع نقل تداول العقود الآجلة على النفط الروسي الخام REBCO إليها من نيويورك، وتم تسجيل

البورصة في أكتوبر ٢٠٠٧ لتبدأ المعاملات فيها رسميا في عام ٢٠٠٨، وذلك برأس مال قدره ٥٠ مليون دولار.

وبموجب القانون يتم تحويل إيرادات الميزانية من بيع النفط بسعر يفوق ٢٠ دولاراً للبرميل إلى صندوق الاستقرار الروسي، مما أدى إلى وجود وفورات بهذا الصندوق قدرها ١٩ مليار دولار فى الأول من يناير ٢٠٠٥ نتيجة ارتفاع أسعار البترول. وقد كان هذا الاحتياطى العامل الأساسى فى صمود الاقتصاد الروسى فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

وكان تحسن أداء الاقتصاد الروسى على النحو السابق الاشارة إليه، عاملاً أساسياً لتوقف روسيا تماما عن طلب أى مساعدات من الولايات المتحدة وباقى دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى، ووفاء روسيا كلياً بالتزاماتها فى دفع الدين الخارجى المستحق عليها منذ عام ٢٠٠٢. يضاف إلى ذلك الاتجاه نحو توظيف هذه الانتعاشة الاقتصادية للنهوض بباقى قطاعات الاقتصاد الروسى وتحديث البنية الصناعية الروسية وتطويرها وإكسابها قدرات تنافسية فى الأسواق العالمية. وكذلك النهوض بالمؤسسة العسكرية واستعادتها لهيبتها وانضباطها.

وإذا كان النفط أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد القومى الروسى وعاملاً فاعلاً فى نهوضه من كبوته بل ونموه على نحو ملحوظ، وإعادة بناء الدولة الروسية ونهوض باقى قطاعات الاقتصاد، فإنه –دون شك– أداة هامة للتأثير الدولى لا سيما على الدول التى تمثل سوقاً هامة للنفط الروسى وتعتمد عليه اعتماداً كبيراً وفى مقدمتها دول الاتحاد الأوربى.

وانطلاقاً من قراءة القيادة الروسية الصائبة للمستقبل ووعيها بأن الطاقة هى دعامة قوة الداخل الروسى، وأيضاً المكانة الدولية لروسيا ودورها الإقليمى والدولى، فقد دشن الرئيس بوتين سياسة فى مجال الطاقة، يقوم الرئيس ميدفيديف باستئنافها، ذات أبعاد عدة، تعزز جميعاً من أهمية منطقة الشرق الأوسط لدى القيادة الروسية، وتعطى المنطقة أولوية واضحة على أجندة السياسة الروسية، وأهم هذه الأبعاد:

١. التعاون والتنسيق مع كبار منتجى الطاقة:

لفترة طويلة غاب التنسيق بين روسيا وغيرها من كبار المنتجين فى منظمة أوبك، إلا أن الرئيس بوتين أكد على ضرورة النظر إلى روسيا الاتحادية وغيرها من كبار المنتجين كحلفاء فى سوق الطاقة العالمية خاصة دول الخليج وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية، وليس منافسين أحدهما للآخر، فى منحى جديد للسياسة الروسية فى مجال الطاقة. كما أكد العديد من المسئولين الروس أن روسيا لن تكون بديلاً عن النفط الخليجي وأن اتفاق الشراكة النفطية الموقع مع الولايات المتحدة هو في إطار ضيق ومحدد لتأمين كميات من النفط تتناسب واحتياجات تطور الاقتصاد الأمريكي.

ويهدف التعاون والتنسيق بين روسيا وغيرها من المنتجين فى المنطقة إلى الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط وذلك من خلال التحكم فى حجم الانتاج، خاصة وأن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب. ويشار في هذا الصدد إلى تعهد موسكو بالتعاون مع دول أوبك في جهودها لخفض الإنتاج خلال عام ٢٠٠١ حيث قررت خفض انتاجها بمقدار ١٥٠ ألف برميل يومياً للحفاظ على الأسعار. ويفسر هذا أيضاً سعى موسكو للانضمام رسمياً إلى منظمة أوبك، وهو ما أكده العديد من المسؤولين الروس. وتسهم "أوبك" بحوالي ٤٠% من انتاج النفط العالمي، وتضم ١٢ دولة، غالبيتهم من دول المنطقة، وهى: الجزائر وأنجولا والأكوادور وإيران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا وقطر والمملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

كما قامت روسيا بطرح مبادرة إنشاء منظمة للدول المصدرة للغاز، بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط، والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، الأمر الذى يسهم فى بلورة سوق عالمي للغاز ويسهم فى تحقيق الاستقرار العالمى فى هذا الخصوص. وقد تم الإعلان عن قيام المنظمة وتوقيع الميثاق الخاص بها فى ختام منتدى الدول المصدرة للغاز في موسكو يوم ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨، وتم اختيار الدوحة مقراً للمنظمة الوليدة. ويستأثر أعضاء المنظمة الأثنى عشر بأكثر من ٥٠% من الانتاج العالمى للغاز، و٨٠% من إجمالى الاحتياطى العالمى

المؤكد له. وتأتى إيران فى المرتبة الثانية بعد روسيا من حيث حجم احتياطها من الغاز، تليها قطر، ثم المملكة العربية السعودية فى المرتبة الرابعة.

٢. تنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز:

كان هناك حرص على دعم القدرة التنافسية للشركات الروسية فى الخارج، وتنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز لمختلف الأسواق، وفى مقدمتها الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة. فوفقاً لتصريح لرئيس شركة "لوك أويل" وحيد أليكبيروف تمتلك الشركة حوالي ألفي محطة لتعبئة الوقود فى الولايات المتحدة، وحوالي ٦٠٠ محطة فى أوربا. وقامت الشركة خلال عام ٢٠٠٧ بتبديل اللافتات على محطات الوقود فى الولايات المتحدة من Getty و Mobil الأمريكيتين إلى "لوك أويل" تأكيداً على ترسيخ أقدامها فى السوق الأمريكية.

وتمثل الدول الأوربية السوق الرئيسى للنفط والغاز الروسى حيث تقوم روسيا بإمدادها بـ ٢٧% من احتياجاتها من النفط وأكثر من ٥٠% من احتياجاتها من الغاز، وأهمها ألمانيا التى تعتبر روسيا أكبر مُصدر للنفط وللغاز الطبيعى إليها، وأيضاً الجزء الشرقى من أوربا حيث كان الاتحاد السوفيتى يمد دول أوربا الشرقية بأكثر من ثلثى استهلاكها من النفط، و ٨٠% من وارداتها منه، وبأسعار تقل كثيراً عن مثيلتها فى السوق العالمية. وما زالت هذه الدول تعتمد أعتماد أساسى على روسيا فى الحصول على احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعى. ومن المتوقع أن يغطي الغاز الروسي في عام ٢٠٢٠ حوالي ٧٠% من احتياجات القارة الأوروبية.

ويعتبر ملف الطاقة ملفاً أساسياً فى العلاقات الروسية الأوربية، وهناك لقاءات دائمة بين روسيا والاتحاد الأوربي بشأن التنسيق فى مجال الطاقة. أهمها المجلس الدائم للشراكة فى مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوربي والذى عقد جلسته الأولى فى أكتوبر ٢٠٠٥. واللقاء التنسيقى الدورى "حوار الطاقة" بين وزير الصناعة والطاقة الروسى والمفوض الأوربي لشئون الطاقة.

وتقوم روسيا بتصدير النفط عبر البحر الأسود وبحر البلطيق. إلى جانب النقل البحري للنفط المستخرج من منطقة القطب الشمالى. ومن المعروف أن لدى روسيا أسطول لناقلات البترول، ويبلغ عدد السفن العاملة فى مجال النقل الدولي ١٣٩ سفينة وذلك وفق تقديرات الأول من يناير ٢٠٠٥، بحمولة إجمالية تصل إلى (٦٣٩١.١) ألف طن، لتحتل روسيا بذلك المرتبة الثانية عشر فى العالم. وتتضمن خطة ٢٠٠٢-٢٠١٠ بناء ٧٣ سفينة جديدة بحمولة إجمالية تصل إلى ٤٠١٢ ألف طن من النفط الخام.

وإزاء هذا النفوذ النفطى المتزايد لروسيا فى سوق الطاقة العالمى خاصة الأسواق الأوربية وبدرجة أقل الأمريكية، ونظراً لأن موارد الطاقة من نفط وغاز طبيعى ليست مجرد سلع تجارية ولكن موارد إستراتيجية جيوسياسية، فقد أثار ذلك مخاوف الولايات المتحدة من استخدام إمدادات النفط كسلاح سياسى من جانب روسيا فى مواجهة أوربا والولايات المتحدة. خاصة بعد الأزمات المتكررة الناجمة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٨عن أوكرانيا بسبب الخلاف حول سعر النفط والغاز الروسى لأوكرانيا وعدم سداد الأخيرة لفاتورة الإمدادات الروسية لفترات سابقة فى وقت تشهد فيه العلاقات الروسية الأوكرانية توتراً ملحوظاً، وأيضاً أزمة عام ٢٠٠٧ مع بيلاروسيا واتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب "دروزبا" الذي ينقل نحو خُمس صادرات روسيا من الخام إلى أوروبا؛ الأمر الذى تسبب في نقص إمدادات النفط إلى كل من بولندا وألمانيا وليتوانيا، وقد تم تجاوز الأزمة سريعاً لدفئ العلاقات بين البلدين.

ورغم أن الأزمات السابقة كانت نتيجة الخلاف على أسعار النفط والغاز، وإصرار أوكرانيا وبيلاروسيا، اللتان كانتا جزء من الاتحاد السوفيتى السابق، على الحصول علي إمدادات الطاقة من روسيا بذات الأسعار السابقة، والتى تقل كثيراً عن أسعار السوق، فى حين شددت الشركات الروسية على ضرورة بيع النفط والغاز إليهما بالأسعار التى تتعامل بها روسيا مع دول الاتحاد الأوربي، إلا إن هذه الأزمات أثارت مخاوف أوربا. وقد دعم من هذه المخاوف رفض روسيا التصديق على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي والداعي إلى فتح الحقول الروسية للاستثمارات الأجنبية، حيث تطلب موسكو المعاملة بالمثل وضمان حكم القانون وتبادل فتح أسواق النفط الأوربية مقابل فتح حقول الغاز الروسية للاستثمار الأجنبى.

فى هذا الاطار، دعا نائب الرئيس الأميركي السابق ديك تشيني، عبر الخطاب الذي ألقاه في قمة حلف الأطلنطى التي عقدت عام ٢٠٠٦ إلى تنويع موارد الطاقة لأوربا. كما أعلن الاتحاد الأوربي مراراً عزمه تقليص دور شركة "غاز بروم" الروسية فى إمداد أوربا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخري من أسيا الوسطي والقوقاز وإيران. وتعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا وذلك من خلال خط أنابيب الغاز "باكو – تبليسى – جيهان" لنقل ليس فقط الغاز الأذرى ولكن الكازاخى والتركماني أيضاً إلى ميناء جيهان التركي ومنه إلى أوربا. وقد انشأ هذا الخط بدعم أمريكي واضح رغم المعارضة الروسية القوية له. أيضاً مشروع "نابوكو" وهو تصور مستقبلي، يقدر له أن ينقل الغاز المنتج في جمهورية أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى عبر تركيا، إلى كل من وسط وغرب أوربا. كذلك هناك مشروع إيراني لنقل الغاز عبر أراضي كل من تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر وصولا إلى النمسا تبلغ قدرته الاستيعابية المعلنة ٣٠ مليار م٢ فى السنة ومن المنتظر بدء العمل به بحلول عام ٢٠١١، إلا إن تطورات قضية البرنامج النووى الإيرانى قد تؤثر على هذا المشروع.

ولكن رغم علو نبرة الخطاب الأوربي الأمريكي بشأن تنويع مصادر الطاقة الأوربية وطرح العديد من المشروعات فى هذا الصدد، فإن ما تحقق بالفعل مازال ضعيفاً ومحدوداً.

وقد نفى الرئيس الروسى السابق ورئيس الحكومة الحالى فلاديمير بوتين فى مناسبات عدة أن تكون موسكو تخطط لتقليص وارداتها من الطاقة الى أوربا، وأكد أن "أوربا شريك طبيعي ومناسب لروسيا". وأن موسكو التزمت باتفاقاتها مع البلدان الأوربية حتى خلال الحرب الباردة. وانتقد المحاولات الأمريكية للتضييق على الشركات الروسية بقوله: "ما رد الفعل هذا؟ ماذا عن العولمة ماذا عن الاسواق الحرة؟ ما الذي يجري؟" "عندما تستثمر الشركات الأوربية في الخارج، تسمي ذلك استثمارا وعولمة، بينما عندما يفعل الروس نفس الشيء يسمى ذلك توسعا."

فروسيا دون شك عملاقاً فى مجال الطاقة، وهى –كما أكد الرئيس الروسى ديمترى ميدفيديف– دولة أوروآسيوية تنتمى إلى المجتمع الأوربى وترتبط بمصالح حيوية

واستراتيجية مع الدول الأوربية. وتسعى روسيا جاهدة إلى توطيد وتدعيم علاقاتها بأوربا على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين، ويعتبر التعاون فى مجال الطاقة أحد المحاور الأساسية لذلك.

كذلك أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن بلاده تتيح مواردها من الطاقة للعالم، طالبا من المنتقدين إثبات أن موسكو تستخدم موارد الطاقة كسلاح لفرض إرادتها على دول أخرى. كما أكد أن روسيا لم تنتهك أبداً أي التزام تجاه الدول المستوردة للطاقة.

فرغم أن أمن الطاقة للاتحاد الأوربى يرتبط دون شك بروسيا، فإن النفوذ الروسى المتزايد بوضوح فى أسواق النفط فى أوربا والولايات المتحدة مازال اقتصادياً بحتاً ويتعلق بالتحكم فى أسعار النفط على وجه الخصوص والذى تعتبره روسيا مورداً هاماً واستراتيجياً لإقتصادها القومى ودعامة أساسية لتمكين الدولة الروسية وتنمية قدراتها. فرغم أن الطاقة تعتبر أداة واعدة للسياسة الخارجية الروسية يمكن توظيفها سياسياً إذا أرادت القيادة الروسية ذلك إلا أنه حتى الآن لا توجد أى مؤشرات لرغبة روسيا فى ذلك.

ويظل نمو النفوذ الروسى فى سوق الطاقة العالمى وصعودها لتصبح عملاقاً فى هذا المجال أمراً يضيف دون شك إلى القدرات الشاملة والمكانة الدولية لروسيا، ويعزز مكانتها كأحد الدول "الفاعلة والمؤثرة" دولياً التى لا يمكن تجاوزها. وقد أثبتت أزمة أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨ ذلك، حيث عكست مدى احترام الاتحاد الأوربى للمصالح الروسية بالنظر إلى المصالح الإستراتيجية التى تربط الطرفين فى ضوء ملف الطاقة.

٣. السعى للسيطرة على شبكات نقل الطاقة البديلة:

تسعى روسيا إلى السيطرة على شبكات نقل الطاقة التى تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأسواقها لاسيما أوربا من خلال الشراكة والاستثمارات المشتركة. ففي مايو ٢٠٠٧، قام الرئيس بوتين بجولة في آسيا الوسطى شملت كل من كازاخستان وتركمانستان، ركز خلالها على التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز من آسيا الوسطى. فتم توقيع اتفاقية مع الرئيس الكازاخى نزاربايف لزيادة كميات النفط الكازاخي المصدرة عبر روسيا إلى أوربا. وأكد نزاربايف اهتمام بلاده بمشروع خط أوديسا– برودي– جادنسك، بين أوكرانيا وبحر البلطيق، لكن بشرط إشراك الجهات الروسية المعنية بهذا

المشروع. الأمر الذى يرجح دوراً للمشروع كشبكة احتياطية لنقل النفط الكازاخي والروسى إلى الأسواق الخارجية وليس منافساً للخطوط الروسية. أعقب ذلك توقيع بوتين لاتفاقية مع الرئيس التركمانى بيردي محمودوف لمد خط غاز جديد من تركمانستان إلى أوربا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان. وأكد محمودوف أنه سيمضي قدماً نحو بناء علاقات أوسع مع روسيا، وتحديداً في مجال تصدير الغاز. ويتضمن ذلك شراء روسيا للغاز التركمانى بأسعار تقل كثيراً عن أسعار بيع الغاز الروسى لأوربا.

وخلال اللقاء الذى جمع الرئيس الروسى ديمترى ميدفيديف فى تركمانستان مع رؤساء كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، وهى الدول المطلة على بحر قزوين وتمتلك مع روسيا ٨٧% من شواطئه حيث ثانى أكبر احتياطى نفطى فى العالم بعد منطقة الخليج العربى، اتفقت الدول الأربع على التنسيق والتعاون فى مجال الطاقة واستغلال ثروات بحر قزوين. كما وقعت روسيا وتركمانستان على هامش اللقاء فى ١٣ سبتمبر ٢٠٠٩ اتفاقية تعاون بين وكالة استخدام الموارد الهيدروكربونية التركمانية وشركة "إيتيرا" الروسية، وذلك لاستغلال حقل النفط والغاز فى المنطقة رقم ٢١ للقطاع التركماني على بحر قزوين. ومن المقرر بدء العمل على استغلال الحقل مطلع عام ٢٠١٠. وتقدر احتياطات الحقل بحوالى ١٦٠ مليون طنا من النفط و٦٠ مليار متر مكعب من الغاز. ويتوقع أن يستخرج ٢٠ مليون طن من النفط و١٠ مليارات متر مكعب من الغاز المرافق كل عام. وتبلغ حجم الاستثمارات الموظفة في هذا المشروع مليار دولار.

من ناحية أخرى، وفي إطار هذا التوجه أيضاً، جاء اتفاق شركتي غازبروم الروسية وسوناطراك الجزائرية، والتي ستحصل بموجبه غازبروم على حصتها في أنبوب الغاز "جالسي" الذي يجري مده من حقول الغاز الجزائرية إلى إيطاليا ويمر جزئيا عبر قاع البحر المتوسط ومن خلال أراضي جزيرة سيردينيا. إضافة إلى إمكانية انضمام الشركة الروسية إلى كونسورتيوم يتولى مد أنبوب الغاز "ميدجاز" من الجزائر إلى إسبانيا. كما تدور مفاوضات بين الجانبين حول التعاون لتشييد مصنع لتسييل الغاز في روسيا على شواطئ بحر البلطيق، يتم تصدير إنتاجه إلى أمريكا الشمالية. كما رحبت نيجيريا بمشاركة شركة "غازبروم" فى مشروع إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز من نيجيريا عبر الصحراء الكبرى إلى الجزائر، ثم عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا.

٤. تنمية الاستثمارات الروسية المشتركة مع الدول المنتجة للنفط والغاز:

هناك إقبال شديد من جانب شركات النفط الروسية لاسيما تلك التابعة للدولة للاستثمار فى قطاع النفط والغاز فى الدول المنتجة له فى مختلف مناطق العالم من خلال المشاركة فى عمليات البحث والتنقيب وتطوير الانتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة فى مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك فى مجال الصناعات البتروكيماوية حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال ١٥ شركة كبرى بفروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وتعتبر الشركات الروسية خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم" حالياً من كبرى الشركات العالمية العاملة فى مجال الطاقة. وتمتد خريطة الاستثمارات الروسية لتشمل إلى جانب أوربا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، منطقة الشرق الأوسط. فالدول العربية المنتجة للنفط وإيران تأتى فى مقدمة المناطق التى تسعى إليها الشركات الروسية باستثماراتها الواسعة.

ويمثل قطاع الطاقة أحد المجالات الأساسية التى تتلاقى فيها مصالح روسيا والعديد من دول المنطقة، وهو جوهر الشراكة بين روسيا وهذه الدول فى المستقبل والدعامة الأساسية لها. وهناك العديد من المشروعات التى بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من دول المنطقة على النحو الذى سيلى بيانه تفصيلاً فى الفصول التالية.

الفصل الثانى

أبعاد الشراكة الروسية العربية

إن التطور الملحوظ فى العلاقات العربية الروسية على مدى العقد الماضى، يعكس تغيراً واضحاً فى السياستين العربية والروسية نحو مزيد من البرجماتية. فقد شهدت العلاقات العربية الروسية نمواً متزايداً وعلى أسس راسخة منذ تولى الرئيس فلاديمير بوتين السلطة فى روسيا عام ٢٠٠٠، وذلك فى إطار رؤية واضحة للقيادة الروسية لبرامج العمل والتعاون بين روسيا والدول العربية على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين، واستجابة عربية للمبادرات الروسية.

وقد مثلت زيارات الرئيس بوتين المتتابعة للمنطقة نقطة تحول فى العلاقات العربية الروسية. فقد هدفت زيارته فى أبريل ٢٠٠٥، والتى كانت الأولى من نوعها منذ عام ١٩٦٤، وشملت مصر وفلسطين ومقر جامعة الدول العربية إلى ما يمكن تسميته "إظهار النوايا" حيث عكست رغبة القيادة الروسية فى إحياء التعاون مع دول المنطقة ودفعه قدماً فى شتى المجالات وإبراز قدرات روسيا الحالية وما يمكن أن تقدمه للدول العربية لا سيما فى المجال التقنى. وهو الأمر الذى تأكد فى زيارة بوتين للجزائر فى مارس ٢٠٠٦، فزيارته للمنطقة فى فبراير ٢٠٠٧ والتى ضمت المملكة العربية السعودية وقطر والأردن، ثم للإمارات العربية المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٧، وأخيراً زيارته لليبيا فى أبريل ٢٠٠٨. واعتبرت هذه الزيارات إيذاناً ببدء حقبة جديدة فى العلاقات العربية الروسية تستعيد فيها روسيا بعضاً من مكانتها كفاعل أساسى فى شئون المنطقة وقضاياها التى تتزايد حدة وتعقيداً، ولكن على أسس تتفق والتوجهات العامة الحاكمة للسياسة الروسية، ومع توازنات القوى فى المنطقة وخريطة التحالفات بها.

وتعتبر روسيا أكثر القوى الكبرى ميلاً واستعداداً للتعاون مع "العالم العربى" ككيان أقليمى، وهى بذلك تختلف جوهرياً فى موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربى وتسعى إلى إذابته فى كيان أكبر "شرق أوسطى" أو "متوسطى" غير متجانس أو محدد الهوية. ويتضح ذلك ليس فقط فى تصريحات القادة الروس وإنما فى إجراءات وسياسات فعلية كان منها إنشاء مجلس الأعمال الروسى العربى عام ٢٠٠٣ بهدف توفير قنوات للتعاون بين رجال الأعمال الروس والعرب كما سبقت الإشارة.

وخلال القمة العربية المنعقدة فى الجزائر فى مارس ٢٠٠٥ وجه الرئيس بوتين رسالة هنئ فيها الدول العربية بمرور ٦٠ عاماً على إنشاء جامعة الدول العربية. وأكد "أن روسيا تتطلع دوماً إلى توسيع رقعة التعاون المتعدد الأوجه مع جامعة الدول العربية وإلى التعاون الثنائى المتبادل النفع مع كل أعضائها ضماناً للسلام والأمن والتطور المطرد. وإنه خلال العقود المنصرمة أثبتت جامعة الدول العربية جدواها كمنظمة إقليمية ذات سمعة ونفوذ تلتزم بأحكام القانون الدولى وفى المقام الأول فى قضايا السلم والأمن والتنمية الاجتماعية".

أعقب ذلك زيارة بوتين لمقر جامعة الدول العربية أثناء زيارته للمنطقة فى أبريل ٢٠٠٥ والتى كان لها دلالة خاصة حول أهمية العالم العربي لروسيا، وتأكيد موقف روسيا الداعم لوحدة الصف العربي وللعمل العربي المشترك خلافاً لقوى كبرى أخرى تجد مصالحها فى ضرب الوحدة العربية، وقد انعكس ذلك فى قول بوتين: "أن روسيا والعالم العربى جاران، وتعتزم روسيا كجار طيب بناء علاقاتها مع العالم العربى فى جميع الاتجاهات"، وكذلك فى طلبه اعتماد السفير الروسى فى القاهرة ميخائيل بوجدانوف ممثلاً لروسيا لدى جامعة الدول العربية التى افتتحت مكتباً لها فى موسكو فى أوائل التسعينات.

كما كانت زيارته هذه بمثابة زيارة لكل الدول العربية وليس فقط مصر. فعديد من الدول العربية كانت ترغب فى استضافة الرئيس الروسى، وقام قادتها بأكثر من زيارة إلى موسكو، ومن ثم فقد كانت زيارة القيادة الروسية لجامعة الدول العربية استجابة ذكية وخروجاً من هذا المأزق بدرجة عالية من الحنكة والدبلوماسية.

تأكد هذا التوجه فى السياسة الروسية خلال زيارة الرئيس ديمترى ميدفيديف فى يونيو ٢٠٠٩ لمصر، ومقر جامعة الدول العربية، وخطابه بها، والتى نقلت العلاقات العربية الروسية إلى مستوى إستراتيجى غير مسبوق، وأكدت حرص روسيا على توثيق روابطها مع العالم العربى وتنمية التعاون المثمر بينهما فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإستراتيجية. وأن روسيا أميل إلى ترجمة أهدافها ومصالحها إلى علاقات تعاونية تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية، وهى فى ذلك تختلف عن المنظور الامريكى القائم على محاولة الهيمنة، وفرض الأجندة الأمريكية على المنطقة على النحو الذى يحقق المصالح الأمريكية وحدها عنوة باستخدام القوة والضغط على الأطراف العربية.

فلاشك إن المتتبع للسياسة الروسية فى المنطقة يلمس تغيراً ملحوظاً فيها ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال فترة الاتحاد السوفيتى السابق، وإنما مقارنة أيضاً بحقبة التسعينات فى ظل قيادة الرئيس الروسى الأسبق بوريس يلتسين وتراجع المنطقة العربية فى أولويات السياسة الروسية.

إلا أنه لا يجب توقع دوراً روسياً كالدور الذى كان يلعبه الاتحاد السوفيتى ليس فقط لاختلاف المقومات والامكانات الروسية الحالية عن تلك التى كانت متاحة للاتحاد السوفيتى، ولكن، وهو الأهم، اختلاف رؤية القيادة الروسية الحالية للدور الروسى دولياً وأقليمياً، على النحو السابق بيانه، وربطها بين هذا الدور والمصالح الروسية، وإنطلاقها من منظور تعاونى وليس تنافسى مع الولايات المتحدة. وذلك خلافاً لرؤية القيادة فى فترة الاتحاد السوفيتى والتى كان يهيمن عليها الاعتبارات الأيديولوجية ومقتضيات المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة. ويبدو هذا طبيعياً فى ضوء زوال التناقض الأيديولوجى بين روسيا والولايات المتحدة بانهيار الاتحاد السوفيتى وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى التفاهم والتعاون.

ومن الضرورى أيضاً تفهم مصالح الجانب الروسى وأنه لم يعد بمقدور روسيا ولا ضمن توجهاتها تقديم مساعدات فنية أو ما شابه ذلك دون مقابل كما كان عليه الحال فى فترة الاتحاد السوفيتى. وإنه لا يمكن تحقيق تعاون على أسس راسخة قوية دون فائدة لطرفى التعاون. وقد وضعت روسيا معياراً موضوعياً لذلك ألا وهو العائد الاقتصادى من التعاون فى أى مجال بما في ذلك المجال العسكرى.

فى هذا الاطار، فإن الشراكة الإستراتيجية بالمعنى الاقتصادى والتقنى بين روسيا والدول العربية ذات العائد الاقتصادى المباشر لروسيا، والعائد التنموى الحقيقى لدول المنطقة تمثل الدعامة الأساسية للعلاقات الروسية العربية ونموها المضطرد فى المستقبل. وتتمثل أهم أبعاد الشراكة الروسية العربية فيما يلى:

أولاً: الخبرة التاريخية الإيجابية للتعاون العربى الروسى:

ارتبطت روسيا بعلاقات تاريخية وحضارية عميقة مع المنطقة العربية. فقد بدأ الحجاج المسيحيون من الروس زيارتهم لفلسطين فى القرنين السادس والسابع الميلادى. وكان أول تقرير خطى لحاج روسى فى عام ١٠٦٢ إذ دون الراهب فارلام تفاصيل رحلته وحجه إلى الأماكن المقدسة. وعبر أول رحالة روسى صحراء سيناء عام ١٥٦١.

وعلى مدى ما يقرب من عشرة قرون سعت الامبراطورية الروسية جاهدة للوصول إلى المياه الدافئة والسيطرة على موانئ تطل مباشرة على البحر الأسود، ومنذ ذلك الحين أصبح تأمين خطوط اتصال هذه الموانئ بالبحر المتوسط أحد أولويات السياسة الروسية ودافعاً لاهتمامها بالمنطقة التى كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية آنذاك. إلا إن سعى روسيا لتحقيق مصالحها فى المنطقة لم يدفعها إلى الاحتلال المباشر لها أو فرض إرادتها بالقوة على دول المنطقة وشعوبها. فروسيا ليس لها ماضى استعماري فى المنطقة. وخبرة التعاون والتواصل والتفاهم كانت دوماً أعمق من الخبرة الصراعية أو التنافسية والتى تكاد تنعدم فى علاقات روسيا بالمنطقة.

وتعتبر روسيا من أقدم القوى الكبرى التى أرتبطت بعلاقات دبلوماسية مع الدول العربية، ولقد اتسمت هذه العلاقات بالود والتعاون وعدم التدخل فى الشئون الداخلية. ففى عام ١٧٤٨ عينت روسيا قنصلاً فى الاسكندرية كممثل لها فى مصر، وفى عام ١٨٢٠ افتتحت أول قنصلية روسية فى يافا باعتبارها الميناء الذى يؤمه الحجاج الروس للوصول إلى القدس. وفي مارس ١٩١٩ بعث لينين قائد الثورة البلشفية برسالة إلى الزعيم المصرى سعد زغلول قائد ثورة ١٩١٩، عبر فيها عن دعمه للثورة المصرية وعرض مساعداته للشعب المصري في مقاومته للسيطرة الاستعمارية. وفى عام ١٩٢٤ افتتح الاتحاد السوفيتي قنصلية له فى جده بالمملكة العربية السعودية، وكان الاتحاد السوفيتى أول دولة تعترف بالمملكة العربية السعودية وذلك فى ١٦ فبراير عام ١٩٢٦، ليقيم علاقات دبلوماسية معها في عام ١٩٣٠. وفى عام ١٩٢٨ وُقعت أول معاهدة للصداقة والتعاون بين روسيا واليمن.

وقد كان للاتحاد السوفيتى مواقف لا تنسى خاصة بالنسبة لمصر، فعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦، أعلن الاتحاد السوفيتي أنه "إذا لم يبادر المعتدون إلى سحب قواتهم فإن الاتحاد السوفيتي لن يمنع المتطوعين السوفيت الراغبين في الاشتراك مع شعب مصر في نضاله من أجل الاستقلال"، وهدد الرئيس السوفيتى خروشوف بقصف عواصم الدول المعتدية أن لم يتوقف العدوان وهو الموقف الذي أسهم في إنهاء العدوان الثلاثي على مصر. وفى وقت الحصار الأمريكي الغربي على مصر الناصرية، وازدياد الضغوط الاقتصادية عليها، واقتراب فراغ مخازن الغلال في مصر، أمر خروشوف البواخر المحملة بالقمح المستورد والمتجة إلى الاتحاد السوفيتي بأن تحول مسارها، وتحط بحمولتها في الموانئ المصرية.

كما كان للاتحاد السوفيتى دوراً تنموياً فاعلاً فى العديد من الدول العربية، من خلال تعاونه التقنى ومساعدته الفنية لدول المنطقة. والذى تضمن تشييد عشرات المشروعات التنموية الرائدة منها محطة كهرباء الفرات فى سوريا، ومحطة كهرباء يوسفية وتجهيز حقول النفط الجنوبية فى العراق، ومجمع الحجار للحديد والصلب فى الجزائر، والعديد من المنشأت المائية فى المغرب وتونس. كما تضمن انشاء ٩٧ مشروعاً تنموياً وصناعياً فى مصر، تمثل حتى الآن دعامة الاقتصاد المصرى، ومن أبرزها السد العالى، ومجمع الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم، وترسانة الإسكندرية، والعديد من مشروعات الرى، وأنفاق مجمع أسوان للفحم....

يضاف إلى هذا خبرة التعاون بين روسيا والدول العربية فى المجال العسكرى لا سيما مصر وسوريا والجزائر واليمن ثم العراق فى فترة لاحقة، حيث كانت روسيا المصدر الرئيسى لتسليح هذه الجيوش العربية وتطويرها وتحديث منظومتها الدفاعية، وقد خاضت مصر حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ اعتماداً على التكنولوجيا والأسلحة الروسية، والتدريب الروسى لكبار العسكريين المصريين والعرب والذى تميز بالكفاءة والجدية.

ثانياً: التقارب الدينى والثقافى والحضارى بين روسيا والعالم العربى:

هناك تقارب دينى وثقافى وحضارى واضح بين روسيا والدول العربية فقد خضعت روسيا لحكم التتار المسلمين خلال القرن الرابع عشر وحتى نهاية القرن الخامس عشر، وكانت جزءاً من إمبراطورية تيمور لنك. ومنذ ذاك الحين انتشر الاسلام فى ربوع روسيا ليصل عدد المسلمين فى روسيا إلى ما يزيد عن ٢٠ مليون مسلم أى حوالى ١٤% من إجمالى عدد سكان روسيا الاتحادية، ينخرطون فى نحو ٣٥٠٠ منظمة دينية إسلامية تعمل في روسيا، وفقا لتقديرات رئيس مجلس المفتين في روسيا الشيخ راوي عين الدين في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٧ خلال خطبة عيد الأضحى.

كما أن هناك جامعة إسلامية روسية في قازان عاصمة جمهورية تتارستان الروسية تم تأسيسها عام ١٩٩٨. ويمارس مسلمى روسيا كل الشعائر الدينية بحرية تامة داخل روسيا، كما أزداد عدد الحجاج الروس على نحو ملحوظ حيث توجه ٢٣.٥ ألف مسلم من روسيا إلى المملكة العربية السعودية لتأدية فريضة الحج عام ٢٠٠٨. بل واعترف بطريرك الكنيسة الروسية الراحل الكسي الثاني للسلطة الفلسطينية بدورها في حماية الاماكن المسيحية المقدسة التابعة للكنيسة الروسية في الاراضي المحتلة، تأكيداً لروح الود والثقة المتبادلة بين روسيا والعالم الاسلامى عامة.

وقد كانت روسيا حريصة على إبراز هذا التقارب الدينى والحضارى والتأكيد عليه من خلال طلب عضوية منظمة المؤتمر الاسلامى فى أكتوبر ٢٠٠٣، وقد حصلت روسيا بالفعل على صفة مراقب فى المنظمة عام ٢٠٠٥، كما مُنحت روسيا فى عام ٢٠٠٧ صفة مراقب في المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم "الإيسيسكو"، وتم تشكيل مجموعة عمل تحت مسمى الرؤية الاستراتيجية "روسيا . العالم الإسلامي"، عقدت اجتماعها الرابع في جدة في أكتوبر ٢٠٠٨. ولاشك أن هذا سيدعم تعاون روسيا مع الدول الإسلامية في المجالات الإنسانية والثقافية، كما أن هذا التقارب الدينى والحضارى يمثل مناخاً ملائماً لتطوير العلاقات فى المجالات الأخرى.

على صعيد أخر قامت روسيا فى عام ٢٠٠٧ ببث المحطة الفضائية الإخبارية الروسية باللغة العربية "روسيا اليوم". لإتاحة فرصة التواصل المباشر بين روسيا والعالم العربى، والتعريف بالثقافة والمجتمع الروسى، ونقل صورة صحيحة للأحداث الجارية ليس فقط فى روسيا ودول الكومنولث ولكن على الصعيد الدولى أيضاً.

ثالثاً: التعاون التقنى فى إطار دور تنموى حقيقى لروسيا فى المنطقة:

يحتل التعاون والتنسيق فى مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية فى المنطقة العربية، وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسى مع الدول العربية لاسيما دول الخليج العربى، ويلى ذلك أوجه التعاون الأخرى سواء فى المجال التقنى أو الاقتصادى أو الاستراتيجى العسكرى...

ففى رسالة بعثها الرئيس فلاديمير بوتين إلى المشاركين فى اجتماع مجلس الأعمال الروسي – العربي الذي عقد في البحرين خلال الفترة من ٢١ – ٢٢ مايو ٢٠٠٧ أشار إلى "إن العلاقات الروسية – العربية تعيش فترة نهوض ويتزايد نشاط التعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري والتحديثي"، أما أكثر ميادين التعاون وعدا فهي – حسب قوله . "الطاقة ...".

أ. <u>التعاون فى مجال الطاقة</u>:

يمثل قطاع الطاقة أحد المجالات الأساسية التى تتلاقى فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية الروسية فى المستقبل والدعامة الأساسية لها. وقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على ضرورة النظر إلى روسيا الاتحادية ودول الخليج لا سيما السعودية كحليفين في سوق الطاقة العالمية، وليس منافسين أحدهما للآخر، وذلك بقوله "نحن متحالفون مع المملكة وشركاء معها في تلبية حاجات الأسواق العالمية من الطاقة ولدينا مصالح مشتركة كثيرة في هذا المجال". كما أكد العديد من المسئولين الروس أن روسيا لن تكون بديلاً عن النفط الخليجي وأن اتفاق الشراكة النفطية الموقع مع الولايات

المتحدة هو في إطار ضيق ومحدد لتأمين كميات من النفط تتناسب واحتياجات تطور الاقتصاد الأمريكي.

هذا التنسيق والتعاون بين روسيا والدول العربية فى مجال الطاقة يتم فى إطار محورين أساسيين:

أولها، الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط وذلك من خلال التحكم فى حجم الانتاج، خاصة وأن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب. كذلك التنسيق بشأن أسعار الغاز الطبيعى وفك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط، حيث تعتبر روسيا أكبر دول العالم من حيث احتياطاتها من الغاز وتأتى قطر فى المرتبة الثالثة ثم المملكة العربية السعودية فى المرتبة الرابعة.

ثانيها، الاستثمارات الروسية فى قطاع النفط العربى. فهناك إقبال شديد من جانب شركات النفط الروسية للاستثمار فى قطاع النفط فى الدول العربية من خلال المشاركة فى عمليات البحث والتنقيب وتطوير الانتاج. وهناك العديد من المشروعات التى بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية، والتى تعتبر نواة لتطوير التعاون فى هذا المجال، أهمها:

- أنشأت شركة لوك أويل وشركة النفط الوطنية السعودية عام ٢٠٠٤ مؤسسة "لوكسار" المشتركة لاكتشاف واستثمار حقول الغاز فى الجزء الشمالى من صحراء الربع الخالى فى مساحة ٣٠ ألف كم٢ لمدة ٤٠ سنة، وتمتلك لوك أويل ٨٠% من أسهمها. وتتسم مشاركة شركة "لوك اويل" الروسية فى استثمار حقول الغاز والمكثفات فى السعودية بأهمية بالغة فى هذا المجال، فيما تشارك شركة "ستروي ترانس غاز" الروسية فى صياغة شبكة توزيع الغاز فى أراضي المملكة السعودية.
- اشتراك شركتي "سينفط" و "لوك أويل" الروسيتين في تطوير حقول النفط الكويتية الأربعة الشمالية، وهي مشاريع تتراوح تكلفتها بين ٧-٨ مليار دولار.
- مشروع أنبوب الغاز "الطويلة – الفجيرة" بالإمارات العربية المتحدة والذى يبلغ طوله ٢٤٠ كم وتقوم بتنفيذه شركة ستروى ترانس غاز الروسية، وقد تم فى عام ٢٠٠٩ إنجاز المرحلة الأولى من المشروع من إجمالى ثلاث مراحل.

- أيضاً التعاون مع سلطنة عمان فى إطار مشروع "كونسوريتوم" لمد خط أنابيب فى منطقة بحر قزوين لنقل النفط من كازاخستان عبر الأراضي الروسية إلى ميناء نوفورسيسك الروسي على البحر الأسود، وقد دخل المشروع حيز التنفيذ فى نوفمبر ٢٠٠١.

- تعتبر الشركات الروسية خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم" من كبرى الشركات العالمية العاملة فى مجال الطاقة فى مصر. وهناك العديد من المشروعات التى بدأت بالفعل بين البلدين، والتى تعتبر نواة لتطوير التعاون فى هذا المجال. وقدر انتاج شركة "لوك أويل" الروسية فى مصر عام ٢٠٠٤ بنحو ١٢ ألف برميل يومياً. وقد وقعت الشركة اتفاقيتين جديدتين فى عام ٢٠٠٣، الأولى للبحث فى منطقة شمال شرق جيسوم، والثانية فى منطقة غرب جيسوم فى مساحة ١٧٦ كم٢، وبتكلفة حوالى ٢٦ مليون دولار. وفى عام ٢٠٠٤ انتقل التعاون فى هذا المجال إلى التعاون الاستراتيجى الكامل فى صناعة البترول والغاز حيث تم الاتفاق على إقامة مشروعات مشتركة مع شركة لوك أويل باستثمارات روسية لإسالة وتصدير الغاز الطبيعى المصرى والتوسع فى أنشطة البحث عن البترول وانتاجه بخليج السويس. هذا إلى جانب تنمية أعمالها فى منطقة امتيازها فى غرب عش الملاحة والصحراء الغربية، ليمثل انتاجها ١٠% من الانتاج المصرى من البترول. كما قامت شركة "غاز بروم" وشركة البترول والغاز المصرية بخطوات هامة على طريق التعاون بين البلدين بعد أن وقعتا مذكرة تفاهم فى عام ٢٠٠٨.

- تقوم شركة "ستروي ترانس غاز" بإنشاء خط أنابيب لنقل النفط فى الجزائر من حوض الحمراء إلى ارزيو بطول ٤٠٣ كم، واكتشفت شركتان روسيتان حقلين للغاز فى القطاع ٢٤٥ فى الجزائر.

- تواصل شركة "ستروي ترانس غاز" العمل فى مشروع إنشاء خط أنابيب النفط بطول ٣٧٠ كم فى السودان من ميلوت الى بيسين.

- تقوم شركة "ستروي ترانس غاز" بإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز بطول ٣٢٤ كم فى سوريا فيما يُعرف بخط الغاز العربى فى جزئه المار بسوريا من الحدود السورية

الأردنية إلى مدينة حمص. كما يتم إنشاء مصنعاً لتكرير البترول وأخر لتحويل الغاز فى سوريا بالتعاون مع روسيا.

- المشروعات المشتركة لاستغلال حقول الغاز جنوب ليبيا، ومنها حقل اليفانت الذى تبلغ حصة شركة غازبروم به ٣٣%، وينتج الحقل حوالى ١٣٤ برميل يومياً منذ عام ٢٠٠٦ بالمشاركة مع شركة إينى الإيطالية. هذا إلى جانب مشاركة الشركات الروسية فى مشروع أنبوب الغاز بين ليبيا وإيطاليا.
- كذلك تم التأكيد على احترام العقود والاتفاقات السابقة بين روسيا والنظام العراقى السابق، وعلى عودة الشركات النفطية وغيرها من الشركات الروسية إلى العراق. وفى هذا السياق استأنفت شركة لوك أويل النفطية الروسية عملها فى العراق. وكانت شركة لوك أويل قد وقعت في عام ١٩٩٧ اتفاقا مع العراق يقضي بتطوير المرحلة الثانية من حقل القرنة، ولكن الظروف الأمنية فى فترة ما بعد الاحتلال منعت الشركة من الاستمرار في عملها. وقد قامت الشركة بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة النفط العراقية لاستئناف عملها وذلك في ١٠ مارس عام ٢٠٠٤ وبموجب تلك المذكرة تقوم شركة لوك أويل بتدريب ١٥٠ فنيا عراقيا كل عام، وذلك فى مدينة برم الصناعية الكبرى الواقعة فى قلب روسيا وكذلك فى جامعة النفط والغاز الروسية (إيفان جوبكين) فى موسكو والجامعة التقنية للنفط والغاز فى مدينة أوفا. وتتكون المجموعة المتدربة من شباب المهندسين العراقيين ذوي الكفاءات العالية والخبرة فى العمل فى قطاع النفط. وقد تم حتى مطلع عام ٢٠٠٧ تدريب ٤٥٨ مهندسا فى إطار دورات تدريبية متخصصة مدتها شهر واحد في منشآت شركة لوك أويل و ١٠ مهندسين فى دورات التدريب المتكاملة ومدتها سنة واحدة في منشآت الشركة والجامعات، و ٨٤ مهندسا من طلاب الماجستير والدكتوراة في جامعات النفط والغاز الروسية.

ب. **التعاون فى مجال الطاقة النووية:**

فالمستقبل هو للطاقة النظيفة الآمنة والمستدامة، وهنا تبرز أهمية الطاقة النووية ومحطات الطاقة الكهروذرية، وأهمية التعاون العربى الروسى لدعم القدرات العربية فى هذا الصدد. وهو التعاون الذى بدء بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقنى فى هذا المجال حيث يعتبر معهد الطاقة الروسى أكبر المعاهد المتخصصة فى مجال الطاقة فى العالم، وقام بإعداد وتدريب ١٥٠ ألف خبير فى مجال الطاقة. كما كان الخبراء الروس أول من ساهم في إنشاء مفاعل "أنشاص" المصري للبحوث النووية خلال الحقبة الناصرية. وتتميز روسيا فى هذا المجال أيضاً بالاشراك المحلى والسماح للخبراء المحليين بالمشاركة فى التنفيذ والتشغيل، كما تتميز بالثقة وغياب الشروط السياسية.

وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين مصر وروسيا بشأن التعاون فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتبادل الخبراء وتدريب الفنيين فى إبريل ٢٠٠١. وذلك فى مجال الاستفادة من النظائر والسلكروم وتحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة، والاستفادة من الاملاح الناتجة من التحلية. كما تم الاتفاق على قيام روسيا بتقديم الدعم اللازم لتشغيل المعجل الاليكترونى الذى اشترته مصر من روسيا والذى يقوم بانتاج نظائر مشعة تستخدم فى تشخيص الكثير من العلاجات لأمراض المخ والقلب والمناطق الحساسة.

كما تم فى مارس ٢٠٠٨ توقيع اتفاقية لمدة عشر سنوات تمدد تلقائيا خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية لانتاج الطاقة الكهربائية، وتتيح التعاون بين البلدين فى مجالات البحث وتحقيق الوقاية الإشعاعية وحماية البيئة، وتتمكن إحدى الشركات الروسية المعنية، "اتوم ستروي اكسبورت"، بمقتضاها من المشاركة في المناقصة المصرية لبناء أول محطة كهرذرية مصرية.

كذلك، تم الاتفاق بين روسيا وليبيا فى عام ١٩٩٧ على تطوير مركز الأبحاث النووية فى تاجورا غرب طرابلس، وتحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة. وتم أيضاً بحث إمكانية التعاون في مجال توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة النووية في الأردن خلال زيارة الملك عبد الله الثاني لموسكو عام ٢٠٠٨.

جـ. التعاون فى مجال تكنولوجيا الفضاء:

هناك تعاون قائم بين روسيا وكل من الجزائر والسعودية والمغرب منذ عام ٢٠٠٠ فى مجال إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية. وقد تم فى هذا الاطار إطلاق القمر الصناعي الجزائري "ألسات-١" في نوفمبر ٢٠٠٢. وكذلك إطلاق سبعة اقمار صناعية سعودية بواسطة الصواريخ الروسية الى مدار حول الارض وهناك اتفاق بين البلدين بمواصلة التعاون في هذا المجال. كما اتفقت وكالة الفضاء الفيدرالية الروسية ومؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة عام ٢٠٠٧ على بدء العمل المشترك في مجال استثمار الفضاء لأغراض سلمية، وإطلاق جهاز فضائي إماراتي للاستشعار عن بعد من مطار بايكونور عام ٢٠٠٨.

كما وقعت مصر وروسيا خلال زيارة الرئيس ميديفيديف لمصر فى يونيو ٢٠٠٩ وثيقتين للتعاون في مجال الفضاء، الأولى بشأن منظومة الإرشاد وتحديد الموقع عبر الأقمار الصناعية "جلوناس"، والثانية تتعلق باستخدام نتائج النشاط الفضائي.

د. تنمية البنية الصناعية العربية:

لروسيا دور متزايد وملحوظ فى تنمية البنية الصناعية فى العديد من الدول العربية، وتحديث البنية الصناعية التى شُيدت فى فترة الاتحاد السوفيتى وأهمها تحديث مولدات كهرباء السد العالى فى مصر لزيادة عمرها الافتراضى ٤٠ عاماً أخرى، وتحديث الفرن العالى وإعادة تأهيل أحدى الغلايات بشركة حلوان للحديد والصلب، وإعادة بناء ترسانة السفن بالاسكندرية، ويتضمن هذا بناء سفن، وإصلاح سفن، والتعاون الفنى، والتدريب، وغيرها من المشروعات.

هذا إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة بين روسيا وعدد من الدول العربية. من أهمها إنشاء مجمع سيدي البراق الكهرومائي الضخم في تونس بمساعدة روسيا عام ١٩٩٩، وعدد أخر من المنشآت المائية. أيضاً، مشروع خط سكة حديد بين مدينتى سرت وبنغازى الليبيتين بطول ٥٠٠ كيلو متر وتكلفة تقديرية ٢ر٢ مليار دولار.

كذلك، مشروعات الشركة الروسية المتحدة "روس آل" مع شركة التعدين السعودية "معادن" في مجال التعدين، ومنها مشروع إقامة مصنع لإنتاج الألومنيوم بطاقة ٦٠٠ ألف طن من خام الألومنيوم في السنة، ومحطة كهروحرارية تعمل بالنفط الثقيل بطاقة ٥ر١ ألف ميجاواط.

هذا إلى جانب الاستثمار المصرى الروسى المشترك فى مصنع للطائرات من طراز "توبوليف ٢٠٤" يقام فى مدينة أوليانوف بروسيا. وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك مع روسيا عام ٢٠٠٢، وقد ساهمت شركة "سيروكو" المصرية بمبلغ ٢٨٠ مليون دولار فى انشاء المصنع الذى كان من المقرر أن يبدأ إنتاجه عام ٢٠٠٤. وإقامة مصنع للألومنيوم باستخدام المواد الأولية الموجودة فى الجزء الشمالى الغربى فى صحراء مصر الغربية بالإضافة إلى الأسمنت ومنتجات الصودا. وإنشاء مصنع لانتاج حمض الفوسفوريك والأسمدة الفوسفاتية باستخدام إمكانيات مجمع فوسفات أبو طرطور. وإقامة وحدة لصهر سبائك المنجنيز الحديدى الناعم بطاقة يومية قدرها ١٠ أطنان بمصنع شركة سيناء للمنجنيز.

أيضاً الانتاج المشترك للعديد من المنتجات الروسية فى مصر لاسيما السيارات والشاحنات والجرارات وأبرزها سيارات "فاز" و"جازيل" و"اوكا" وشاحنات "كاماز" ومنتجات مصنع ليبيتسك من الجرارات ومنتجات مصنع إيربيت من الدراجات النارية. والتعاون فى مجال صناعات الفلزات والغازات والتعدين والمحركات والصناعات الكيماوية وأجهزة الرى والمحولات.

كذلك الانتاج المشترك للدواء، فخلال زيارة الرئيس مبارك لروسيا فى مايو ٢٠٠٤ تم توقيع اتفاق بشأن الانتاج المشترك للدواء فى روسيا وتوزيع الدواء المصرى فى روسيا والدول المجاورة والتصدير للدول العربية والأفريقية، ومنها خط لانتاج دواء الانسولين بالتعاون بين شركة سيديكو المصرية وشركة بيوتكنولوجيا الروسية. كما تم توقيع اتفاقية لنقل التكنولوجيا الحيوية المتقدمة إلى مصر وإنشاء مصنع فى مصر للمستحضرات البيوتكنولوجية باستخدام التقنية الروسية.

كما وقعت مصر وروسيا فى أبريل ٢٠٠٧ اتفاق انشاء المنطقة الصناعية الروسية المتخصصة في الصناعات المغذية للسيارات والطائرات والحاسبات الالكترونية، وإنتاج معدات للمحطات الكهربائية والصناعة النفطية، وأجهزة الحاسوب، ووحدات لتحلية مياه البحر، ومعدات طبية، وبعض السلع الهندسية الأخري بمدينة برج العرب الصناعية المصرية علي مساحة مليون متر مربع وباستثمارات تصل الي ٢ مليار دولار.

رابعاً: العلاقات الاقتصادية المتنامية بين روسيا والدول العربية:

تمثل المنطقة العربية سوقا هامة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية والمعمرة مثل الالآت والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب، وغيرها. وفى عام ٢٠٠٦ بلغ التبادل التجارى بين روسيا والدول العربية ٥,٥ بليون دولار. وتأتى مصر والجزائر والمغرب فى مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا فى المنطقة. وكانت العراق أكبر شريك تجارى لروسيا فى المنطقة العربية حتى الاحتلال الأمريكى لها حيث تراجعت لتصبح مصر أكبر شريك تجارى لروسيا.

وعادة ما يميل الميزان التجارى لصالح روسيا بفارق كبير جداً. فعلى سبيل المثال، بلغ إجمالى التبادل التجارى بين مصر وروسيا مليارين و٦٨ مليون دولار عام ٢٠٠٨، مقارنة بحوالى ٨٧٢,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥، مثلت الصادرات الروسية حوالى ٩٥% منها (٨٢٧,٨ مليون دولار). كذلك، تجاوز حجم التبادل التجارى بين روسيا والجزائر ١ مليار دولار عام ٢٠٠٧ مقارنة بحوالى ٢٠٠ مليون دولا عام ٢٠٠١ مثلت الصادرات الروسية ٩٩% منها. وبلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسوريا والمغرب ٧٢٠ مليون دولار و٥ر٦٢٨ مليون و٦٠٠ مليون على التوالي عام ٢٠٠٧.

وقد تم تشكيل مجلس الأعمال العربى الروسي في عام ٢٠٠٣ بناء على مبادرة الغرفة التجارية الصناعية الروسية والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية بهدف توسيع التعاون الاقتصادي بين روسيا والبلدان العربية وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والعلمية والفنية. ويتفرع عن المجلس خمسة عشر مجلساً ثنائياً بين

روسيا والبلدان العربية كان أخرها مجلس الأعمال الروسي – الكويتي الذى أنشئ عام ٢٠٠٧.

كما تم تنظيم المعرض العربي الأول "Arabia Expo " الذي أقيم في مركز المعارض الروسي "كروكوس أكسبو" خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٨ بهدف تشجيع حركة التبادل التجارى بين روسيا والدول العربية، حيث تضمنت أقسام المعرض مختلف المجالات الاقتصادية مثل النفط والغاز، والاتصالات، والآلات والمعدات، والسلع المصنعة، والبناء والتشييد والعقارات، والسياحة، والطب والصيدلة...

على صعيد أخر يعتبر جذب الاستثمارات العربية خاصة من دول الخليج هدف أساسى للدبلوماسية الروسية فى المنطقة. فعقب انهيار الاتحاد السوفيتى واتجاه روسيا إلى الخصخصة والأخذ بنظام السوق سعت جاهدة إلى جذب رؤوس الأموال العربية لاسيما الخليجية للاستثمار فيها. إلا أن التدهور الاقتصادى الحاد فى روسيا أدى إلى إحجام رجال الأعمال العرب عن الاستثمار فى روسيا، خاصة فى أعقاب الأزمة المالية فى أغسطس ١٩٩٨ والتى أدت إلى إفلاس الكثير من الشركات العربية العاملة في روسيا.

ورغم الجهود الروسية المبذولة لاستعادة ثقة المستثمرين العرب تظل الاستثمارات العربية اقل بكثير من المستوى الذى تريده وتسعى اليه روسيا نتيجة استمرار احجام المستثمرين ورجال الأعمال العرب عن الاستثمار فى روسيا رغم التحسن فى الاوضاع الاقتصادية فى روسيا والاستقرار السياسى الذى تشهده منذ وصول بوتين الى السلطة، والزيادة الكبيرة فى حجم الاستثمارات المتدفقة إليها حيث تحتل روسيا المرتبة الخامسة بين الدول الأوربية الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتى قدرت بـ ٥ر١٧٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وذلك نتيجة استمرار التخوف من المجازفة، وعدم الثقة فى السوق الروسية، وضعف خبرة التعامل معها، والمعرفة بها.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن حجم رأس المال من البلدان العربية الذي يعمل في روسيا محدود للغاية، كما أن مساهمات الحكومات العربية في الاستثمار في الاقتصاد الروسي لا تتعدى بضعة ملايين من الدولارات. وذلك في الوقت الذي ينشط فيه رأس المال الغربي والإسرائيلي بقوة في روسيا غير مبال بالعوائق التي تقف أمامه. كما تشير إلى

مواصلة تركيز النشاط الاستثماري العربي في روسيا على ميدان التجارة وتحديدا التجارة الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالإضافة إلى مجال الخدمات مثل ورش إصلاح السيارات ومحلات بيع السلع وبعض المطاعم والسياحة.

وعمليا لم يحاول رجال الأعمال العرب تأسيس قاعدة معلوماتية لدراسة السوق الروسية للمساعدة في فهم احتياجات هذه السوق كما تفعل الشركات الغربية على سبيل المثال. ومن ثم يواجه رجال الأعمال العرب الكثير من المصاعب في الدخول إلى السوق الروسية والاستفادة من إمكانياتها الاستيعابية الواسعة.

خامساً: التعاون الاستراتيجى فى المجال العسكرى:

يعتبر التعاون العسكرى هو أضعف حلقات العلاقات العربية الروسية، فهو حتى الآن لا يرقى للتطور الحادث فى المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية والسياسية أيضاً.

فعلى الجانب الروسى، تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة ليس إنطلاقاً من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية ولكن نظراً لما تمثله عوائدها من مورد هام للدخل القومى. ففى إطار توجه القيادة الروسية للاعتماد على الموارد والامكانات الذاتية فى النهوض بالاقتصاد الروسى تم التركيز على التوسع فى مبيعات الاسلحة ليس فقط إلى الأسواق التقليدية للسلاح الروسى ولكن بفتح أسواق جديد. الأمر الذى أدى إلى تضاعف مبيعات الأسلحة الروسية من ٣.٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٨.٣٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨. وتحتل تقنيات الطيران الجزء الأكبر من هذه الصادرات. كما حصلت روسيا في عام ٢٠٠٧ على ١٠.٤ مليار دولار من عقود تصدير الأسلحة والتقنيات العسكرية لتحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة التي وقعت عقودا بقيمة ٢٤.٨ مليار دولار وفقاً لما جاء في تقرير أُعد للكونجرس الأمريكي.

فى هذا الاطار، تكتسب المنطقة العربية أهمية خاصة كسوقاً هامة للاسلحة الروسية. فمن المعروف أن الاتحاد السوفيتى كان أكبر مصدر للاسلحة إلى الشرق الاوسط (٢٧.٣%من إجمالى صادرات السلاح للمنطقة) وذلك خلال الفترة من ١٩٨٤-١٩٨٩.

إلا أن مبيعات السلاح الروسية للمنطقة انخفضت لتمثل ١٠% فقط خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣. وتسعى روسيا إلى استعادة مكانتها كمصدر رئيسى للسلاح للدول العربية وذلك من خلال تنشيط صادراتها إلى عدد من حلفائها التقليديين فى المنطقة ودعم التعاون العسكرى معهم لاسيما سوريا والجزائر وليبيا واليمن، ومحاولة فتح أسواق جديدة فى الأردن ودول الخليج العربى والتى تعتبر سوقاً تقليدياً للولايات المتحدة والدول الغربية.

فعلى سبيل المثال، عقدت الجزائر صفقة سلاح مع روسيا في مارس ٢٠٠٦ بقيمة ٧ر٤ مليار دولار. وتضمنت إمداد الجزائر بـ ٣٦ مقاتلة حربية من طراز "ميج-٢٩" و٢٨ مقاتلة من طراز "سو-٣٠"، وكذلك ١٤ طائرة تدريب قتالي من طراز "ياك - ١٣٠" الى جانب منظومات دفاع جوي من طراز "س-٣٠٠" ومضادات دبابات "ميتيس" و"كورنيت"، و ٣٠٠ دبابة من طراز "ت-٩٠". وقد تردد أن الجزائر قد عدلت عن صفقة "ميج-٢٩" لمشاكل فنية بها، إلا أن هذا لم يؤثر على المسار العام للتعاون العسكرى بين روسيا والجزائر. فروسيا تقوم بتحديث ما تملكه الجزائر من دبابات ومدافع ذاتية الحركة وزوارق صاروخية سوفيتية الصنع، وأيضا قاذفات القنابل "سو - ٢٤" وراجمات الصواريخ "سميرتش". كما تشارك روسيا فى تحديث سفينتين صاروخيتين صغيرتين تابعتين للقوات البحرية الجزائرية في عام ٢٠٠٩ ويتضمن ذلك تبديل ٦٠% من أجهزة السفينتين بما في ذلك منظومة الأسلحة.

ومثال ذلك أيضاً، صفقة إمداد سوريا بعدد ٣٦ وحدة من نظام "بانتسير- س ١" الذى يعتبر أحد أحدث أنظمة الدفاع الجوي الروسية. هذا إلى جانب التعاون العسكرى بين البلدين فى إطار اتخاذ روسيا ميناء طرطوس السوري بمثابة نقطة توقف رئيسية في البحر الأبيض المتوسط.

كذلك، وقعت ليبيا فى عام ٢٠٠٨ عقود تقدر قيمتها بـ٢ مليار دولار مع روسيا لتوريد أسلحة وقطع غيار للأسلحة سوفيتية الصنع فى ليبيا والتى تمثل ٩٠% من أسلحة ومعدات القوات المسلحة الليبية.

أيضاً وقعت روسيا والمملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٨ اتفاقية تعاون في المجال العسكري التقني، تم فى إطارها صفقة توريد منظومات من طراز "س-٤٠٠" و"انتاي-

٢٥٠٠" إلى السعودية، وكذلك صفقة توريد ٣٠ مروحية روسية من طراز "مي-١٧١" تتجاوز القيمة الإجمالية لها ٣٥٠ مليون دولار أمريكي.

تم أيضاً إبرام صفقة توريد منظومات صواريخ "بانتسير- س ١" للإمارات العربية المتحدة. وقد صُممت منظومة الدفاع الجوي الصاروخية "بانتسير- س ١" لتدمير الطائرات والصواريخ المهاجمة. ويستطيع صاروخ "بانتسير" الوصول إلى ما يقع على بعد ٢٠ كيلومترا ويحلق على ارتفاع ١٥ كيلومترا. وينطلق الصاروخ نحو الهدف المطلوب تدميره بسرعة ١٣٠٠ متر في الثانية. وتستطيع منظومة "بانتسير- س ١" إطلاق صواريخها على ٤ أهداف في آن معا. كما يمكن أن تستخدم هذه المنظومة على أرض المعركة ضد القوات المعادية ولتدمير المدرعات الخفيفة. وتطلق المنظومة قذائفها وصواريخها على الأهداف الأرضية والبحرية عندما تتحرك أو تظل في مكانها دون حراك.

كما أعادت مصر فتح مكتبها العسكرى فى موسكو عام ١٩٩٣، ومنذ ذلك الحين تبادل الجانبان عدداً من الزيارات منها تلك التى قام بها مدير جهاز المخابرات الحربية المصرية لموسكو فى مارس ١٩٩٦، وزيارة مساعد الرئيس الروسى للشئون العسكرية يرافقه المدير العام لشركة "روس فاروجينيه"، المسئولة عن صفقات السلاح فى روسيا آنذاك، لمصر فى يناير ١٩٩٧. وقد وصل حجم العقود العسكرية بين مصر وروسيا إلى حوالى ٤٥٠ مليون دولار تم سداد جزء من قيمتها نقداً، والجزء الثانى فى مقابل توريد سلع مصرية للجانب الروسى. هذا إلى جانب عقد وقعته وزارة الدفاع المصرية مع أكبر منتج للسيارات "الاندروفر" فى روسيا لتوريد ألف سيارة لمصر بقيمة ٩ مليون دولار فى غضون عام ١٩٩٥. من ناحية أخرى، توجه وفد إلى روسيا مكون من حوالى ٣٠٠ ضابط مصرى للتدريب على المعدات فى إطار بعض العقود العسكرية الموقعة بين الجانبين. وفى عام ٢٠٠١ تم توقيع صفقة تقوم روسيا بمقتضاها بتزويد مصر بنظم دفاع جوى متطور من طراز "اس – ١٢٥"، وهى نظم حديثة قادرة على تدمير أهداف جوية معادية على ارتفاع ٦٥ ألف قدم، كما أنها مقاومة للتشويش الاليكترونى. كما أشارت صحيفة "فيدوموستي" الروسية إلى إن مصر تعاقدت في عام ٢٠٠٨ على شراء ١٤ مروحية روسية من طراز "مي-١٧" وأنها تتفاوض مع روسيا لشراء غواصتين.

ولكن رغم النهضة التى تشهدها المؤسسة العسكرية الروسية حالياً ورغبة روسيا فى مزيد من التنشيط لتجارة السلاح الروسى، وما يتيحه ذلك من فرص كبيرة للدول العربية فى هذا المجال، يظل التعاون العسكرى بين روسيا والدول العربية عامة بما فيها حلفائها التقليديين فى المنطقة وفى مقدمتهم مصر محدوداً للغاية، نظراً لاتجاه غالبية الدول العربية إلى الولايات المتحدة والدول الغربية كمصدر أساسى للاسلحة.

فالتعاون العسكرى هو أضعف حلقات العلاقات العربية الروسية، ولا يرقى حتى الآن لمستوى التعاون فى المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وذلك رغم استعداد روسيا لتصدير اسلحة متقدمة تكنولوجيا للدول العربية، من منطلق تجارى واقتصادى بحت، قد لا تقدم الولايات المتحدة على تزويد الدول العربية بها لاعتبارات خاصة بالرؤية الامريكية لتوازنات القوى فى المنطقة، وما يجب أن تكون عليه.

خلاصة القول، أن هناك تفعيلاً ملحوظاً شهدته العلاقات العربية الروسية منذ تولى الرئيس بوتين السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، وهو جزءاً من التوجهات العامة الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية التى تهدف إلى توظيفها لخدمة النهوض الاقتصادى الداخلى، وإقامة علاقات وثيقة على أسس مصلحية وشراكة إقتصادية لا تخضع للتقلبات السياسية، حيث أتت القيادة الروسية الجديدة آنذاك (بوتين) برؤية لأولويات السياسة الروسية فى المنطقة العربية على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين العربى والروسى ومن ثم لاقت استجابة ودفع من جانب الدول العربية.

ولقد انطلق هذا التطور من ثلاث دعامات أساسية، مثلت ركيزة وقاعدة صلبة له، وهى: الخبرة التاريخية الإيجابية للتعاون العربى الروسى، والتقارب الدينى والثقافى والحضارى بين روسيا والعالم العربى، واستعادة ثقة العرب فى روسيا كقوة كبرى فاعلة فى النظام الدولى وشريك يُعول عليه لاسيما بعد الموقف الروسى من أزمة أوسيتيا الجنوبية فى أغسطس ٢٠٠٨.

إن القراءة المتأنية لخبرة التعاون مع روسيا فى الماضى وما يمكن أن تقدمه للعرب فى الحاضر والمستقبل تؤكد إنها تمثل، دون شك، شريكاً أساسياً فى تحقيق النهضة

العربيـة المأمولـة، فلـديها الخبـرة والتكنولوجيـا، والرغبـة الصـادقة فـى تقديم مسـاعدة حقيقيـة وفعالـة، وعلينـا نحـن العرب، تحديد مـاذا نريد، وكيـف يمكـن إقامـة علاقـات التعـاون معهـا على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين.

الفصل الثالث

الموقف الروسى من عملية التسوية السلمية

تتمتع روسيا بمكانه دولية متميزة وقدرة على التأثير الدولى لاسيما فى إطار الأمم المتحدة حيث تشغل أحد المقاعد الخمسة الدائمة بمجلس الأمن. ويوضح تتبع السياسة الروسية ومواقفها من القضايا العربية عامة أن موقف روسيا منها اتسم دوماً بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربى، وعليه تعقد آمال الدول العربية فى مزيد من العدالة والانصاف فى مواقف المجتمع الدولى تجاه القضايا العربية المختلفة، لاسيما القضية الفلسطينية.

فروسيا وسيط نزيه من وجهة النظر العربية، يسعى للتسوية السلمية مراعيا مصالح كافة الأطراف، كما إنها الطرف الدولى الوحيد الذى يحتفظ بقنوات مفتوحة مع كافة أطراف القضية بما فى ذلك حركة حماس التى تعتبرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى منظمة إرهابية. كما تتبنى روسيا رؤية تقوم على ضرورة اعتماد مبدأ التسوية الشاملة على كافة المسارات بما فيها المسار السوري والمسار اللبناني.

كما تعتبر روسيا أن استقرار المنطقة متطلب ضرورى لتحقيق مصالحها ومن ثم تسعى إلى الحفاظ عليه. ولقد أشار الرئيس الروسى السابق ورئيس الوزراء الحالى فلاديمير بوتين إلى ذلك صراحة خلال زيارة الرئيس الفلسطينى محمود عباس لموسكو فى يناير ٢٠٠٥ حيث أكد أن "الوضع فى الشرق الأوسط يؤثر على الاقتصاد العالمى وعلى قطاع الطاقة ذو الأهمية البالغة بالنسبة لروسيا مما يحتم تفعيل سياسة موسكو فى المنطقة لأسباب تبدو اقتصادية بحتة على نحو ملحوظ".

وتنطلق رؤية روسيا لعملية التسوية السلمية ومستقبلها من إن التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى أصبحت حتمية، وأنه يجب أن يكون هناك دولتين فلسطينية وإسرائيلية جنباً إلى جنب. وإنه على حين أن العلاقات العربية الروسية ذات أهمية إستراتيجية لروسيا حيث تبدى روسيا اهتماماً واضحاً بتطوير علاقاتها مع الدول العربية فى مختلف المجالات على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين؛ فإن إسرائيل دولة شرق أوسطية لا يمكن تجاهلها أو تجاهل أهمية العلاقات معها.

فقد شهد الموقف الروسى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى تطوراً واضحاً عبر الفترات التاريخية المختلفة. وأدت أزمة الخليج الثانية وأنهيار الاتحاد السوفيتى فى أعقابها إلى

تحول جذرى فى الموقف الروسى، على النحو الذى أصبح واضحاً أن المعادلة الصفرية (إما / أو) غير مطروحة فى علاقاتها مع أطراف الصراع. فهى ترتبط بعلاقات جيدة بإسرائيل، ولكنها فى ذات الوقت تؤيد الحق العربى وتطور علاقاتها بالدول العربية على نحو مضطرد فى مختلف المجالات لأنها لا تجد تناقض أو تعارض بين الأمرين لاسيما مع اتجاه عدد من الدول العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها.

فتطور السياسة الروسية وموقفها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى على مدى الخمسة عقود الماضية يوضح أن تغيراً ملحوظاً قد طرأ عليها منذ مطلع التسعينات فى اتجاه الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعاً، مع خصوصية العلاقة مع الدول العربية. على النحو الذى أصبح معه التوازن هو السمة الغالبة على السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية سواء فى العلاقة مع اسرائيل أو فى موقفها من الفصائل الفلسطينية المختلفة وتأييدها لوحدة الصف الفلسطينى.

أولاً : تطور الموقف الروسى من الصراع العربى الإسرائيلى:

خلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٧ وحتى مطلع الأربعينات من القرن الماضى عارض الاتحاد السوفيتى الحركة الصهيونية ومحاولة إقامة وطن مستقل لليهود فى فلسطين، وأيد الاتحاد السوفيتى الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ وعارض فكرة تقسيم فلسطين فى نفس العام، كما عارض فكرة إنشاء الدولة اليهودية بها معتبراً إياها ضربة للحركة الوطنية العربية. إلا إن الحركة الصهيونية استطاعت فى مطلع الأربعينات التقارب مع الاتحاد السوفيتى وإقناع القادة السوفييت بتأييدهم حيث كان كثير من قادتها يهود من الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية.

وفى عام ١٩٤٧ حدث تحولاً ملحوظاً فى الموقف السوفيتى من إقامة دولة إسرائيل داخل الأمم المتحدة. فكان الاتحاد السوفيتى من الدول التى أيدت قرار تقسيم فلسطين داخل الأمم المتحدة، وكان أيضاً من أوائل الدول التى اعترفت بدولة إسرائيل، وأيد انضمام إسرائيل إلى عضوية الأمم المتحدة، اعتقاداً منه أنها ستتبنى الإيديولوجية الشيوعية

وستكون قاعدة لنشر الفكر الشيوعى فى الدول العربية، وبأن وجود دولة يهودية فى فلسطين سيؤدى إلى إضعاف الاستعمار وإنهاء الوجود البريطانى فى المنطقة. ولاشك أن هذا الموقف كان فيه الكثير من الجور على الحق العربى ومصالح الشعب الفلسطينى ودول الجوار العربية، وأنطلق من المصالح السوفيتية آنذاك والتى كانت تتمحور حول الاعتبارات الأيديولوجية المتمثلة فى القضاء على النظم الرأسمالية، والاستعمار الذى يعتبر شريان الحياة لهذه النظم، وعدم الإدراك الصحيح فى حينه للحركة الصهيونية التى هى فى حقيقتها حركة استعمارية مدعومة من الدول الاستعمارية، والاعتقاد خطأً أن الحركة القومية العربية تعاطفت مع هتلر أثناء الحرب وإنها أكثر ميلاً للغرب عامة وليس الاتحاد السوفيتى.

وعقب اندلاع حرب فلسطين عام ١٩٤٨ حيث دخلت الجيوش العربية إليها دون إستراتيجية عربية موحدة فور إعلان قيام دولة إسرائيل فى مايو من نفس العام، ورفض الدول العربية له وإعلان عزمها وضع حد للإرهاب الصهيونى، وتصاعد المواجهة ما بين العرب واليهود خاصة بعد إنهاء الانتداب البريطانى وانسحاب بريطانيا من فلسطين، ساند الاتحاد السوفيتى إسرائيل بالسلاح.

إلا أنه ما أن أتضح التوجه الغربى لاسرائيل وتبعيتها للقوى الغربية خاصة الولايات المتحدة مطلع الخمسينات، وتورط مجموعة من اليهود فى محاولة اغتيال عدد من كبار القادة السوفيت بالتعاون مع إحدى المنظمات اليهودية الأمريكية، إلى جانب الموقف الاسرائيلى المنحاز للغرب فى مشكلة كوريا عام ١٩٥١ حتى بدأ التحول فى السياسة السوفيتية. تزامن ذلك مع عقد صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام ١٩٥٥ واتجاه مصر للتعاون مع المعسكر الشرقى، وكذلك التصدى لحلف بغداد، الذى بادرت به الولايات المتحدة بهدف تطويق الاتحاد السوفيتى، من خلال سياسة الحياد الإيجابى الناصرية. وكان البيان السوفيتى الشهير عقب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، والذى هدد فيه الاتحاد السوفيتى بضرب لندن وباريس إذا لم توقفا عدوانهما ضد مصر دلالة واضحة على هذا التحول. أعقب ذلك قيام الاتحاد السوفيتى بإرسال ثلاثة إنذارات لرؤساء حكومات الدول المعتدية على مصر وفى مقدمتها إسرائيل مهدداً بسحق العدوان، كما قام بسحب السفير السوفيتى من إسرائيل. وقد شهدت السنوات التالية دوراً سوفيتياً بارزاً فى تنمية

القدرات العسكرية لعدد من الدول العربية الحليفة لاسيما مصر وسوريا فى مواجهة الدعم الغربى لأسرائيل.

وفى عام ١٩٦٧ نددت موسكو بالعدوان الإسرائيلى، واحتلال إسرائيل للأراضى العربية. كما قام الاتحاد السوفيتى فى ١٠ يونيو ١٩٦٧ بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل نتيجة عدم امتثالها لقرار مجلس الأمن الدولى بوقف إطلاق النار. وتقدمت موسكو بمشروع قرار للجمعية العامة يتضمن إدانة إسرائيل ويطالبها بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، وطالبت الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالة آثار العدوان. وأكد الاتحاد السوفيتى على أن "الأساس الوحيد للتسوية الحقيقية للصراع العربى الاسرائيلى تتطلب الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الأراضى العربية التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، والاحترام الكامل وغير المشروط للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، بما فى ذلك حقهم فى إقامة دولة مستقلة.

كذلك، قام الاتحاد السوفيتى بوضع قطع أسطوله فى البحر المتوسط، وسارع فى تقديم المساعدات العسكرية لمصر وسوريا من خلال جسر جوى تكون من ٥٥٠ رحلة جوية و١٥ باخرة نقل معدات حربية قامت بنقل حوالى ٥٠ ألف طن من المعدات العسكرية كدفعة أولى. هذا إلى جانب حوالى ١٢٠ طائرة ميج ١٧ وميج ٢١. ورغم ضخامة الإمدادات فإنها لم تلبى الاحتياجات العربية كاملة نظراً لفداحة خسائرها، كما إن كل هذه الأسلحة كانت دفاعية بحتة. فلم يزود الاتحاد السوفيتى مصر بأسلحة هجومية إلا عقب زيارة الرئيس السادات لموسكو فى فبراير ١٩٧٢، وكان ذلك على نطاق محدود وتمثلت فى طائرات (تى يو ٢٢) ودبابات (ت – ٦٢).

ورغم التوتر الذى شهدته العلاقات المصرية السوفيتية عقب طرد الخبراء السوفيت من مصر عام ١٩٧٢ والذين بلغ عددهم ٢١ ألف خبير، فقد أيد الاتحاد السوفيتى مصر وسوريا سياسياً وعسكرياً خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣. وأصدر بياناً فى اليوم التالى لعبور القوات المصرية خط بارليف، فى ٧ أكتوبر ١٩٧٣، حمل فيه إسرائيل والقوى الرجعية مسئولية الأحداث وطالب بسحب القوات الإسرائيلية لحدود ٥ يونيو ١٩٦٧. وفى مواجهة الجسر الجوى الأمريكى لإسرائيل، بدء الاتحاد السوفيتى فى ١٠ أكتوبر ١٩٧٣ جسراً جوياً

لمد مصر وسوريا بالأسلحة تكون من ٣٠٠ طائرة نقل أنتينوف١٢ و٢٢ قامت بحوالى ٩٠٠ رحلة جوية بمعدل ٢٠ طائرة يومياً طوال فترة القتال، نجحت فى تزويد البلدين بحوالى ٦٠٠ صاروخ أرض جو من طراز سام ٣ وسام ٦ وسام ٧ ، وصواريخ جو أرض S5، وقاذفات سوخوى ٧ وسوخوى ٢٠، وحوالى ١٥٠ طائرة ميج ٢١، و٤٠٠ دبابة برمائية، وصواريخ سكود ذات المدى الطويل. كما قامت السفن السوفيتية بنقل حوالى ٦٣ ألف طن من الأسلحة خلال الحرب.

على صعيد أخر، شارك الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر جنيف الذى عُقد فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ لحل القضية الفلسطينية وأيد مطالب الدول العربية، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية فى المؤتمر. فقد أنطلق الموقف السوفيتى من عملية التسوية السلمية فى المنطقة من مجموعة من المبادئ ظلت حاكمة للسياسة السوفيتية تجاه القضية الفلسطينية فيما بعد، أهمها:

- انسحاب اسرائيل من الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ بالكامل.
- قيام الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين، وتعويض الذين لا يرغبون فى العودة إلى فلسطين.
- حق جميع دول المنطقة فى العيش بسلام بما فى ذلك إسرائيل.
- ضرورة الحفاظ على الوضع القانونى لمدينة القدس، والانسحاب الإسرائيلى من القدس الشرقية وضمها إلى حدود الدولة الفلسطينية مع حرية دخول الأماكن المقدسة للديانات الثلاثة.
- ضرورة انعقاد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط باعتباره السبيل لتحقيق الاستقرار والسلام فى المنطقة.

إلا إن مؤتمر جنيف لم يكلل بالنجاح وانتقلت مهمة المباحثات إلى الدبلوماسية الأمريكية حيث حرصت الولايات المتحدة على لعب دور الوسيط الأوحد فى هذه العملية. الأمر الذى أدى إلى معارضة الاتحاد السوفيتى وانتقاده الشديد لزيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ ولمؤتمر القاهرة. وعقب توقيع اتفاقات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل

عام ١٩٧٩ أنتقد الزعيم السوفيتى ليونيد برجينيف الاتفاقات لأنها أستبعدت "الشركاء الشرعيين" على حد تعبيره، وأدت إلى التضحية بمصالحهم فى إشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وأنها أتاحت الفرصة للولايات المتحدة أن تدفع بتسوية تؤدى إلى انقسام العالم العربى ومكنت اسرائيل من أن تحصل على "ثمار العدوان". إلا أن التخوف من نمو النفوذ الأمريكى فى المنطقة كان هو السبب الرئيسى للمعارضة السوفيتية. ورغم التوتر الذى شهدته العلاقات السوفيتية المصرية فى الفترة التالية والذى بلغ مداه بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٨١، إلا إن الدعم السوفيتى استمر للعديد من الدول العربية الأخرى وأبرزها سوريا والعراق والجزائر وليبيا إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية.

كما أدان الاتحاد السوفيتى الغزو الاسرائيلى لجنوب لبنان فى يونيو ١٩٨٢ والذى جاء بهدف التوسع واحتلال المزيد من الأراضى العربية فى الجنوب اللبنانى الذى يحتوى على نهر الليطانى حيث المياه التى تحتاجها إسرائيل، والقضاء على حركة المقاومة الفلسطينية المتمركزة فى لبنان آنذاك عسكرياً وسياسياً، وطرد قوات الردع السورية من لبنان. وطالب الاتحاد السوفيتى بانسحاب القوات الإسرائيلية، كما طالب مجلس الأمن بالضغط على إسرائيل لوقف العدوان. وقام بدعم القوات السورية فى لبنان وإعادة تسليح سوريا وتعويض ما فقدته فى مواجهتها مع إسرائيل فى البقاع.

من ناحية أخرى، توالت المبادرات السوفيتية الداعية لعقد مؤتمر دولى للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى خلال حقبة الثمانينات، بدءً بمبادرة برجينيف التى طرحها الزعيم السوفيتى أمام المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى فى ٢٣ فبراير ١٩٨١، وتضمنت الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى تحضره أطراف النزاع بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بهدف الوصول إلى حل عادل وشامل للصراع العربى الإسرائيلى. وقد قوبلت المبادرة بترحيب عربى وفلسطينى فى حين عارضتها كل من إسرائيل والولايات المتحدة. كما عارضت الدولتان أيضاً مشروع برجينيف الذى تقدم به فى ١٥ سبتمبر ١٩٨٢ نظراً لكونه منصفاً وعادلاً ومؤكداً على الحقوق العربية والفلسطينية.

وفى يوليو ١٩٨٤ طرح الاتحاد السوفيتى مبادرة حول مبادئ التسوية وطرق التوصل إليها فى بيان أذاعته وكالة تاس السوفيتية. وقد تميزت هذه المبادرة بأنها جاءت أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بأسلوب عمل المؤتمر الدولى المقترح عقده، والذى ظل محور الدبلوماسية السوفيتية بشأن التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى اعتقاداً منه أن المؤتمر الدولى هو الآلية الوحيدة القادرة على الوصول إلى حل شامل للصراع وليس مجرد حلول جزئية لعناصر الصراع وقضاياه الفرعية. وأنه ليس مجرد "مظلة دولية" كما أشار الرئيس الأمريكى ريجان، بل مؤتمر فعال يؤدى إلى حل شامل وإيجاد ضمانات دولية لما تم التوصل إليه، ويُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. وكانت أخر هذه المبادرات فى الحقبة السوفيتية هى تلك التى طرحها إدوارد شيفرنادزة، وزير الخارجية السوفيتى، فى فبراير ١٩٨٩ عقب جولة مكوكية فى المنطقة، وتضمنت التأكيد كسابقتها على انعقاد المؤتمر الدولى تحت رعاية الأمم المتحدة، وتعزيز التعاون بين الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن فى هذا الصدد.

على صعيد أخر أيد الاتحاد السوفيتى المبادرات العربية التى طُرحت، وأهمها المقترحات التى قدمها وفد المجلس الوطنى الفلسطينى خلال جولته فى أوربا عام ١٩٨٠؛ ومشروع الملك فهد الذى طرحه فى حديث لوكالة الأنباء السعودية عام ١٩٨١، وتم تبنيه كمشروع عربى للسلام فى القمة العربية التى عُقدت فى فاس فى سبتمبر ١٩٨٢. كما أيد مبادرة مبارك لدفع عملية السلام من خلال عقد مؤتمر دولى للتوصل إلى تسوية شاملة تشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن، وجاءت المبادرة فى حديث الرئيس حسنى مبارك لصحيفة الواشنطن بوست فى يناير ١٩٨٨. كما أيد "مبادرة النقاط العشر المصرية" التى طرحها الرئيس مبارك فى أغسطس ١٩٨٩.

إلا إنه قبيل إنهيار الاتحاد السوفيتى شهدت السياسة السوفيتية تحولاً كبيراً. ففى أكتوبر ١٩٩١ تم استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى واسرائيل، وتم فتح باب الهجرة أمام مئات الألوف من اليهود السوفيت إلى اسرائيل بدعوى اتساق ذلك مع مبادئ إحترام حقوق الانسان، والذين كان من بينهم علماء وعسكريين ذوى خبرة وكفاءة عالية مثلوا إضافة حقيقية لقوة اسرائيل. فقد كان الاتحاد السوفيتى يضم ثانى أكبر جالية يهودية فى العالم (مليونين و ٢٠٠ ألف يهودى) بعد الولايات المتحدة. واحتل اليهود المرتبة

السادسة عشر فى ترتيب القوميات السوفيتية من حيث العدد والتى بلغت أكثر من مائة قومية بنسبة تقل عن ١% من إجمالى سكان الاتحاد السوفيتى. وكانت من بينهم أول موجات الهجرة اليهودية لفلسطين خلال الفترة ١٨٨٢ – ١٩٠٣، والتى بلغ عددهم ٢ – ٣ آلاف، و٣٥ – ٤٠ ألف مهاجر فى الموجة الثانية خلال الفترة من ١٩٠٤ – ١٩١٤، و١٥,٨٠٠ مهاجر فى الموجة الثالثة خلال الفترة من ١٩١٩ – ١٩٢٣.

ورغم أن الاتحاد السوفيتى اتخذ مجموعة من الإجراءات لتضييق هجرة اليهود، وظلت هجرتهم محدودة جداً ولا تتجاوز بضعة مئات سنوياً وبإجمالى حوالى ثلاثين ألفاً منذ عام ١٩٤٨ وحتى مطلع السبعينات من القرن العشرين. إلا إنه عاد وسمح بهجرة آلاف اليهود السوفييت طوال حقبة السبعينات، وذلك فى إطار التحسن فى العلاقات السوفيتية الأمريكية فيما عُرف بالوفاق الدولى بين القوتين العظميين آنذاك. إلا إن الكثيرين منهم كانوا يتوجهون للولايات المتحدة وأوربا وليس لإسرائيل. ومع وصول ريجان إلى السلطة مطلع الثمانينات فى الولايات المتحدة وعودة التوتر فى العلاقات السوفيتية الأمريكية، عاد التشدد السوفيتى بشأن هجرة اليهود فزادت الضرائب المفروضة على المهاجرين وتعقدت قوانين الهجرة، وانخفض عدد المهاجرين على نحو ملحوظ.

ولكن مع تولى ميخائيل جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥، وفى إطار سياسة الجلاسنوست التى دشنها، وتعنى المصارحة أو المكاشفة، كجزء من برنامجه الاصلاحى، وقصد بها المصارحة فيما يتعلق بالجرائم التى ارتكبت فى الماضى والأوضاع غير الملائمة فى الحاضر. وتضمن ذلك أيضاً حرية الأفراد فى التعبير عن الأفكار الجديدة وفى المبادرة والإبداع وطرح الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها البلاد، والحرية فى توجيه الانتقادات للفساد والركود والجمود، فى محاولة منه لتعزيز المبادرة ورفع الروح المعنوية للشعب وخاصة المثقفين والمفكرين بما يسهم فى مواجهة المشكلات التى تعانى منها البلاد. فقد رأى جورباتشوف أنه لا مستقبل للاشتراكية إذا لم يتم خلق المناخ الملائم الذى يشجع على الإبداع وإبراز المواهب المختلفة لدى الأفراد فى كل مجالات الحياة. إلا أن الجلاسنوست ذهبت، فى الممارسة، إلى أبعد مما تصوره جورباتشوف فتم نشر العديد من الكتب المحظورة فى الاتحاد السوفييتى، وأثير الجدل حول القضايا العرقية، كما سمح بهجرة الأقليات خاصة اليهود بأعداد كبيرة غير مسبوقة. وخلال

الفترة من ١٩٨٩ – ٢٠٠١ وصل إسرائيل حوالى ٩٢٠ ألف يهودى من الاتحاد السوفيتى السابق بمتوسط ٦٠ ألف مهاجر سنوياً، ٤٠% منهم هاجروا إلى إسرائيل خلال عامى ١٩٩٠ – ١٩٩١ بسبب ظروف انهيار الاتحاد السوفيتى وتدهور الأوضاع الاقتصادية التى صاحبت ذلك.

على صعيد أخر، ورغم كون الاتحاد السوفيتى الراعى "الثانى" لمؤتمر مدريد للسلام الذى عُقد فى أكتوبر ١٩٩١، إلا إن الدور المحورى خلال المؤتمر وفى أعقابه ظل للولايات المتحدة التى حرصت على لعب دور الوسيط الأوحد فى عملية السلام. وفى ديسمبر ١٩٩١ انهار الاتحاد السوفيتى ليختفى من خريطة العالم، ومن الخريطة الشرق أوسطية بعد أن كان فاعلاً رئيسياً بها على مدى ما يقرب من نصف قرن.

ثانياً : تراجع الدور الروسى فى عملية التسوية خلال التسعينات:

عقب انهيار الاتحاد السوفيتى أصبحت روسيا هى "الراعى الثانى" لعملية السلام خلفاً للاتحاد السوفيتى. إلا إنها لم تسع إلى تفعيل دورها هذا بل أن دورها أصبح أكثر محدودية وهامشية مما كان عليه فى ظل الاتحاد السوفيتى السابق، وتراجعت المنطقة وأهميتها على نحو واضح فى أولويات السياسة الروسية طوال حقبة التسعينات. وذلك نظراً لإنشغال القادة الروس فى فترة ما بعد الانهيار بترتيب الأوضاع الداخلية وإحكام السيطرة عليها، خاصة فى ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية واحتدام الصراع السياسى بين الرئيس بوريس يلتسين والبرلمان.

فلم تشهد السنوات الأولى عقب انهيار الاتحاد السوفيتى تحركاً دبلوماسياً ملموساً ومشاركة فعالة من جانب روسيا فى عملية التسوية، باستثناء استضافتها للجولة الأولى من المفاوضات متعددة الأطراف فى يناير ١٩٩٢، والتى كان متفق عليها فى فترة ما قبل الانهيار، ولم يحضرها الرئيس الروسى نظراً لانشغاله بالتداعيات الداخلية والإقليمية والدولية للانهيار. كما مالت السياسة الروسية إلى تأييد التوجهات الأمريكية، فأيدت فرض عقوبات على ليبيا كما شاركت سفينتان روسيتان فى فرض الحصار على العراق ضمن

قوات الأمم المتحدة رغم كون ليبيا والعراق من الحلفاء التقليديين لها فى المنطقة. من ناحية أخرى، تطورت العلاقات الروسية الاسرائيلية على نحو ملحوظ حيث قام ألكسندر روتسكى نائب الرئيس الروسى بزيارة اسرائيل فى أبريل ١٩٩٢، ثم قام شيمون بيريز، وزير الخارجية الاسرائيلى، بزيارة موسكو فى نفس العام.

إلا إنه مع تصاعد حدة الانتقادات لسياسة يلتسين الداخلية والخارجية واتجاهه إلى اتباع سياسة متوازنة وأكثر استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع عام ١٩٩٣ عادت السياسة الروسية إلى التوازن فى المنطقة، وقد كانت مذبحة الخليل فى فبراير ١٩٩٤ – حين قام أحد المستوطنين الإسرائيليين بقتل ٢٥ فلسطينياً، كانوا يصلون فى المسجد– هى البداية الحقيقية لعودة روسيا إلى ممارسة دور ما فى عملية السلام، بل وعودتها إلى المنطقة ككل. فقد نشطت الدبلوماسية الروسية آنذاك فى تقديم مجموعة من المقترحات والمبادئ لعقد مؤتمر دولى ثان للسلام فى الشرق الأوسط فى مدريد امتداداً لمؤتمر مدريد للسلام الذى عُقد فى أكتوبر ١٩٩١. كما اقترحت موسكو إرسال مراقبين دوليين للضفة وقطاع غزة لحماية المواطنين. إلا أن هذه المقترحات لم تلق قبولاً لدى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

أعقب ذلك زيارة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات لموسكو ثم زيارة إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلى لروسيا فى إبريل ١٩٩٤. تلا ذلك قيام فيكتور بوسوفاليوك، نائب وزير الخارجية الروسى لشئون الشرق الأوسط، بعدة جولات فى المنطقة، بوصفه مبعوثاً خاصاً للرئيس الروسى بوريس يلتسين للمنطقة، وذلك فى مايو ثم فى أغسطس من نفس العام، زار خلالها كلاً من إسرائيل ولبنان وسوريا والأردن، وذلك بهدف تنشيط مباحثات السلام خاصة بين إسرائيل من جانب، وسوريا ولبنان من جانب أخر.

وفى مايو ١٩٩٥ أدانت روسيا قرار الحكومة الإسرائيلية بمصادرة ٥٣ هكتاراً من الأراضى الفلسطينية واعتبرته خرقاً للاتفاقات المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وطالبت الحكومة الإسرائيلية بإعادة النظر فى هذا القرار.

إلا أن الدور الروسى عاد وشهد تراجعاً واضحاً خلال العامين التاليين، فى ظل انفراد الولايات المتحدة بالوساطة لتوقيع الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى، ثم الأردنى الإسرائيلى. إلى أن شهد عام ١٩٩٧ محاولة لتنشيط هذا الدور حيث تم تعيين فيكتور بوسوفاليوك مبعوثاً دائماً خاصاً بعملية السلام فى الشرق الأوسط وهى الخطوة التى أعتبرها بعض المحللين عودة للاهتمام الروسى بالمنطقة. لاسيما بعد الزيارات المتتابعة التى قام بها للمنطقة بهدف استئناف المباحثات وإخراج عملية التسوية من الأزمة التى كانت تمر بها آنذاك منذ تولى بنيامين نتنياهو رئاسة الوزراء فى إسرائيل.

فقد قام بوسوفاليوك بزيارة المنطقة فى يناير، وإبريل، وأكتوبر ١٩٩٧، والتى اقترح خلالها استضافة مفاوضات عربية – إسرائيلية، وعقد لقاءات إسرائيلية – فلسطينية وإسرائيلية – سورية فى موسكو لبحث السُبل الكفيلة بمواصلة عملية التسوية السلمية على جميع مساراتها، وهو ما تم التأكيد عليه أيضاً خلال زيارة يفجينى بريماكوف، وزير الخارجية الروسى للمنطقة فى أكتوبر ١٩٩٧، والتى طالب إسرائيل خلالها "بوضع حد للأعمال الأحادية الجانب التى من شأنها فحسب تسميم عملية السلام". وأكد بريماكوف على "أهمية الجهود الجماعية لحل قضية الشرق الأوسط والمشاركة الأوسع فى مجرى التسوية السلمية من جانب دول أخرى لا يقل اهتمامها بهذا الموضوع عن اهتمام الولايات المتحدة"، ويقصد بالطبع روسيا.

وبصفة عامة فإنه خلال حقبة التسعينات أقتصر الدور الروسى على السلوك اللفظى الداعم للسلطة الفلسطينية والنشاط الدبلوماسى ومحاولات الوساطة السياسية، والحرص على احتفاظ روسيا بأكبر قدر من التوازن فى علاقاتها بمختلف الأطراف.

ثالثاً : عودة روسيا كراعى أساسى لعملية التسوية السلمية:

فى عام ٢٠٠١ بدأت آلية رباعى الوسطاء الدوليين، "الرباعية"، التى تضم روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوربى والأمم المتحدة، والتى صدر بها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ فى مارس ٢٠٠٢، ليعزز من دور روسيا فى عملية التسوية السلمية، ولتعود فاعل أساسى فى هذه العملية وذو وضعية دولية وقانونية فى هذا الإطار.

والمدقق فى السلوك الروسى الحالى من القضية الفلسطينية يتبين أن السياسة الروسية تتسم ببعدين أساسيين:

(١) التأييد المطلق للحق العربى:

تؤكد روسيا دوماً على تأييدها للحق الفلسطينى وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ كافة الاتفاقات الموقعة والمحافظة على مرجعية مدريد وتطبيق مبدأ الارض مقابل السلام. وأن قرارات مجلس الأمن الدولى ٢٤٢، ٣٣٨ تعد هى الاساس لاحلال السلام فى المنطقة. كما تؤكد روسيا على حق الفلسطينيين فى اقامة دولتهم المستقلة، ورفض سياسة الاستيطان والعنف باعتبارها لا تخدم العملية السلمية. وقد نددت روسيا باعادة احتلال اسرائيل للاراضى الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية واعتبرته عملاً يصعد من المواجهة بين الجانبين، وتؤكد دوماً أن القدس جزء من الأراضى المحتلة. كما أيدت خطة تينت– ميتشل التى تدعو إلى وقف العنف وتهدئة الاوضاع واستئناف المفاوضات. وعبر بوتين صراحة فى أبريل ٢٠٠٢ عن استياءه من ممارسات القوات الإسرائيلية فى الاراضى الفلسطينية.

كذلك أيدت روسيا عدد من القرارات الهامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة، منها قرار الجمعية العامة (١٣/١٠) فى أكتوبر ٢٠٠٣، الذى يدين تصرفات اسرائيل فى الأراضى المحتلة وبناءها لجدار الفصل العنصرى، والذى اعتبرته روسيا عملاً غير شرعى. وتؤكد على ضرورة التطبيق غير المشروط لخطة خارطة الطريق التى تستهدف إقامة دولة فلسطينية. بل إنها نجحت فى إستصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥ بناء على اقتراح روسى والذى يقر خارطة الطريق ويجعل منها قراراً ملزماً بدلاً من

كونها مجرد مبادرة من اللجنة الرباعية. كما رفضت دعوات الولايات المتحدة واسرائيل لمقاطعة الرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات بدعوى التشجيع على ظهور قائد فلسطينى جديد.

وقد جاءت زيارة الرئيس بوتين لفلسطين فى أبريل ٢٠٠٥ لتؤكد هذا التوجه فى السياسة الروسية، ولعل مراسم استقبال الرئيس بوتين فى رام الله كانت أعترافاً ضمنياً من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته لإسرائيل "بالسعي لمساندة الرئيس الفلسطيني بدلاً من الضغط عليه" مثلت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الفلسطينية ورئيسها.

من ناحية أخرى، أحدثت الزيارة تغيراً نوعياً فى السياسة الروسية تجاه السلطة الفلسطينية تمثل فى الاتجاه من الدعم الدبلوماسى على النحو السابق الاشارة إليه، إلى الدعم المادى والفنى الذى وعد به الرئيس بوتين والذى يتضمن إمداد الشرطة الفلسطينية بمروحتين و ٥٠ مدرعة انطلاقا من أن الرئيس محمود عباس لا يستطيع "مكافحة الإرهاب بحجارة فى يده"، على حد تعبير الرئيس بوتين. وكذلك، تدريب قادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها فى موسكو. كما أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في المؤتمر الدولي للدول المانحة الذى عُقد في باريس فى ديسمبر ٢٠٠٧ أن روسيا ستخصص ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠٨ كمساعدة مالية للسلطة الفلسطينية.

يتميز الموقف الروسى من القضية الفلسطينية عن نظيره الأمريكى والأوربى أيضاً بالتوازن والاحتفاظ بعلاقات جيدة وقنوات اتصالية مفتوحة مع كافة القوى الفلسطينية ومن بينها حركة حماس التى تضعها الولايات المتحدة والاتحاد الاوربى ضمن قائمة المنظمات الارهابية. وبينما جارت واشنطن تل أبيب في مقاطعتها لحركة "حماس"، إثر الفوز الذي حققه مرشحو الحركة في انتخابات يناير ٢٠٠٦، كانت موسكو قد دعت إلى التفاوض مع "حماس"، بل دعت قادتها لزيارة روسيا خصيصاً لهذا الغرض، وطالبت المجتمع الدولى بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، ورأى الرئيس بوتين إنه "لا يجوز تجاهل من وصل إلى السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية".

وفى الوقت الذى رفضت فيه الولايات المتحدة واسرائيل نتائج لقاء مكة بين زعماء حركتي فتح وحماس فى الثامن من فبراير ٢٠٠٧، أشادت روسيا به واعتبرته يفتح الطريق

لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. وكانت روسيا قد دعمت فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية منذ أن طُرحت هذه الفكرة في شهر مايو ٢٠٠٦. ورغم إعلان إسرائيل إنها لن تتعاون مع الحكومة الفلسطينية الجديدة المشكلة فى منتصف مارس ٢٠٠٧ ومطالبتها المجتمع الدولى إلى عدم الاعتراف بها، أعلنت الخارجية الروسية عن تأييدها لتشكيل الحكومة الفلسطينية وعبرت عن أملها فى أن تنجح فى وضع حد للفوضى التى تجتاح الأراضى الفلسطينية.

كما تدعم روسيا رفع الحصار الدولى الذى فرضته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس وتشترط الاعتراف بإسرائيل والاتفاقات الموقعة لرفعه. وقد أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ذلك خلال زيارة خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، الثانية لموسكو أواخر فبراير ٢٠٠٧ حيث أشار إلى أن "حماس حققت تقدماً كافياً يتيح تخفيف العقوبات". كما تسعى روسيا للإفراج عن رؤوس الأموال الفلسطينية المجمدة فى البنوك الأمريكية.

وإزاء الأزمة الأخيرة التى أندلعت فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ نتيجة القصف الإسرائيلى لقطاع غزة طالبت روسيا إسرائيل بوقف القصف وإطلاق النار في القطاع فوراً، وقامت بتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين والتى تضمنت مواد غذائية، وأدوية ولوازم طبية وخيم ومحطات توليد كهربائية. وأعلن سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي أن بلاده لم توقف إتصالاتها مع حماس وتستمر في إجراءها، بهدف حثها على التوصل إلى الوحدة الفلسطينية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. كما شاركت روسيا في مؤتمر المانحين لإعادة أعمار غزة والذي عُقد بالقاهرة في ٢ مارس ٢٠٠٩.

ويعتبر هذا توجه ثابت وأساسى فى السياسة الروسية، فقد سبق وأن نددت روسيا بالعدوان الإسرائيلى على لبنان فى يوليو ٢٠٠٦؛ ودعمت القرار (١٧٠١) داخل مجلس الأمن لإنهاء الأزمة اللبنانية. وفى أكتوبر ٢٠٠٦ أرسلت روسيا كتيبة من الهندسة العسكرية الروسية ضمت ١٣٠ فرداً للمشاركة فى تعمير البنى التحتية التى دمرتها الحرب لا سيما إعادة بناء الجسور. هذا إلى جانب المنحة الروسية للمؤسسة العسكرية اللبنانية والمتمثلة فى ١٠ طائرات ميج، وذلك فى إطار دعم تسليح الجيش اللبنانى، وتعزيز قدراته

العسكرية لأهداف دفاعية بحتة. من ناحية أخرى، شددت روسيا دوماً على أهمية الحوار بين كافة القوى اللبنانية خاصة مع تصاعد حدة التوتر الداخلى فى لبنان والاحتجاجات والمظاهرات التى اجتاحتها. وكان التأكيد دوماً على ضرورة الأخذ فى الاعتبار مواقف كافة الأطراف اللبنانية وأن تحافظ موسكو على علاقات ودية مع الحكومة اللبنانية وحزب الله فى آن واحد، وهو موقف يختلف كثيراً عن نظيره الأمريكى والأوربى الذى يعتبر حزب الله منظمة إرهابية يتعين القضاء عليها.

ويأتى الموقف الروسى من التطورات فى لبنان متسقاً مع التوجهات العامة الحاكمة لسياستها فى المنطقة من حيث عدم التدخل السافر فى الشئون الداخلية لدولها والرغبة الصادقة فى تقديم العون الفنى والتقنى، والقيام بدور تنموى حقيقى فى هذه الدول. علماً بأن العلاقات اللبنانية . الروسية لم تحظَ بأهمية تذكر قبل زيارة رئيس الحكومة رفيق الحريري الى موسكو عام ١٩٩٧، والتى كانت الأولى من نوعها، فأثناء تلك الزيارة وقع الحريري عدداً من الاتفاقيات بين البلدين بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري من خلال تشجيع الاستثمارات وفتح فروع مصرفية لبنانية في روسيا، علاوة على توقيع اتفاق للتعاون الثقافي والمهني والتقني بين البلدين. كما دعمت روسيا نسبياً الموقف اللبناني حين امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ القاضي بسحب القوات الأجنبية من لبنان ولم تستخدم الفيتو ضده إرضاءً لسوريا كما كانت تتوقع هذه الأخيرة.

فمنذ بدء التطورات على الساحة اللبنانية والضغوط الأمريكية للانسحاب السورى من لبنان أتسم الموقف الروسى بالإعتدال والإيجابية حيث أيدت الانسحاب السورى استجابة للإرادة اللبنانية، إلا إنها أكدت فى ذات الوقت على إن هذا يجب أن لا يؤثر على ما اسمته "التوازن الهش" فى لبنان. كما أيدت روسيا انشاء محكمة دولية للتحقيق في جرائم القتل العديدة التي عانى منها لبنان.

ويظل عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بموسكو توجه أساسى للدبلوماسية الروسية فى المنطقة، وترجمة لاهتمام روسيا بممارسة دور حقيقى فى عملية التسوية السلمية. وتعتبر روسيا أن المؤتمر الذى كانت تأمل فى عقده بموسكو خلال عام ٢٠٠٩، هو استمراراً لما بدأ في أنابوليس بالولايات المتحدة فى نوفمبر ٢٠٠٧، بهدف إخراج

التسوية من مأزقها وبدء حوار بين كل الأطراف، وإطلاق مسيرة التسوية السلمية الشاملة التي لم يطلقها لقاء أنابوليس ولا حتى على المسار الفلسطيني، وإقامة دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل.

(٢) التوازن والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل:

هذا الدعم الروسى للقضية الفلسطينية ووحدة الصف الفلسطينى يتزامن مع بعد أخر لموقف روسيا المتوازن من الأطراف المعنية وهو ذلك المتعلق بعلاقتها بإسرائيل. فتطور السياسة الروسية ومواقفها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى على مدى الخمسة عقود الماضية يوضح أن تغيراً ملحوظاً قد طرأ عليها منذ مطلع التسعينات فى اتجاه الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعاً. وعلى النحو الذى أصبح واضحاً أن المعادلة الصفرية (إما / أو) لم تعد مطروحة فى علاقة روسيا مع أطراف الصراع، وأن سياستها تتسم بقدر كبير من التوازن. فعلى حين تحتفظ روسيا بعلاقات طيبة مع اسرائيل فإنها فى نفس الوقت تؤيد الحق الفلسطينى، لأنها لا تجد تناقض أو تعارض بين الأمرين لاسيما مع اتجاه عدد من الدول العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها.

فمنذ استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى واسرائيل فى أكتوبر ١٩٩١ ، تطورت العلاقات الروسية الإسرائيلية على نحو ملحوظ، وكانت إسرائيل هدفاً أساسياً لزيارة بوتين الأولى للمنطقة فى أبريل ٢٠٠٥ حيث شملت تل أبيب فى زيارة هى الأولى من نوعها منذ إعلان دولة إسرائيل. وقد كان لهذه الزيارة أهميتها حيث دحضت مزاعم إسرائيل واتهاماتها بتنامى السامية داخل روسيا فى إشارة إلى الإجراءات التى اتخذها الرئيس بوتين لتحجيم النفوذ اليهودى داخل روسيا.

فقد كان اليهود جزءاً من الامبراطورية الروسية ولعبوا دوراً ملموساً الثورة البلشفية، وتولى عدد كبير منهم مناصب وزارية فى أول حكومة سوفيتية بعد الثورة انطلاقاً من مبادئ الثورة القائمة على المساواة التامة بين المواطنين.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى ورغم تناقص عدد اليهود فى روسيا حيث تراجع عددهم إلى ٨٠٠ ألف يهودى، إلا إن عدداً منهم استطاع، بدعم من الولايات المتحدة،

إقامة امبرطوريات إعلامية واقتصادية اكتسبت نفوذاً سياسياً واسعاً خلال فترة الرئيس الروسى الأسبق بوريس يلتسين. وتضمن ذلك السيطرة على عدد من الصحف والقنوات التليفزيونية الخاصة، إلى جانب شراء العديد من المنشآت الاقتصادية العملاقة بأبخث الأسعار فى إطار عملية الخصخصة التى قام بها يلتسين خلال فترة التسعينات. بل أن نفوذهم قد أمتد إلى الكرملين ذاته وأصبح لهم تأثير قوى على عملية صنع القرار، واختيار المسئولين التنفيذيين فى مختلف المواقع.

ويحاول الرئيس بوتين منذ توليه السلطة أوائل عام ٢٠٠٠ تحجيم هذا النفوذ وكان اعتقال الملياردير اليهودى فلاديمير جوسينسكى صاحب أكبر امبراطورية إعلامية خاصة فى روسيا فى يونيو ٢٠٠٠ أولى خطوات هذا التوجه، كما مثل اعتقال ميخائيل خودروكوفسكى الملياردير اليهودى ورئيس مجلس إدارة شركة يوكوس النفطية الروسية عام ٢٠٠٣ تأكيداً له.

ويأتى هذا التوجه من جانب القيادة الروسية فى محاولة لتأكيد سلطة الدولة الروسية وحماية مصالحها القومية، واستجابة للحس القومى الروسى المناهض لليهود، وتعتبر الرسالة التى بعث بها ١٩ نائباً فى الدوما (المجلس الأدنى فى البرلمان الروسى) أواخر يناير ٢٠٠٥ أحد صور الرفض القومى للنفوذ اليهودى حيث طالبوا فيها بمنع كافة الاتحادات الدينية والقومية اليهودية فى روسيا لتتبعها وملاحقاتها للقوميين الروس الأمر الذى أثار كبير حاخامات روسيا بيرل لازر، وكذلك الناطق باسم المؤتمر اليهودى الروسى يوروخ جورين وغيرهم من الشخصيات اليهودية فى موسكو واتهامهم القوميين "بمعاداة السامية". بل أنه وفقاً لاستطلاع للرأى قام به تليفزيون RTVI فإن نسبة معاداة السامية تجاوزت ٧٠% فى روسيا. وهو الأمر الذى دفع اسرائيل، تدعمها الولايات المتحدة، لشن حملة ضد الرئيس بوتين نفسه تتهمه بمعاداة السامية والاستبداد والديكتاتورية. بل أن الرئيس الاسرائيلى موشيه كاتساف أشار إلى ذلك صراحة خلال زيارة بوتين لاسرائيل فى أبريل ٢٠٠٥ حيث قال أن "معاداة السامية قد طفت على السطح فى روسيا"، ودعى بوتين لمحاربة هذا التوجه. فى حين أشار بوتين إلى أن هناك بعض مظاهر لمعاداة السامية فى كل أنحاء العالم حتى فى اسرائيل، وأن أى مشاعر من هذا القبيل تعتبر مدمرة بالنسبة

لروسيا كدولة متعددة القوميات. وإن كان البعض قد تساءل حول عدم زيارته لحائط المبكى وارتداءه القلنسوة كغيره من ضيوف تل أبيب.

إلا إنه مما لاشك فيه أن زيارة بوتين لإسرائيل قد بددت أى مزاعم إسرائيلية وأمريكية تتهم روسيا أو القيادة الروسية بمعاداة السامية وأكدت التوجه الروسي الحاكم لسياستها فى المنطقة والذى يتسم بالتوازن، ورغبة روسيا فى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع كافة الأطراف بما فيها إسرائيل، وأن تعاونها مع إيران أو سوريا تفرضه المصالح القومية الروسية ولا ينطوي على أى معاداة لإسرائيل أو للسامية حيث أثارت صفقة توريد صواريخ روسية من نوع "ستريليتس" المضادة للطائرات لسوريا حملة مضادة وضغوط شديدة من إسرائيل والولايات المتحدة للحيلولة دون إتمامها. وهو الأمر الذى برز فى تصريح مستشار رئيس الوزراء الاسرائيلى رعنان غيسين لوكالة الأبناء الروسية "نوفوستى" إن إسرائيل لا تنوى جعل علاقاتها مع روسيا رهينة حل هذه المسألة، فى إشاره إلى صفقة الصواريخ لسوريا.

فى هذ الاطار يصعب تصور نفوذ يهودى قادر على عرقلة التعاون العربى الروسى إذا كان لروسيا مصالح حقيقية من وراء هذا التعاون. يؤكد ذلك عدم استجابة روسيا للضغوط الاسرائيلية والامريكية الشديدة لوقف تعاونها التقنى والعسكرى مع إيران نظراً للعائد الاقتصادى من وراء هذا التعاون. فرغم أن النفوذ اليهودى داخل روسيا لايمكن تجاهله، إلا إنه وبصفة عامة يصعب القول بوجود "لوبى يهودى" فى روسيا على النحو الموجود فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وباستثناء الخلاف بين روسيا وإسرائيل حول مبيعات السلاح الروسى لكل من سوريا وإيران والتعاون الروسى الإيرانى فى المجال التقنى لإقامة مفاعل بوشهر، وتحفظات إسرائيل على سياسة بوتين الرامية إلى تحجيم النفوذ اليهودى داخل روسيا سياسيا واقتصادياً وإعلامياً، ترتبط روسيا بعلاقات طيبة وتعاون تكنولوجى وعلاقات تجارية متنامية مع إسرائيل.

فهناك لقاءات سنوية منتظمة بين قيادات البلدين، فقد زار ايهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق، موسكو في أكتوبر ٢٠٠٦، وأكتوبر ٢٠٠٧، وأكتوبر ٢٠٠٨، كما زار الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز روسيا في أغسطس ٢٠٠٩. وتحتل إسرائيل

المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط من حيث حجم التبادل التجاري مع روسيا، والذى بلغ حوالى ٣ مليارات دولار في عام ٢٠٠٨ مقارنة بحوالى ملياري دولار في عام ٢٠٠٦. كما تحتل روسيا المركز الثاني بعد الولايات المتحدة من حيث عدد السائحين الذين يزورون إسرائيل، والذين يمثلون أكثر من ١٠% من إجمالى السائحين لإسرائيل، حيث زار إسرائيل ٣.٥ مليون سائح في عام ٢٠٠٨، بينهم ٣٦٠ ألف سائح روسي، وقد زاد عدد السياح من روسيا بعد إلغاء نظام تأشيرات السفر بين البلدين في سبتمبر ٢٠٠٨. وتتعاون الدولتين على نحو وثيق في مجال تكنولوجيا النانو، والفضاء والطاقة، حيث تقوم روسيا منذ فترة طويلة بإطلاق صواريخ لصالح إسرائيل. وسوف تنظم البلدان في عام ٢٠١٠ في موسكو منتدى مشتركا للتحديثات التقنية والتكنولوجية، بهدف دعم التعاون في ميدان التكنولوجيات الراقية والتحديثات التقنية. هذا إلى جانب اليهود الروس فى اسرائيل، والذين يعتبرون رابطاً بشرياً قوياً احتل حيزاً كبيراً من المباحثات خلال زيارة بوتين لتل أبيب.

رابعاً : حدود الدور الروسى فى عملية التسوية السلمية:

ما زال هناك حدود للدور الروسى فى عملية التسوية، ومازالت روسيا غير قادرة على لعب دور حقيقى فيها. فافتقار روسيا لامكانيات التأثير والضغط على الطرف الاسرائيلى من ناحية، ورغبة اسرائيل والولايات المتحدة، من ناحية أخرى، فى الانفراد بإدارة عملية التسوية على النحو الذى يحقق مصالحهما فقط، والحيلولة دون تدخل أى طرف ذو موقف ايجابى وداعم للقضية الفلسطينية والذى يعنى السير فى طريق التسوية العادلة، عائقاً أساسياً لتفعيل الدور الروسى كراعى ثانى لعملية السلام وعضو اللجنة الرباعية للتسوية السلمية بالمنطقة. وقد بدا هذا واضحاً فى تحفظ اسرائيل والولايات المتحدة على مبادرة روسيا لعقد المؤتمر الدولى. وهذه ليست المرة الأولى لمثل هذا السلوك من الدولتين فقد سبق وأن رفضتا دعوة فرنسية مماثلة لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بفرنسا.

١. الهيمنة الأمريكية على شئون المنطقة :

فلا شك أن الهيمنة الأمريكية على شئون المنطقة وحجم النفوذ الامريكى بها ورغبة الولايات المتحدة فى أن تكون اللاعب الأوحد بالمنطقة يعد محدداً أساسيا لتوجهات روسيا إزاء المنطقة. فقد تزامن انهيار الاتحاد السوفيتى مع حرب الخليج الثانية والتدخل العسكرى الامريكى فى منطقة الخليج العربى، الأمر الذى عزز من الهيمنة الامريكية على شئون الشرق الأوسط وخاصة عملية التسوية السلمية وذلك فى ظل حرص الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الوحيد فى هذه العملية وذلك منذ مبادرة كارتر فى اكتوبر ١٩٧٧. صحيح أن ازمة الخليج الثانية فرضت ضغوطاً دولية وإقليمية من اجل تضافر الجهود وتدخل كافة الاطراف المؤثرة من اجل التسوية السلمية للصراع، إلا أنه كان واضحاً منذ البداية أن الاتحاد السوفيتى هو الراعى "الثانى" لعملية السلام بعد الولايات المتحدة، وان دوره محدود وشكلى. كما أن الولايات المتحدة عادت لتنفرد بدور الوسيط الأوحد فى المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، والاردنية الاسرائيلية ولم يكن لروسيا دور فى الاتفاقات التى تم التوصل إليها. وقد تأكد ذلك عندما لم توجه دعوة للرئيس بوتين لحضور مؤتمر شرم الشيخ بشأن عملية التسوية السلمية عام ٢٠٠٠.

والواقع أن القيادة الروسية تدرك أن الولايات المتحدة هى الفاعل الاساسى فى المنطقة وفى علمية السلام ولا تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة فى ذلك، وإنما إلى المساعدة وبذل جهود قد تسهم فى التوصل لتسوية شاملة تحقق الأمن والاستقرار فى المنطقة.

٢. افتقار روسيا لمقومات التأثير والضغط على الجانب الاسرائيلى:

إن ما يتردد عن كون اليهود الروس المهاجرين فى إسرائيل ورقة ضغط فى يد روسيا على الحكومة الإسرائيلية هو أمر ينقصه الدقة ويحتاج إلى تدقيق. فصحيح أن عدد المهاجرين الروس فى إسرائيل يبلغ أكثر من مليون نسمة من أصل مجموع السكان البالغ ٦.٢ مليون نسمة بنسبة ١٦%، وينخرطون فى حزب للناطقين بالروسية وهو حزب "إسرائيل بيتنا" الذى يتزعمه أفيجدور ليبرمان، والذى فاز بثالث أكبر عدد من الأصوات فى الانتخابات الإسرائيلية لعام ٢٠٠٩ وتولى منصب وزير الخارجية فى الحكومة الإسرائيلية.

كما أن لديهم العديد من الصحف قُدر عددها عام ١٩٩٥ بحوالى خمسون صحيفة وجريدة باللغة الروسية تعكس درجة يعتد بها من التمايز الثقافى والشعور بالاستعلاء الثقافى عن ما عاداهم من المهاجرين اليهود خاصة الشرقيين والإثيوبيين. كما إن لديهم برامج تليفزيونية باللغة الروسية، وفى استطلاع للرأى بينهم أشار أكثر من ٧٧% من المبحوثين إلى إنهم يشاهدون قنوات فضائية روسية بانتظام فى حين يشاهد ٢٥% برامج إسرائيلية باللغة الروسية. وهناك أيضاً قناة إذاعية للمهاجرين من الاتحاد السوفيتى ناطقة باللغة الروسية "Reqa"، وهو ما يعكس حرصهم على استمرار التواصل مع ثقافتهم ولغتهم الروسية خاصة هؤلاء الذين هاجروا فى مطلع التسعينات.

إلا أنه لا يمكن اعتبارهم ورقة ضغط يمكن لموسكو استغلالها فى مواجهة اسرائيل حيث إن إكتراثهم بمصالح روسيا وتوجهات السياسة الروسية فى المنطقة، مازال محل شك ولا يمكن التعويل على ولاءهم لروسيا باعتباره أمراً مشكوك فيه أيضاً.

فافتقار روسيا لامكانيات التأثير والضغط على الطرف الاسرائيلى من ناحية، ورغبة اسرائيل والولايات المتحدة فى الانفراد بإدارة عملية التسوية على النحو الذى يحقق مصالحهما فقط، والحيلولة دون تدخل أى طرف ذو موقف ايجابى وداعم للقضية الفلسطينية والذى يعنى السير فى طريق التسوية العادلة، من ناحية أخرى، يمثل عائقاً أساسياً لتفعيل الدور الروسى كراعى ثانى لعملية السلام وعضو اللجنة الرباعية للتسوية السلمية بالمنطقة. إلا إن هذا لا يقلل بأى حال من الأحوال من أهمية الدعم الدبلوماسى والفنى الروسى للسلطة والحكومة الفلسطينية لا سيما فى مواجهة الضغوط الأمريكية والاسرائيلية، وسلبية الموقف الأوربى وتبعيته لهذه الضغوط كتوجه عام.

وعلى الدول العربية من ناحية أخرى تفعيل علاقاتها بموسكو بهدف جذب تأييدها الكامل والفعال للقضايا العربية، وهو ما يقتضى التحرك فى عدة مجالات:

أولا: ضخ الاستثمارات العربية فى روسيا وربطها بشبكة من المصالح الاقتصادية، تصبح قوة دافعة وضاغطة لتحركها الفاعل فى المنطقة.

ثانيا: نشاطا دبلوماسيا واعلاميا عربياً مكثفاً لكى يضمن العرب تعبيراً صادقاً عن مصالحهم وقضاياهم، وتعبئة للرأى العام فى روسيا بما يخدم هذه المصالح.

ولاشك إن استمرار غياب الرؤية العربية المشتركة وشبكة المصالح المشار إليها سيضعف التأثير العربى تدريجياً فى حين يتزايد التأثير الاسرائيلى على نحو ملحوظ مما قد يؤدى إلى تحول سياسات روسيا وغيرها من الدول من التوازن فى علاقاتها بين الدول العربية وإسرائيل إلى التعاطف وربما التأييد للجانب الاسرائيلى.

إن منطقتنا تمر بمرحلة تحول هامة فى تاريخها وعلينا فهم معطيات ومستجدات الواقع الأقليمى والدولى للمحافظة على مصالحنا وجذب تأييد الدول الكبرى التى من المنتظر أن يتزايد دورها ويصبح أكثر تأثيرا فى الشئون الدولية والاقليمية للقرن الحادى والعشرين.

الفصل الرابع

السياسة الروسية تجاه العراق

فى فترة ما بعد الاحتلال الأمريكى

كانت روسيا فى مقدمة الدول الرافضة للاحتلال الأمريكى للعراق، وقد جاهرت بموقفها هذا علانية داخل مجلس الأمن عندما رفضت مشروع القرار الأنجلو أمريكى لتخويل الولايات المتحدة الحق فى استخدام القوة ضد العراق تحت مظلة الأمم المتحدة. الأمر الذى أثر دون شك على مسار القضية العراقية، وأخرج السلوك الأمريكى من نطاق الشرعية الدولية، وأكد الصبغة الاستعمارية الواضحة للاحتلال الأمريكى البريطانى للعراق فى مارس ٢٠٠٣، ليصبح احتلالاً مستنكراً على الصعيد الدولى رسمياً وشعبياً، وإن لم يغير موقف موسكو واقعة الاحتلال فى شئ. فرغم أن موقفها لم يحل دون احتلال الولايات المتحدة للعراق، إلا إنه كان موقفاً هاماً من الناحية السياسية والدبلوماسية.

يضاف إلى هذا دلالات الموقف الروسى فيما يتعلق بأدبيات العلاقات الدولية. فقد أدت أزمة الاحتلال الأمريكى للعراق والموقف الروسى منها إلى مراجعات واسعة فى أدبيات العلاقات الدولية وأطروحاتها. فمن ناحية، مثلت الأزمة تحولاً عن أدبيات السياسة الخارجية التى كانت ترى أن الدول التسلطية أكثر ميلاً لاستخدام الأدوات العسكرية فى تنفيذ سياستها الخارجية واللجوء للحرب أو السلوك الصراعى الخارجى بصفة عامة من الدول الديمقراطية. فى حين أن النظم الديمقراطية أكثر ميلاً إلى احترام الشرعية الدولية ومن ثم اللجوء إلى المنظمات الدولية والقضاء والتحكيم الدوليين كأداة لتسوية منازعاتها الدولية. فالدولتين المعتديتين وهما الولايات المتحدة وبريطانيا، تدعيان إنهما ديمقراطيات عريقة فى حين تدعيان أن العراق دولة تسلطية وهى التى تم انتهاك سيادتها وغزوها واحتلالها دون أى مبرر سوى تحقيق المصالح الأمريكية والبريطانية. كما إن النظم التى يُنظر إليها على أنها تسلطية أو حديثة العهد بالديمقراطية أولم تنضج هذه الأخيرة بها بعد (روسيا) هى التى عارضت الاحتلال الأمريكى وتمسكت بالحل السلمى للأزمة فى إطار الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

أدى السلوك الأمريكى أيضاً وما نجم عنه من انتقاص لدور وفعالية الأمم المتحدة إلى مراجعة الأدبيات التى كانت ترى أن الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية مثل قيد على عمل الأمم المتحدة، وأن نهاية الحرب الباردة سوف تؤدى إلى دور أكثر فعالية للأمم

المتحدة خاصة مع وجود دولة قائدة على قمة النظام الدولى. فقد أرتبط هذا التراجع فى دور الأمم المتحدة فى القضايا الدولية والإقليمية ارتباطاً وثيقاً بالهيمنة الأمريكية وتجاوزها لكل ما قد يعيق تنفيذ مخططاتها وسياساتها حتى ولو كانت الأمم المتحدة ذاتها التى من المفترض أن تمثل إرادة المجتمع الدولى والشرعية الدولية بمعناها الواسع. فبدلاً من أن تنصاع الولايات المتحدة لرأى الأغلبية فى مجلس الأمن تجاهلت ذلك تماما وقامت بإحتلال العراق فى عمل أحادى الجانب.

كذلك، فقد دفع موقف روسيا الكثيرين إلى إعادة النظر فى مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ذاتها بعد الانتهاكات الأمريكية الصارخة لحقوق العراق حكومة وشعباً. وبدا واضحاً جلياً إن المبادىء التى كانت تلوح بها الولايات المتحدة فى وجه روسيا وغيرها، واتهامها لها بالتسلط وانتهاك حقوق الإنسان فى الشيشان ما هى إلا شعارات تخفى ورائها الوجه الاستعمارى الحقيقى للولايات المتحدة بكل ما ينطوى عليه ويرسخه من انتهاكات لسيادة الدول وحقوق وحريات شعوبها. فقد صاحب الاحتلال الأمريكى للعراق انتهاكات صريحة ومعلنة لحقوق الإنسان وللقانون الدولى الإنسانى الأمر الذى مثل رده وصدمة لأطروحات حقبة التسعينات التى سادها التفاؤل بشأن مزيد من الإلتزام الدولى بالمواثيق الخاصة بحقوق الانسان فى وقتى السلم والحرب لاسيما وإنها صدرت من الولايات المتحدة التى ارتدت طويلاً عباءة النضال دفاعاً عن حقوق الإنسان.

ورغم أن موقف روسيا من الاحتلال الأمريكى للعراق جاء متسقاً مع السياسة الروسية تجاه العراق فى فترة ما قبل الاجتياح الأمريكى له، حيث كانت روسيا حليفاً استراتيجياً للعراق وأبدت تعاطفاً واضحاً تجاه العراق طوال فترة التسعينات، وأيدت بوضوح رفع العقوبات المفروضة عليه. كذلك، أدانت الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق، وعارضت الخطط الأمريكية بمواصلة العملية المناوئة للإرهاب ونقلها إلى ما تسمية بالدول المارقة وأن يكون العراق هدفاً لهذه الحملة بعد أفغانستان.

إلا إنه فى فترة ما بعد الاحتلال شهدت السياسة الروسية تغيراً ملحوظاُ تجاه العراق كنتيجة طبيعية لواقعة الاحتلال وتداعياتها، حيث تراجع التعاون الاستراتيجى بين روسيا والعراق على نحو واضح، وسعت روسيا إلى إعادة صياغة علاقاتها مع العراق والتركيز

على التعاون الاقتصادى والتقنى خاصة فى قطاع النفط، وتحقيق شراكة تنموية وتقنية مع العراق على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين.

أولاً: تطور السياسة الروسية تجاه العراق: خلفية تاريخية:

أُقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى والعراق كغيره من الدول العربية تحت النفوذ البريطانى عقب الحرب العالمية الثانية عندما دفعت ظروف الحرب إلى تحالف الاتحاد السوفيتى مع الحلفاء (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا) وتشكيل ما سمي بالجبهة الديمقراطية فى مواجهة الخطر الألمانى بقيادة هتلر. الأمر الذى حد من مخاوف بريطانيا من المد الشيوعى فأعطت الضوء الأخضر لمستعمراتها ومناطق نفوذها بإقامة علاقات رسمية محدودة مع الاتحاد السوفيتى، فتم إقامة العلاقات مع المملكة العراقية فى ٢١ أغسطس ١٩٤٤.

وفى إطار الحرب الباردة بين المعسكرين الغربى بقيادة الولايات المتحدة والشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى، ظلت العلاقات السوفيتية العراقية محدودة نتيجة انتشار الشيوعية في العراق والبلدان العربية ووقوف الحزب الشيوعي العراقي موقف المعارض لسياسات الحكومات المتعاقبة مما أدى إلى تشدد تلك الحكومات في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي نتيجة الاعتقاد بأنه يدعم الحركات الشيوعية فى العراق وخارجها. هذا إلى جانب انضمام العراق إلى التحالف الأمريكى الغربى ضد الاتحاد السوفيتى من خلال انضمامه إلى مشروع " قيادة الشرق الاوسط" الذي طرحته الولايات المتحدة عام ١٩٥١ وضم الى جانبها فرنسا وتركيا، ثم بريطانيا وباكستان وإيران في عام ١٩٥٥، وهو ما أطلق عليه " حلف بغداد " الذى هدف بالأساس إلى تطويق الاتحاد السوفيتى واحتواء نفوذه فى المنطقة، بل وبادر العراق بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى فى يناير ١٩٥٥.

وعقب سقوط نظام المالكى وقيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ فى العراق سارع الاتحاد السوفيتي الى الاعتراف بالحكومة التي شكلتها الثورة بعد يوم واحد من قيامها. وفي ١٦

يوليو اصدر الاتحاد السوفيتى بياناً رسمياً هاجم فيه إنزال الولايات المتحدة وبريطانيا قواتهما في لبنان والأردن وحذر الدولتين من الاعتداء أو التدخل في شؤون العراق.

وفى اليوم التالى وبعد الثورة بثلاث أيام، أُعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وبدأ العراق تحالفه الاستراتيجى مع الاتحاد السوفيتى، فقاطع اجتماعات حلف بغداد مما اضطر الولايات المتحدة إلى نقل مقره من بغداد وتغيير اسمه إلى " المعاهدة المركزية"، وأعلن العراق انسحابه رسميا من الحلف في ٢٤ مارس ١٩٥٩، وقام العراق بتوطيد علاقاته السياسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى وبلدان المعسكر الشرقى. كما أبرمت حكومة الثورة اتفاقية مع الاتحاد السوفيتى لتسليح الجيش العراقي وتزويده بأسلحة جديدة متطورة في ٢٢ نوفمبر ١٩٥٩.

وبعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ زار نيكولاي بودجورني، رئيس مجلس السوفيت الأعلى بغداد فى أول زيارة من نوعها تأكيداً لعمق الروابط والصداقة والتعاون بين البلدين والدعم السوفيتى للعراق وأمنه واستقراره.

ولم يؤثر الانقلاب الذى قام به حزب البعث في ١٧ يوليو ١٩٦٨ على العلاقات السوفيتية العراقية، فواصل البلدان تعاونهما الاستراتيجى فى مختلف المجالات، وتم توقيع أول اتفاقية في مجال الصناعات النفطية بين العراق والاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٩، وزار صدام حسين موسكو عام ١٩٧١ ثم فى عام ١٩٧٢ بوصفه نائباً لرئيس الجمهورية، وقام بتوقيع اتفاقية التحالف الاستراتيجي التى حصل العراق من خلالها على دعم اقتصادي وعسكرى من الاتحاد السوفيتى.

وخلال الفترة ما بين عامى ١٩٥٨ و١٩٩٠، كان العراق من أهم مستوردي الأسلحة السوفيتية، وقد بلغ حجم المبيعات العسكرية للعراق في تلك الفترة ما قيمته ٣٠.٥ مليار دولار. الى جانب الدعم الفنى الذى كان يقوم به الخبراء السوفيت، وتدريب العسكريين العراقيين. وقد انشئت بمساعدة الاتحاد السوفيتي في العراق مصانع انتاج المعدات العسكرية حيث حصل على ٦٠ ترخيصاً بصنع الاسلحة الروسية، ومنها مصنع مدافع هاوتزر ومصنع الرشاشات كلاشنيكوف ومصنع ذخائر المدفعية.

كما ساهم الاتحاد السوفيتي في تنمية القدرات الاقتصادية العراقية، وانشأ بمساعدة الاتحاد السوفيتي ٨٤ مشروعا تنموياً، من أهمها تطوير حقول نفط الرميلة الشمالية وحقول نهر عمر واللحيس التي بلغت انتاجيتها الاجمالية ٤٥ مليون طن سنويا. كما تم إنشاء خط انابيب مشتقات النفط بغداد – البصرة، وإنشاء المحطات الكهروحرارية والكهرومائية "الناصرية" "النجيبية" و"دوكان" بقدرة اجمالية ١٤٤٠ ميجاواط. كما شارك الاتحاد السوفيتي في أنشاء معمل الآلات الزراعية في الاسكندرية ومعمل الأدوية في سامراء.

وقد شهدت العلاقات السوفيتية العراقية تراجعاً نسبياً منذ عام ١٩٨٠ عندما أطلق العراق برنامجه النووي الذي يعتمد بشكل واضح على الخبرات الغربية، حيث بدء العراق مشواره النووي عام ١٩٥٥ بمساعدة فرنسية حين انشئ مركز ابحاث اوزيراك في التويثة جنوب بغداد، صاحب ذلك اتجاه العراق خلال حربه مع إيران الى تنويع مصادر تسليحه من دول أخرى مثل فرنسا ويوجوسلافيا ورومانيا وغيرها الأمر الذى أثر نسبياً على علاقاته مع الاتحاد السوفيتى.

وعقب الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠، أعلن الاتحاد السوفيتى رفضه للغزو وطالب العراق بالانسحاب من الكويت وأيد التحالف الدولى ضد العراق سياسياً ودبلوماسياً داخل مجلس الأمن، ووافق على القرارات الخاصة بفرض عقوبات على العراق، وتدخل دبلوماسياً لإقناع العراق بالانسحاب من الكويت. وقد أرتبط هذا جزئياً بظروف انهيار الاتحاد السوفيتى الذى حدث رسمياً فى ٣١ ديسمبر ١٩٩١ باستقالة الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف.

وقد شهد الموقف الروسى فى فترة ما بعد الغزو العراقى للكويت تحول نسبى حيث اتجهت روسيا لتأييد العراق، وقد اتخذ هذا التأييد بعدين أساسيين:

أولهما: السعى لتخفيف العقوبات المفروضة على العراق منذ اغسطس ١٩٩٠ تمهيداً لرفعها. وقد خرقت روسيا الإجماع الدولى فى سبتمبر ١٩٩٧ عندما امتنعت عن التصويت على مشروع قرار لمجلس الأمن يتعلق بتحميل العراق مسئولية التأخير فى بيع النفط حيث رأت روسيا أن لجنة العقوبات هى المسئولة عن ذلك ولا يجوز معاقبة العراق عليه. كما عارضت المشروع البريطانى الذى تدعمه الولايات المتحدة فى مجلس الأمن

الذى تضمن فرض نظام جديد لعقوبات الامم المتحدة على العراق فيما عُرف بـ " العقوبات الذكية"، انطلاقاً من كونه "مشروع أحادى الجانب حيث يشتمل على بنود للتضييق على العراق، فى حين لم يذكر شيئاً عن البرامج العسكرية للعراق ولا يتضمن أفقا لرفع العقوبات" عنه. كذلك قامت روسيا فى سبتمبر ٢٠٠٠ باستئناف رحلاتها الجوية المباشرة إلى بغداد فى تحدى واضح للحظر الأمريكى والعزلة التى كانت تحاول فرضها على العراق.

وفى يونيو ٢٠٠١ طرحت روسيا مشروع قرار داخل مجلس الأمن يربط تجميد العقوبات الدولية مع ضرورة نشر منظومة للرقابة على نزع السلاح فى العراق على اساس القرارات الدولية. ويتضمن ذلك اقامة نظام لمراقبة الاسلحة العراقية ورفع العقوبات بعد ١٨٠ يوماً بناء على توصية يتقدم بها كوفى عنان الامين العام للامم المتحدة. الا أن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا المشروع، كما فشلت روسيا فى اقناع بغداد بالسماح بدخول المفتشين الدوليين للاراضى العراقية مقابل تخفيض العقوبات، وهو ما انعكس بوضوح خلال زيارة طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقى لموسكو فى يناير ٢٠٠٢.

ثانيهما: رفض استخدام القوة ضد العراق: فقد أدانت روسيا الضربات الجوية التى شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق فى يناير ويونيو ١٩٩٣ وديسمبر ١٩٩٨ وفبراير ٢٠٠١.

من ناحية أخرى، تغير مضمون التعاون الثنائي بين البلدين بعد فرض العقوبات الدولية على العراق، فتراجع التعاون فى المجال العسكري التقني وتركز فى المجال الاقتصادي حيث كانت روسيا تصدر الى العراق سيارات الشحن "كاماز" والحافلات وعربات القطار وقضبان السكك الحديدية والانابيب ومراجل البخار، وغيرها. وواصلت شركات النفط الروسية عملها فى العراق بعد عام ١٩٩١. وبلغ عدد الشركات الروسية العاملة فى العراق قبل الاحتلال الأمريكى ٣٩ شركة روسية بلغت حصة ٢٠ شركة منها في استخراج النفط العراقي نسبة ٤٠% من إجمالى الانتاج العراقى. وفى اغسطس ١٩٩٣ تم توقيع ٣ اتفاقيات عراقية – روسية في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني لأول مرة بعد فرض عقوبات مجلس الامن الدولي، كما تم الاتفاق على تشكيل اللجنة الروسية

– العراقية على مستوى الحكومتين للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني. والتى عقدت منذ سبتمبر ١٩٩٤ ستة اجتماعات. ووفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة التنمية الاقتصادية في روسيا الاتحادية فان الحجم الاجمالي للصفقات المعقودة بهدف توريد السلع الى العراق من روسيا ودول أخرى بوساطة روسية بلغ ١.٥ مليار دولار. كما بلغ حجم التداول السلعي لدى الشركات الروسية العاملة في العراق قبل بدء الاحتلال الأمريكى ٧.٧٣ مليار دولار. وكانت روسيا تتقدم الدول الاخرى في مجال التداول السلعي مع العراق على الصعيد الاقتصادي الخارجي، وقد بلغت حصتها فيه نسبة ١٥%.

ثانياً: موقف روسيا من أزمة الاحتلال الأمريكى للعراق:

يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية للموقف الروسى من الأزمة العراقية وفقاً لتطورات الأزمة على النحو التالى:

(١) مرحلة ما قبل الاحتلال الأمريكى للعراق:

وفيها عارضت روسيا الخطط الأمريكية بمواصلة العملية المناوئة للإرهاب ونقلها إلى ما تسمية بالدول المارقة وأن يكون العراق هدفاً لهذه الحملة بعد أفغانستان. ورفضت موسكو مشروع القرار الذى قُدم من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وأسبانيا يوم ٢٤ فبراير ٢٠٠٣، وأكدت ضرورة العمل على تنفيذ القرار ١٤٤١ الصادر فى نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن نزع أسلحة العراق وإعطاء المفتشين الدوليين مهلة من الزمن وعدم استعمال القوة العسكرية وأن يكون مجلس الأمن إطاراً لحل المشكلة.

وحذر الرئيس الروسى فلاديمير بوتين الولايات المتحدة من شن هجوم عسكرى من جانب واحد إذا كانت ترغب فى الحفاظ على الائتلاف الدولى الذى حشدته ضد الإرهاب. ورفض بوتين مفهوم "محور الشر" الذى طرحه الرئيس الامريكى جورج بوش فى وصفه للعراق وإيران وكوريا الشمالية، وذكر أن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الأمن فى قرارها بشن حملة عسكرية ضد أفغانستان إذ أن واشنطن كانت تتعامل مع تهديد فورى. ولكن يجب ألا يكون هناك أى استثناء مشابه فيما يتعلق بشن هجمات على العراق

أو إيران أو كوريا الشمالية. وأعربت القيادة الروسية عن قناعتها بعدم وجود براهين موضوعية تثبت تورط العراق فى دعم منظمات إرهابية عالمية بما فى ذلك تنظيم القاعدة، كما أنه ليس هناك دلائل على امتلاكه أسلحة دمار شامل أو أنه يقوم بإنتاجها.

ولكن رغم نجاح روسيا بالتنسيق مع فرنسا والصين فى الحيلولة دون استصدار الولايات المتحدة قراراً من مجلس الأمن يخولها حق التدخل العسكرى فى العراق، إلا أنها لم تستطع الحيلولة دون عمل عسكرى أحادى الجانب قامت به الولايات المتحدة التى احتلت العراق متجاوزة ومنتهكة الشرعية الدولية والقانون الدولى.

(٢) موقف روسيا من الاحتلال الأمريكى للعراق:

اتسم الموقف الروسى منذ بدء الأزمة العراقية بالوضوح وثبات التوجه، فقد أكدت روسيا على ما يلى:

أولاً: أولوية تحقيق الاستقرار فى العراق، وضرورة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لذلك. والتأكيد على ضرورة التخفيف من المعاناة الإنسانية لشعب العراق، واستمرار المساعدات المقدمة إليه.

ثانياً: ضرورة حل الأزمة العراقية فى إطار الأمم المتحدة، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن السابقة فى هذا الخصوص.

ثالثاً، التأكيد على احترام سيادة العراق واستقلاله السياسى، وضمان وحدة وسلامة أراضيه، واحترام حق الشعب العراقى فى تحديد السلطة الحاكمة له، وكذلك فى استغلال الموارد الطبيعية للعراق.

رابعاً: ضرورة مراعاة المصالح الشرعية لدول الجوار العراقى، والدول الأخرى المعنية بإعادة بناء عراق ما بعد الحرب. فى إشارة واضحة للمصالح الروسية فى العراق.

فقد كان هناك تأكيد مستمر من جانب روسيا على ضرورة الانسحاب الأمريكى من الاراضى العراقية وضرورة تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من العراق. واعتبر الرئيس بوتين أن "التدخل العسكري الأمريكي أساء للعراق أكثر مما فعل الرئيس

العراقي الراحل صدام حسين". كما أكد دوماً على ضرورة حل القضية العراقية فى إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقى فى اختيار حكومته وإدارة شئون بلاده تأييداً لمبدأ "شعب العراق يحكم العراق". ورفضت روسيا رفضاً تاماً مشاركة أى قوات روسية لحفظ السلام فى العراق رغم أن وزير الخارجية العراقى هوشيار زيبارى طلب ذلك صراحة خلال زيارة له لموسكو فى يوليو ٢٠٠٤. كما اقر مجلس الدوما (البرلمان) الروسى في ٢١ مارس ٢٠٠٣ بيانا وصف فيه الاحتلال الأمريكي بأنه خرق لأصول القانون الدولي.

(٣) مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكى للعراق:

أدركت روسيا خلالها أن الاحتلال الأمريكى للعراق أصبح أمراً واقعاً، وأن تحقيق مصالحها الاقتصادية فى العراق رهناً بتحقيق الاستقرار السياسى فيه من ناحية، والتعاون فى حدود ما مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى حيث أصبح من المستحيل على أى قوة دولية الدخول إلى العراق إلا من البوابة الأمريكية.

فى هذا الإطار وافقت روسيا فى مايو ٢٠٠٣ على المقترح الأمريكى برفع العقوبات المفروضة على العراق باستثناء تلك العسكرية (قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣) فى مقابل احترام الديون المستحقة لروسيا وعقودها المبرمة سابقاً فى العراق. وأعلن وزير الخارجية الروسى فى يوليو ٢٠٠٣ استعداد روسيا استئناف الاتصالات مع المجلس الحاكم بالعراق المدعوم من الولايات المتحدة بل واعتبرت المجلس خطوة هامة نحو نقل السلطة من قوات التحالف إلى العراقيين أنفسهم.

من ناحية أخرى، شاركت روسيا فى الجهود الدولية والإقليمية الساعية لاحتواء الأزمة العراقية وتحقيق الاستقرار به. فقد شاركت روسيا في المؤتمر الدولى حول العراق الذي عقد بشرم الشيخ في ٢٢ –٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤ ، إلى جانب ممثلو الدول الكبرى وأربع منظمات دولية وإقليمية هي الأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي ومنظمة المؤتمر الاسلامي والجامعة العربية، والدول المجاورة للعراق. وذلك من أجل دعم وتأمين العملية الانتخابية في العراق التى كانت مقررة في يناير ٢٠٠٥. وأكد الرئيس الروسي فلاديمير

بوتين أن العراقيين قادرون بأنفسهم على بناء عراق قوي مستقل. وأن روسيا تدعم مبادرة بغداد لإجراء مشاورات ولقاءات متعددة الأطراف حول العراق. أعقب ذلك مشاركة روسيا فى مؤتمر العهد الدولي الذي عقد في نيويورك فى سبتمبر ٢٠٠٦ لدعم العراق.

كما شاركت روسيا أيضاً فى المؤتمر الدولى الذى دعت إليه الحكومة العراقية، وعقد جلساته الأولى في بغداد فى ١٠ مارس ٢٠٠٧ بمشاركة وفود ١٧ دولة ومنظمة بينها ممثلى الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والبلدان المجاورة للعراق، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية المعنية، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى. وناقش المؤتمر قضايا الأمن الحدودى واللاجئين والمشردين فى الداخل وإمدادات النفط.

وقد أكدت روسيا أن الهدف من المؤتمر يجب أن يكون صياغة مواقف جماعية وليس دعم المبادرة الأمريكية بشأن العراق، والتى تعتمد من وجهة النظر الروسية على ضرورة أن تقوم الحكومة العراقية بإسكات جميع معارضيها. وأن الإدارة الأمريكية التي ترفض رغم خسائرها الجسيمة، الاعتراف بهزيمة مشروعها السياسي في العراق، وفشلها العسكري في القضاء على ما تصفه بالتمرد، هي الأحوج الى آلية دولية للخروج من "المستنقع" مع الاحتفاظ بماء الوجه. وأن المؤتمر الدولي سيكون المخرج المناسب لانسحاب يضمن على المدى البعيد المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة على أساس العلاقات المتكافئة والمنافع المتبادلة. ودعا وزير الدفاع الروسي سيرجي ايفانوف الى إشراك الدول الإقليمية في الجهود الرامية الى تسوية الوضع في العراق وأكد ايفانوف ضروة إشراك سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية وإيران ومصر في عملية التسوية السياسية للوضع في العراق. وقال أن "للمجتمع الدولي برمته مصلحة في تطبيع الوضع في العراق الذي يعاني عمليا من عنف طائفي".

ثالثاً: العوامل التى حكمت موقف روسيا من الأزمة:

يمكن تفسير موقف روسيا من الأزمة العراقية على ضوء مجموعتين من العوامل: العوامل الاقتصادية، والعوامل الإستراتيجية.

(١) العوامل الاقتصادية:

تعتبر الاعتبارات الاقتصادية هى المحدد الحاكم لسياسة روسيا تجاه العراق. وقد كان حرصها وسعيها لرفع العقوبات عن العراق فى التسعينات نتيجة إضرارها المباشر بالمصالح الروسية حيث قدرت خسائرها خلال حقبة التسعينات من جراء هذه العقوبات بنحو ٣٠ بليون دولار. وتضمن ذلك توقف العراق آنذاك عن سداد ديونها لروسيا (٧ بليون دولار)، وتأجيل دخول مجموعة من العقود المبرمة بين روسيا والعراق بنحو ٢٠ بليون دولار لحين رفع العقوبات عن العراق، كان من أبرزها اتفاق استثمار حقول النفط فى غرب القرنة جنوب العراق بقيمة حوالى ٣.٨ بليون دولار. وتم توقيع الاتفاق فى مارس ١٩٩٧، وكان من المفترض أن يجرى التطوير على أساس المشاركة فى الانتاج والذى يقدر بـ ٦٠٠ ألف برميل يومياً على أن يكون نصيب الجانب الروسى ٧٥%، والعراقى ٢٥%. هذا إلى جانب العقود الخاصة باستثمار حقول شمال الرملية، واستكمال خطوط الانابيب بين بغداد والناصرية. وكانت هناك مكاتب دائمة لـ ٣٩ شركة روسية في العراق، تُعادل حصة ٢٠ منها نحو 40% من النفط العراقي المباع في السوق العالمية. يضاف إلى هذا أن العراق كان سوقاً أساسياً للسلاح الروسى، فقد قدمت روسيا للعراق أسلحة تقدر قيمتها بـ ٢.٥ بليون دولار اثناء حربها مع إيران. وكانت روسيا تطلع إلى أن تقوم باعادة تسليح العراق وذلك بعد رفع العقوبات عنها، ويتضمن ذلك مدها بالاسلحة الحديثة وبقطع الغيار والخبراء وقيامها بالتدريب وغير ذلك. هذا إلى جانب انخفاض التبادل التجارى بين البلدين في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٥٢ مليون دولار، مما يقل ٨ أضعاف عما كان عليه في عام ١٩٨٩ حين تجاوز ٢ مليار دولار.

ولقد كانت المصالح الاقتصادية المباشرة وراء معارضة روسيا للاحتلال الأمريكى للعراق. ففى ظل الاحتلال الأمريكى كان من الصعب تصور فرصة لتعاون اقتصادى وعسكرى حقيقى ومجدى اقتصادياً بين العراق وروسيا.

من ناحية أخرى، فإن السيطرة الأمريكية على النفط العراقى سيكسب الولايات المتحدة تأثيراً على حجم الإنتاج العراقى من النفط ومن ثم أسعاره العالمية الأمر الذى سيؤثر حتماً على روسيا. فمن المعروف أن قطاع الطاقة يمثل عصب الاقتصاد الروسى وعماد النهضة الاقتصادية التى شهدتها روسيا منذ وصول الرئيس بوتين إلى السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، وعليه تنعقد الآمال فى مزيد من النمو الاقتصادى والاجتماعى. فلا مستقبل حقيقى لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمى توفر روسيا من خلاله عوائد تكفى لتطوير باقى قطاعات الانتاج وتحقق التحسن المنشود فى مستوى دخل المواطن الروسى والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها. وتضمن به أيضاً استقلالية قرارها الخارجى وقدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولى والإقليمى. فالنفط يسهم بنحو ١٣% من إجمالي الناتج المحلي الروسي أى أن انخفاض بمقدار دولار واحد في سعر برميل النفط يصيب الخزانة الروسية بخسارة تتراوح بين ١-١,٤ مليار دولار سنوياً، وتشكل الصادرات السلعية الروسية، وخاصة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن، حوالي ٨٠% من إجمالي الصادرات الروسية. فى هذا الإطار تبرز أهمية الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط بالنسبة لروسيا.

(٢) العوامل الإستراتيجية:

منذ منتصف التسعينات بلورة روسيا تصور إستراتيجي فيما يتعلق بهيكل القوة فى النظام الدولى. وأعلنت معارضتها صراحة لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمى، فى إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة. كما عارضت توسيع حلف الأطلنطى، وعبرت عن قلقها تجاه احتمالات تنامى الهيمنة الأمريكية فى ظل سعى الولايات المتحدة إلى السيطرة على مصادر الطاقة الأساسية فى العالم، ومد نفوذها شرقاً إلى الحدود الروسية فى أوربا الشرقية ودول الكومنولث.

وخلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية فى ١٠ فبراير ٢٠٠٧ وجه الرئيس الروسى بوتين انتقادات حادة للسياسة الأمريكية، وانتقدها "لاستخدامها المفرط للقوة الذى يكاد يكون غير خاضع للسيطرة فى العلاقات الدولية .. وتجاوزها حدودها الوطنية فى كل اتجاه. وحذر بوتين من أن قيادة الولايات المتحدة " لعالم أحادى القطب" غير مقبول، وأدى الى المزيد من الحروب والصراعات فى العالم. ورأى أن "توسيع الناتو عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة"، خاصة على ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث مما وضع الحلف أمام بوابة روسيا. وقال بوتين أن "بلاده تمتلك الحق فى السؤال عما يهدف اليه الناتو حين يوسع قواعده وبنيته التحتية باتجاه موسكو، فى حين أن التهديد الحقيقى العالمى يشكله الارهاب وأسلحة الدمار الشامل".

ولاشك إن تصريحات الرئيس بوتين السابقة كانت بمثابة تقييم للسياسة الأمريكية وتعبيراً عن رفض روسيا لها لما تمثله من تهديد مباشر للمصالح الروسية، وتعبيراً عن الفجوة القائمة بينها وبين الموقف الروسى المتوازن من عديد من القضايا التى ترى الولايات المتحدة مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها، وترى فى استبعاد روسيا وغيرها من القوى الدولية أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها بالكامل.

وهى تؤكد أن روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية. فموسكو تدرك أن الوجود العسكري الأمريكى في منطقة الخليج العربي وفي أفغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد حلف الاطلنطى ونشر الدرع المضاد للصواريخ فى دول أوروبا الشرقية. وتعكس تصريحات بوتين أيضاً إدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية. وفاعلية الدور الروسي لن تكون بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة وإلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن، وإنما بالسير بخطى ثابتة، ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما الى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة فى إطار نظام متعدّد الأقطاب ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى في إدارة الشأن الدولى.

فـى هـذا الاطـار، فـإن معارضـة روسـيا للاحـتلال الأمريكـى تتسـق والتوجـه العـام للسياسـة الروسـية والاعتبـارات الاسـتراتيجية الحاكمـة لهـا، كمـا يمكـن أيضـاً تفهـم محاولـة روسيا إحياء التعاون مع العراق بعد الاحتلال واستعادة بعضاً من نفوذها فيه.

رابعاً: الدور التنموى لروسيا فى فترة ما بعد الاحتلال:

أدى الاحتلال الأمريكى للعراق وما صاحبه من هيمنة أمريكية على مقدرات العراق وتدهور فى الاوضاع الأمنية إلى تراجع واضح فى العلاقات الروسية العراقية. ففي أبريل ٢٠٠٣ حدث هجوم مسلح على قافلة تابعة للسفارة الروسية فى العراق، وتم اختطاف ثمانية موظفين في شركة " انتر انيرجى سيرفيس" في أبريل ٢٠٠٤، وقُتل موظف في الشركة نفسها نتيجة عملية ارهابية وقعت في مايو من نفس العام، وحدث هجوم مسلح على حافلة كانت تقل خبراء لذات الشركة في مايو ٢٠٠٥ أسفر عن مقتل ثلاثة منهم. تلى ذلك هجوم أخر على سيارة تابعة لسفارة روسيا الاتحادية في يونيو ٢٠٠٦ اسفر عن مقتل موظف واختطاف أربعة آخرين تم اعدامهم فيما بعد. وفي نوفمبر ٢٠٠٨ تسببت قافلة مدرعة تابعة للجيش الامريكي في حادث مروري خطير أصيبت فيه سيارات تابعة للسفارة الروسية ببغداد.

ورغم استمرار حالة عدم الاستقرار فى العراق فقد حرص البلدان على تطوير التعاون الاقتصادى والتقنى بينهما لاسيما خلال العامين الأخيرين، وقد سبق ذلك تهيئة سياسية وتوقيع اتفاقات أطرية حاكمة لهذا التعاون.

فقد قامت عدد من الوفود العراقية بزيارة روسيا فى فترة ما بعد الاحتلال الأمريكى للعراق. ففى ديسمبر ٢٠٠٣ قام وفد عراقي برئاسة السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق بزيارة عمل قصيرة الى موسكو ألتقى خلالها مع الروسي فلاديمير بوتين. وفى يوليو ٢٠٠٤ زار موسكو وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري وأجرى مباحثات مع نظيره الروسي سيرجي لافروف. وفي ديسمبر ٢٠٠٤

زار رئيس العراق الدكتور أياد علاوي موسكو واستقبله الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الحكومة ميخائيل فرادكوف.

ولكن رغم هذه الزيارات، فإنه حتى أواخر عام ٢٠٠٥ بدا وكأن روسيا قد جعلت من انسحاب القوات الأمريكية شرطاً لتطوير العلاقات مع العراق، وقد عبر الرئيس العراقى جلال طالباني عن ذلك صراحة حين دعا موسكو الى إعادة النظر في سياستها تجاه العراق، مشيراً إلى أن موسكو تنظر "إلى العراق من خلال علاقاتها مع الولايات المتحدة". وانتقد تأكيد روسيا الدائم على ضرورة مغادرة القوات الأميركية العراق، قائلاً: "تصوروا أن القوات ستغادر غدا فماذا سنجني بعد ذلك حربا أهلية ومن سيمنع إيران من اجتياح جنوب العراق، من سيحول دون دخول تركيا شمال البلاد". وأضاف مخاطبا موسكو أن "الوقت يمر بسرعة وانتم تتراجعون في العراق. وعلى الحكومة الروسية أن تعيد النظر في سياستها في العراق... ينبغي على روسيا أن تكون صديقة النظام الجديد وأؤكد لكم انه سيستمر طويلا... وحدها سياسة صديقة من جانب الدولة الروسية تتيح لمشاريعكم العودة الى العراق".

وقد كان للغة الخطاب السابقة تأثيرها على القيادة الروسية، فجاءت النقلة النوعية فى العلاقات الروسية العراقية، فى فترة ما بعد الاحتلال الأمريكى للعراق، بعد اللقاء الذى تم بين الرئيس العراقي جلال الطالباني والرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٥ في نيويورك. فقد اتفق الرئيسان على ضرورة فتح صفحة جديدة فى العلاقات بين البلدين والتعاون الواسع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، إضافة الى التعاون المشترك لمواجهة الإرهاب. وفي هذا السياق اتفق الرئيسان على تفعيل عمل اللجنة الوزارية العراقية–الروسية وأن يبحث وزيرا خارجية البلدين آلية العمل من أجل تحقيق ذلك. ورحب الرئيس طالباني بعودة الخبراء الروس ودعا الى عودة الشركات الروسية أيضا مؤكدا إنها ستجد التأييد من قبل القيادة العراقية ومنه شخصيا.

ومنذ ذلك الحين بدأ التطور المطرد فى العلاقات الروسية العراقية خاصة على الصعيدين الاقتصادى والتقنى، وتضمن ذلك ما يلى:

- موافقة مجلس الوزراء العراقى فى مايو ٢٠٠٦ على فتح قنصليتين روسيتين في البصرة واربيل على أن يحتفظ العراق بحقه فى فتح قنصليتين له في روسيا مستقبلا عند توفر الإمكانات لذلك. وقد أُفتتحت بالفعل القنصلية الروسية في مدينة أربيل فى نوفمبر ٢٠٠٧ لتسهيل حركة التبادل بين كردستان وروسيا، حيث انه بإمكان مواطني كردستان الحصول على تأشيرة الدخول الى روسيا من القنصلية بدلا من الذهاب الى بغداد.

- قامت روسيا بشطب ٩٣% من الديون العراقية المستحقة إليها، والتى بلغت عام ٢٠٠٣ قبيل الاحتلال ١٢.٩ مليار دولار. وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك بين البلدين خلال زيارة وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري إلى موسكو فى فبراير ٢٠٠٨. كما تم خلال الزيارة توقيع مذكرة تفاهم إطارية خاصة بالتعاون الاقتصادي والفني والعلمي بين روسيا والعراق، الأمر الذى يتوقع أن يعطى دفعة كبيرة للعلاقات بين البلدين فى هذا المجال.

- تم التأكيد على احترام العقود والاتفاقات السابقة بين روسيا والنظام العراقى السابق، وعلى عودة الشركات النفطية وغيرها من الشركات الروسية إلى العراق. وفى هذا السياق استأنفت شركة لوك أويل النفطية الروسية عملها فى العراق. وكانت شركة لوك أويل قد وقعت في عام ١٩٩٧ اتفاقا مع العراق يقضي بتطوير المرحلة الثانية من حقل القرنة، كما سبقت الإشارة، ولكن الظروف الأمنية فى فترة ما بعد الاحتلال منعت الشركة من الاستمرار في عملها. وقد قامت الشركة بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة النفط العراقية لاستئناف عملها وذلك في ١٠ مارس عام ٢٠٠٤ وبموجب تلك المذكرة تقوم شركة لوك أويل بتدريب ١٥٠ فنيا عراقيا كل عام، وذلك فى مدينة برم الصناعية الكبرى الواقعة فى قلب روسيا وكذلك فى جامعة النفط و الغاز الروسية (إيفان جوبكين) فى موسكو والجامعة التقنية للنفط والغاز فى مدينة أوفا. وتتكون المجموعة المتدربة من شباب المهندسين العراقيين ذوي الكفاءات العالية والخبرة فى العمل فى

قطاع النفط. وقد تم حتى مطلع عام ٢٠٠٧ تدريب ٤٥٨ مهندسا فى إطار دورات تدريبية متخصصة مدتها شهر واحد في منشآت شركة لوك أويل و ١٠ مهندسين فى دورات التدريب المتكاملة ومدتها سنة واحدة في منشآت الشركة والجامعات، و ٨٤ مهندسا من طلاب الماجستير والدكتوراة في جامعات النفط والغاز الروسية.

- تم بحث استئناف التعاون لبناء محطات للطاقة الكهربائية بالعراق حيث بدأت الشركات الروسية في أغسطس ٢٠٠٣ مشروع ترميم وبناء المحطتين الكهروحراريتين في مدينتي اليوسفية والناصرية، وإعادة تأهيل عدد من الوحدات التوليدية في المحطات الكهربائية الأخرى فضلا عن عدد من مشاريع الخطوط ونقل الطاقة الكهربائية. إلا أن تدهور الأوضاع الأمنية حال دون ذلك حيث اتخذت روسيا قراراً في العام التالى ٢٠٠٤ بجلاء الخبراء الروس من العراق. وقد تعهدت وزارة الكهرباء العراقية بتوفير الحماية المطلوبة للشركات والخبراء الروس في حال عودتهم للعراق لتنفيذ المشاريع المتعاقد عليها سابقا.

وفى مارس ٢٠٠٩ بحث سيرجي مولوجافي، مدير عام شركة "تيخنو بروم اكسبورت" الروسية، ووزير الكهرباء العراقي كريم وحيد، استئناف إعادة بناء وتجهيز محطة "الحارثة" الكهرحرارية، وكذلك شروط مواصلة بناء محطة "اليوسفية" الكهرحرارية. وكان عقد بناء محطة "اليوسفية" قد وقع عام ١٩٨٨، في إطار اتفاقية حكومية بين الاتحاد السوفيتي والعراق. واضطرت "تيخنو بروم اكسبورت"، إلى وقف العمل في مشروع المحطة وإجلاء العاملين بالشركة ثلاث مرات، لأسباب أمنية كان أخرها عام ٢٠٠٤، بعد إنجاز ٥٠% من حجم تشييد أبنية المنشأة. وتحمي مشروع محطة "اليوسفية" الكهربائية منذ نوفمبر ٢٠٠٨، وحدات من الجيش العراقي بما فيها مدرعة، ويقيم كافة الخبراء الروس البالغ عددهم من ٣٠٠ – ٣٧٠ فنياً داخل المحطة.

كذلك، فازت شركة "تيخنو بروم اكسبورت" بمناقصة إعادة تأهيل وتجهيز المحطة الكهروحرارية فى البصرة، التي تشغل وحدة توليد يابانية الصنع، قدرتها ١٥٠ ميجاواط. وقد خصص البنك الدولي لهذا المشروع ١٣٠ مليون دولار. وثمة احتمال

برفع القيمة عشرة ملايين دولار إضافية، بطلب من الشركة الروسية، وذلك لاعتبارات مرتبطة بخدمات الأمن، خلال السنوات الثلاث المقررة لانجاز المشروع.

وإلى جانب شركة "تيخنو بروم اكسبورت" هناك حوالي تسع شركات روسية عاملة في قطاعات مختلفة من الاقتصاد العراقي، وخاصة في قطاع الطاقة الكهربائية. منها شركة "انتر انيرجى سيرفيس" الروسية، التي تعمل على تحديث محطة الناصرية.

وفي يوليو ٢٠٠٨، استأنفت شركة "سيلوفيا ماشيني" الروسية تنفيذ عقدا وقعته مع العراق في العام ٢٠٠١ ، وتعهدت بموجبه تزويد محطة العظيم الكهربائية (قيد الإنشاء) بتربينين وتجهيزات أخرى. واضطرت ظروف الحرب الشركة الروسية إلى وقف تنفيذ الاتفاقية، بعدما قامت بتوريد معدات بقيمة ثمانية ملايين دولار. ويُفترض أن تدخل المحطة حيز العمل في يوليو ٢٠١٠. وثمة مشروع آخر تقوم ذات الشركة الروسية بتنفيذه في العراق، وهو مشروع توريد المعدات والأجهزة الكهربائية للمحطة الكهروحرارية "دبس".

- استئناف التعاون فى مجال المشروعات المائية ومنها مشروع محطة ضخ المصب العام في مدينة الناصرية التي يبلغ تصريفها الإجمالي ٢٠٠ متر مكعب في الثانية إذ تقوم شركة أنترماش الروسية بتنفيذ الأعمال الميكانيكية والكهربائية في المحطة.
- على صعيد أخر قامت روسيا بإرسال مجموعة كبيرة من الكتب التي تم جمعها بمبادرة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أجل مكتبات كليات جامعة بغداد، وذلك في ديسمبر ٢٠٠٤. كما تم الاتفاق أيضاً على التعاون بين جامعة فارونش الروسية وجامعة بغداد خاصة كليتي اللغات والهندسة لتزويدها بالخبرات وهيكلة المناهج.
- قامت روسيا بتقديم مساعدات إنسانية للعراق في مجال الصحة إذ قامت بتزويد بعض المؤسسات الصحية بعدد من مركبات الإسعاف والتجهيزات الطبية والأدوية.
- وقع البلدان في ١١ فبراير ٢٠٠٨، مذكرة "للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني".

ويظل المجال العسكرى خارج نطاق التعاون بين البلدين. فرغم أن رئيس الوزراء نوري المالكي، حدد المجالين العسكري والطاقة، ضمن أولويات المجالات التي يرغب العراق فى تطوير التعاون فيها مع موسكو، ورغم الفرص المتاحة لتطوير التعاون العسكري الفني حيث شكلت الأسلحة والمعدات السوفيتية حوالي ٩٠% من أسلحة الجيش العراقي في فترة ما قبل الاحتلال الأمريكى، فقد الجيش العراقي الجزء الأكبر منها أثناء الاجتياح الأمريكى. ويتسلح الجيش العراقي المتكون من ١٤ فرقة اليوم بأسلحة خفيفة فقط وهو بحاجة إلى الأسلحة الثقيلة، التى تعتبر روسيا مصدراً رئيسياً لها إذا أراد العراق استيراد أسلحة روسية، ورغم إصدار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٤ مرسوما بالغاء الحظر على توريد المعدات الحربية والأسلحة الى العراق، وأكد رومان كيريلوف رئيس قسم العلاقات العامة والإعلام في مجموعة شركات "مروحيات روسيا" أن الجانب الروسي بدأ فى أبريل ٢٠٠٩ تنفيذ صفقة تقضي بتزويد العراق بـ ٢٢ مروحية من طراز "مي-١٧ " للأغراض الأمنية، وتبلغ قيمة الصفقة حوالي ٨٠ مليون دولار، فإنه فى ظل الاحتلال الأمريكى ليس من المتصور وجود تعاون عسكرى حقيقى بين روسيا والعراق.

وختاماً، فإن موقف روسيا من الأزمة العراقية، كان دون شك موقفاً هاماً حيث جرد الاحتلال الأمريكى من الشرعية الدولية، وأوضح بجلاء الميول الاستعمارية الدموية لدولة ظلت طويلاً تردد شعارات العدالة والحرية للأمم والشعوب منذ إعلان الرئيس الأمريكى ويدرو ويلسون لمبادئه الأربعة عشر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى.

كما أن الدور التنموى الذى تقوم به روسيا فى العراق فى فترة ما بعد الاحتلال يؤكد أن موسكو بما تمتلكه من قدرات تكنولوجية وتقنيات تحتاج إليها دول المنطقة ومنها العراق شريك جيد وهام، يمكن الوثوق به والتعاون معه وتوظيف إمكانياته لخدمة الأهداف التنموية الوطنية. خاصة وأنها لا تسيس دورها التنموى ولا تقترن التكنولوجيا المقدمة من جانبها بشروط وأبعاد سياسية مثل دول أخرى، بما فى ذلك التكنولوجيا النووية

للاستخدامات السلمية ومبيعات الأسلحة. وهو الأمر الواضح فى التعاون الروسى مع إيران على سبيل المثال.

فروسيا تمثل فاعلاً أساسيا فى النظام الدولى، وقدراتها تؤهلها للعب دور مستقبلى أوسع نطاقاً على الصعيدين الإقليمى والدولى خاصة فى مجال الشراكة الاقتصادية والتقنية التى تعتبر المحك الأساسى فى ترتيب الدول وتحديد موقعها فى النظام الدولى، ولديها أيضاً رغبة صادقة فى تعاون حقيقى وشراكة متوازنة. وخلال زيارة نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي لموسكو في ١٠ أبريل ٢٠٠٩ أكد الرئيس الروسي دميتري مدفيديف: "أن روسيا مستعدة للمساهمة في تنمية العراق المعاصر الذي يسير على طريق التطور الديمقراطي". وأن روسيا" تعول على الزيارة لفتح صفحة جديدة في العلاقات الروسية العراقية وتطوير العلاقات المتعددة الجوانب بين البلدين". وعلي العراق الاستفادة من الفرص المتاحة فى هذا المجال من أجل مستقبل أفضل لعراق آمن .. مستقل ومزدهر.

الفصل الخامس

التعاون الروسى الإيرانى

وأثره على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة

على مدى سبعة عقود كانت الاعتبارات الأيديولوجية هى الحاكمة لعلاقات روسيا وسياستها الخارجية، فقامت السياسة الروسية فى إطار الاتحاد السوفيتى على مساندة حركات التحرر الوطنى والحركات الثورية، ثم النظم الراديكالية المتولدة عن هذه الحركات، وكذلك تأييد ودعم الأحزاب الشيوعية سواء أكانت فى الحكم أم فى المعارضة. الأمر الذى أعاق تطوير علاقات الاتحاد السوفيتى مع عدد من الدول ذات النظم التقليدية ومنها إيران.

ومع تولى ميخائيل جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى فى مارس ١٩٨٥، وفى ظل إعادة هيكلة السياسة السوفيتية التى دشنها، وبرنامجه الاصلاحى الداخلى (البيروسترويكا) تحت وطئة التدهور الاقتصادى، تراجعت الاعتبارات الأيديولوجية نسبياً أمام الاعتبارات الاقتصادية كمحدد حاكم للسياسة الخارجية. الأمر الذى سمح ببعض التفاهم والتقارب مع عدد من الدول التى كانت تناصب موسكو العداء ومنها أيضاً أيران.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتى، وانتهاء الحرب الباردة والمواجهة بين القوتين العظميين، أصبحت الاعتبارات والمصالح الاقتصادية هى الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية، وأصبحت السياسية الروسية أكثر برجماتية وسعياً لتحقيق المصالح الروسية على الصعيدين الاقتصادى والأمنى.

وقد ترسخ هذا التوجه فى السياسة الروسية مع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، فى إطار توجه القيادة الروسية لتوظيف السياسة الخارجية بصفة عامة لخدمة متطلبات نمو الاقتصادى الروسى وإزدهاره. فشهدت السياسة الروسية تفعيلاً ملحوظاً بعد عقداً من التخبط والسكون خلال التسعينات، وعادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً وتتخذ مواقفاً واضحة فى العديد من القضايا الدولية والاقليمية ساعدها فى ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية ولديها القدرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة، وانتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية فى سياستها الخارجية.

ويعتبر التعاون الاستراتيجى الروسى الإيرانى نموذجاً واضحاً لهذا التحول فى السياسة الروسية. حيث يمكن تفهم التطور الحادث فى العلاقات الروسية الإيرانية على

ضوء العائد المباشر للتعاون بينهما والذى يخدم المصلحة الوطنية لكلا البلدين كما حددتها القيادة السياسية بها.

فقد تضافرت مجموعة من العوامل التى دفعت بالعلاقات الروسية الإيرانية نحو مزيد من التقارب والتعاون. ويأتى فى مقدمتها العوامل الاقتصادية، المتمثلة فى العائد المجدى لصفقة بوشهر، وكون إيران سوقاً للأسلحة والمعدات العسكرية الروسية، والاهتمامات والمصالح المشتركة بين البلدين فى استغلال ثروات بحر قزوين من النفط والغاز. إلى جانب كون إيران شريك تجارى هام بالنسبة لروسيا. فقد بلغ حجم التبادل التجارى بينهما حوالي ٣.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨، مقارنة بحوالى ٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤، ومليار دولار فقط عام ٢٠٠١، الأمر الذى يشير إلى النمو المضطرد فى التبادل التجارى بين البلدين.

يضاف إلى هذا الاعتبارات الأمنية حيث أهمية التعاون بين البلدين لمحاصرة تنامى ظاهرة الارهاب فى آسيا الوسطى وتطويق الصراعات فى منطقة القوقاز وعلى رأسها الحرب الأهلية فى طاجيكستان فى النصف الأول من التسعينات، والشيشان، وناجورنو كاراباخ وغيرها. كما ترى القيادة الروسية فى توثيق الروابط مع إيران نوعاً من الرد على توسيع حلف شمال الأطلنطى. وعلى الجانب الإيرانى، كان توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية والتدهور الحاد فى العلاقة بين طهران والدول الأوربية عقب استدعاء الأخيرة لسفرائها فى طهران بعد صدور قرار محكمة برلين الذى يدين القيادة الإيرانية بالضلوع فى اغتيال أكراد إيرانيين معارضين فى برلين عام ١٩٩٢ فيما عُرف بقضية ميكونوس، عاملاً أساسياً فى تهيئة الفرصة لروسيا لملء الفراغ الناجم عن انسحاب الولايات المتحدة والدول الغربية، ولم يُتح بديلاً أخر أمام إيران سوى اللجوء إلى روسيا طلباً للأسلحة والدعم التكنولوجى فى مجال الطاقة النووية. كل هذه العوامل أدت إلى تطور التعاون الروسى الإيرانى على نحو غير مسبوق.

أولاً: تطور العلاقات الروسية الإيرانية فى فترة ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتى:

اتسمت العلاقات الروسية الإيرانية على مر تاريخها بالتفاعلية نتيجة الجوار المباشر بينهما، وإن غلب عليها التوتر والصدام. فقد جاءت المواجهة الروسية الإيرانية الأولى فى إطار المد القيصرى الروسى جنوباً حيث قامت روسيا عام ١٨٠٠ بالاستيلاء على جزء من الدولة الإيرانية التى أقامها محمد خان قاجار عام ١٧٩٥ وهذا الجزء هو جمهورية جورجيا الحالية. واندلعت على إثر ذلك مواجهة بين روسيا وإيران عام ١٨٠٧، وهُزم فيها القاجاريون، وأبرموا معاهدة جولستان مع روسيا القيصرية عام ١٨١٣، والتى أقروا فيها تخليهم عن نفوذهم فى القوقاز والقبول بوجود الأسطول الروسى فقط فى بحر قزوين.

ثم كانت الهزيمة الثانية لإيران القاجارية من جانب روسيا فى الحرب التى حدثت بينهما خلال الفترة من ١٨٢٦ – ١٨٢٨، ووقع البلدان على إثرها معاهدة تركمانشاه التى أخذت روسيا بمقتضاها أرمينيا الحالية ومعظم أذربيجان اللتان كانتا جزءاً من إيران فى ذلك الوقت.

وفى ٣١ أغسطس ١٩٠٧ وقعت روسيا وبريطانيا اتفاقية تقاسم النفوذ فى إيران حيث تم تقسيم إيران إلى ثلاث مناطق أساسية، المنطقة الشمالية المتاخمة للقوقاز، والمتضمنة العاصمة طهران تحت النفوذ الروسى. المنطقة الجنوبية المتاخمة للهند والمسيطرة على مدخل الخليج العربى وُضعت تحت النفوذ البريطانى، والمنطقة الوسط بين المنطقتين والمتضمنة الخليج نفسه أُعتبرت منطقة عازلة محايدة.

وعقب ثورة ١٩١٧ واتجاه الحكومة البلشفية فى روسيا إلى تصدير الثورة وتشجيع التيارات القومية والانفصالية لاسيما فى دول الجوار وفى مقدمتها إيران، شجعت روسيا قيام دولة مستقلة فى جيلان وسيطرت القوات السوفيتية على شواطئ إيران على بحر قزوين، إلا إنها هذه الدولة لم تصمد طويلاً وسقطت فى عام ١٩٢١ نتيجة التفاهم بين إيران والاتحاد السوفيتى وتوقيع الطرفين معاهدة تعاون فى نفس العام انسحبت بمقتضاه القوات الروسية من الشواطئ الإيرانية.

وخلال الحرب العالمية الثانية، وفى أغسطس ١٩٤١ تدخلت روسيا شمالاً وبريطانيا جنوباً فى إيران وقامت الدولتين بالإطاحة بشاه إيران رضا شاه وتنصيب ابنه محمد رضا بهلوى خلفاً له. وفى عام ١٩٤٢ وبدعم من الاتحاد السوفيتى تم تأسيس حزب "تودة" الشيوعى الإيرانى الأمر الذى أدى إلى توتراً فى العلاقات السوفيتية الإيرانية بدأت تتضح معالمه مطلع الخمسينات حين تصاعد النفوذ الأمريكى فى إيران بعد هزيمة الحركة الوطنية وإسقاط محمد مصدق رئيس الوزراء وعودة الشاه إلى الحكم بدعم أمريكى مباشر. ومع مطلع الستينات انعدم النفوذ السوفيتى أو كاد، وبلغ النفوذ الأمريكى الذروة، فقد بلغ عدد الخبراء والمستشارين الأمريكيين فى إيران أربعين ألفاً من المدنيين والعسكريين.

وعقب قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ في إيران سعت طهران إلى تأكيد استقلالية توجهاتها الخارجية عن القوتين العظميين آنذاك فى إطار شعارها: "ثورة اسلامية، لا شرقية لا غربية". وأعتبر قادة الثورة الإتحاد السوفيتي "الشيطان الثاني" بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبروها "الشيطان الأكبر". ثم تأزمت العلاقات بين موسكو وطهران أكثر بسبب الاجتياح السوفياتي لأفغانستان، والمساعدات العسكرية والاستخباراتية للجيش العراقي في الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، إلى جانب قيام النظام الاسلامى فى إيران بالقضاء على الحزب الشيوعى الإيرانى عام ١٩٨٣، ثم الأعتداء على القنصلية السوفيتية فى أصفهان عام ١٩٨٧ من جانب مهاجرين أفغان واتهم الاتحاد السوفيتى إيران بتدبير الأمر. ورغم مهاجمة السفارة السوفيتية فى طهران وإشعال النار فى حديقة السفارة من جانب متظاهرين محتجين على الدعم السوفيتى للعراق أثناء ما سمى بحرب المدن بالصواريخ بين العراق وإيران. إلا أن القيادة السوفيتية كانت على وعى بالصراع داخل النخبة الإيرانية بين أنصار التطبيع مع الاتحاد السوفيتى وأعدائه ومن ثم أكتفت بإجراءات دبلوماسية وواصلت الحوار مع طهران.

فقد بدأ التحسن النسبى فى العلاقات بين البلدين مع وصول ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة وما أحدثه من إعادة هيكلة لسياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية، والتى تم فى إطارها سحب القوات السوفيتية من أفغانستان. مما هيأ الفرصة لحدوث انفراج ملحوظ فى العلاقات السوفيتية الإيرانية. ففى عام ١٩٨٩ قام وزير الخارجية السوفيتى إدوارد شيفرنادزة بزيارة إيران وألتقى مع هاشمى رافسنجانى رئيس مجلس الشورى الإيرانى، وكذلك آية الله

الخمينى. وكانت زيارة رافسنجانى بوصفه رئيس مجلس الشورى الإيرانى فى نفس العام للاتحاد السوفيتى نقطة تحول حقيقية فى العلاقات السوفيتية الإيرانية حيث انهت الزيارة مرحلة العداء بين البلدين، ومثلت بداية التعاون بين روسيا وإيران، حيث أقر الاتحاد السوفيتى وإيران برنامجاً للتعاون فى المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية.

وقد أخذ التعاون الروسى الإيرانى فى النمو التدريجى خلال حقبة التسعينات إلى أن شهد طفرة منذ تولى فلاديمير بوتين السلطة فى روسيا مطلع عام ٢٠٠٠ على النحو الذى سيلى بيانه تفصيلاً.

ثانياً: مجالات التعاون الروسى الإيرانى:

خلال لقائه بنظيره الإيرانى على هامش اجتماعات قمة الألفية للجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٠، وصف الرئيس الروسى بوتين إيران بأنها "شريك تقليدى مميز لروسيا". وقد مهد هذا اللقاء لزيارة الرئيس الإيرانى محمد خاتمى لموسكو فى مارس ٢٠٠١ والتى أعادت صياغة العلاقات بين البلدين على أسس ثابتة، ووضعت الأطر القانونية والاتفاقات التى تكفل النمو المضطرد فى العلاقات بينهما فى مختلف المجالات.

وقد نجحت زيارة الرئيس فلاديمير بوتين إلى طهران فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٧، والتى كانت الأولى منذ ٦٤ عاما والثانية لزعيم روسي بعد جوزيف ستالين، فى الانتقال بالعلاقات الروسية الإيرانية إلى مستوى التعاون الاستراتيجى. واعتبرها الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد "زيارة تاريخية أدت الى تقوية وانعاش العلاقة بين البلدين على كافة الأصعدة". وأكد نجاد "أن ما يحدث الآن في العالم يضر بالمصالح الروسية، لأن الجانب الروسي يرفض سياسة القطب الواحد وهي نفس السياسة التي يرفضها الجانب الايراني، وهذا ما يجعل ايران وروسيا في خندق واحد".

وتتمثل المجالات الأساسية للتعاون الروسى الإيرانى والتى تدعم الشراكة الاستراتيجية بينهما، نظراً لتأثيرها الإيجابى فى دعم القدرات الإيرانية لاسيما على الصعيدين التقنى والعسكرى، كما إنها تمثل أهمية اقتصادية مباشرة لروسيا، فيما يلى:

(١) التعاون فى المجال التقنى:

أ. فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية:

تعتبر روسيا هى الطرف المعنى أساساً بالملف النووى الإيرانى لكونها الشريك الأساسى لإيران ومصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية. وقد بدأ التعاون بين روسيا وإيران فى هذا المجال عام ١٩٩٢ حين وقع البلدان اتفاقيتين: الأولى للتعاون فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ويتضمن ذلك إجراء البحوث والدراسات وتدريب الخبراء، أما الثانية فهى تلك الخاصة ببناء محطة نووية فى إيران لإنتاج الطاقة الكهربائية، وهى محطة بوشهر (جنوب إيران) بطاقة تبلغ ١٠٠٠ ميجاوات. وقد نُقل هذا المفاعل من مصنع إيجورسكاي زافودي بسان بطرسبرج عبر البحر إلى إيران وتتولى شركة اتوم ستروي ايكسبورت الروسية تنفيذ المشروع، وبدأ العمل فيه أوائل عام ١٩٩٦ وأوشك العمل به على الانتهاء. كما تلقى نحو ٧٠٠ مهندساً ايرانياً التدريبات اللازمة في روسيا حيث يتم تأهيل العلماء النوويين الإيرانيين في معهد كورتشاتوف للطاقة النووية ومقره موسكو، والتقنيين في موقع مفاعل نوفوفورونش الروسي النووي.

ولقد أصبح الملف النووى الإيرانى من أكثر القضايا تعقيداً وإثارة للجدل على الصعيدين الإقليمى والدولى. فمن ناحية تصر إيران على حقها – غير المشروط– فى تشكيل دورة الوقود النووى كاملة وإتمام إعداد برنامج تخصيب اليورانيوم ضماناً لاستمرار الحصول عليه والتحلل من أى قيود روسية أو مغالاة فى سعر التكلفة بعد ذلك، فى حين ترفض الولايات المتحدة هذا رفضاً قاطعاً حتى لا تمتلك إيران "القدرة" على إنتاج قنبلة نووية فى المستقبل. وفى خضم الهجوم العنيف على طهران من جانب الولايات المتحدة يؤيدها الاتحاد الأوربى واسرائيل، يتفرد الموقف الروسى باعتباره الأكثر تعاطفاً مع إيران وتفهماً لموقفها فى تحدى واضح للإرادة الأمريكية، ولكل ما تبذله الولايات المتحدة من ضغوط عليها بما فى ذلك فرض العقوبات على الشركات الروسية المتعاونة مع إيران.

فروسيا تؤيد من حيث المبدأ حق إيران فى إمتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وقد أكد الرئيس بوتين ذلك خلال اجتماعه بالرئيس الأمريكي في ٢٤ مايو

٢٠٠٢ حيث أشار إلى " أن روسيا تقدم الدعم الفني لإيران في المجالات السلمية فقط ". كما أكد الكسندر روميانتسيف "رئيس الوكالة الروسية للطاقة الذرية أن تعاون روسيا مع إيران لا يخرج عن المألوف بالمرة. وهو قائم على أحكام القانون الدولي فيما يخص استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وعلى ميثاق وكالة الطاقة الذرية الدولية الذي يقول أن الدول النووية ملزمة بمساعدة الدول غير النووية الراغبة في تطوير البرامج الذرية السلمية في بلدانها".

كما تؤكد روسيا على أولوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى حسم الجدل حول هذا الملف. وسبق وأن رفضت روسيا مراراً إصدار قرار من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية يسمح بإحالة الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن، ورأت إنه من الضرورى إتاحة الفرصة كاملة للجهود الدبلوماسية للتقريب بين وجهتى النظر الأمريكية والإيرانية. وعقب تحويل الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن عارضت روسيا فرض عقوبات شديدة على إيران حيث ترى إنه من "غير المناسب" فرض حظر شامل على التعامل مع إيران وأن هذا سيؤدى بالضرورة إلى تعقيد أكثر للموقف. كما ترفض روسيا تماماً أى تلويح باستخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها ضد إيران.

ورغم أن روسيا وافقت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٤٧ لعام ٢٠٠٦ القاضي بفرض عقوبات دولية على طهران لوقف تخصيب اليورانيوم. كما أيدت روسيا قرار مجلس الأمن الدولي ١٨٠٣ فى مارس ٢٠٠٨ الذى يفرض مجموعة ثالثة من العقوبات الدولية على إيران بسبب برنامجها النووي، ويحظر القرار للمرة الاولى على ايران استيراد موادٍ قد تستخدم للاغراض المدنية والعسكرية. فقد أشار أحمدي نجاد إن مرسوم الرئيس الروسي الذي ينص على إنضمام روسيا إلى العقوبات الإقتصادية تجاه إيران وفق قرار مجلس الأمن الدولي لن يؤثر على العلاقات بين طهران وموسكو، وأشار إلى "أننا نعرف مدى الضغوط التي تواجهها روسيا بسبب الملف النووي الايراني"، موضحا "إنه ملف سلمي، وان روسيا على علم بذلك".

فتأييد روسيا لم يكن عدولاً عن موقفها الداعم لإيران وإنما اتساقاً مع موقفها المبدئى من ضرورة تخصيب اليورانيوم فى روسيا وهو ما ترفضه إيران. يؤكد ذلك أن

روسيا عرقلت فى مارس ٢٠٠٧ ، بالتعاون مع الصين، مشروع قرار فى مجلس الأمن لتشديد العقوبات علي ايران بسبب برنامجها النووي. وذلك بتوسيع قائمه الاشخاص والشركات والجماعات التي سيتم تجميد ارصدتها أو الجهات التي سيتم فرض قيود علي التعامل معها مثل الحرس الثوري الايراني وبنك صباح المملوك للدولة. وفرض حظر اجباري علي سفر المسئولين الايرانيين الذين لهم صله بالبرنامج النووي.

كما بدأت روسيا فى توريد الوَقود النووي لمحطة بوشهر الايرانية في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٧، وانتهت فى يناير ٢٠٠٨ من تسليم الشِحنة الثامنة والأخيرة ليبلغ إجمالى ما تسلمته إيران اثنين وثمانين طنا من الوقود النووي الروسي.

وفى سبتمبر ٢٠٠٨ جددت موسكو خلال اجتماع لممثلي وزراء خارجية الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن الدولي وألمانيا (٥+١) رفضها لأي إجراءات إضافية ضد طهران في هذه المرحلة، مكررة موقفها المبدئي من أن العقوبات لن تحل المشكلة. وفى أكتوبر ٢٠٠٨ استنكر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف فرض العقوبات الامريكية على شركة "روس ابورون اكسبورت" الروسية، مؤكدا على ان هذا القرار لن يرغم روسيا على تغيير موقفها من القضية النووية الايرانية. وأن التعاون مع إيران في المجال النووي يتم وفق القانون الدولي والتزامات روسيا الدولية.

وتتمثل دوافع روسيا لإتخاذ مثل هذا الموقف، فى مجموعتين أساسيتين من العوامل:

أولهما، مجموعة العوامل السياسية والقانونية المتعلقة بتعاون روسيا مع إيران فى المجال النووى، ومشروعية هذا التعاون، وتتضمن:

- مشروعية البرنامج النووى الإيرانى وعدم مخالفته لقواعد القانون الدولى. فالمادة (٤) من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تدعو إلى تطوير الأبحاث فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ولقد كانت إيران من أوائل الدول التى وقعت على معاهدة منع الانتشار النووى وذلك عام ١٩٧٩، كما قامت إيران بتوقيع البروتوكول الملحق بالمعاهدة والذى يعطى للوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق فى إجراء عمليات تفتيش للمنشأت النووية الإيرانية، والذى كان يعتبر من المتطلبات

الهامة لبناء الثقة بين إيران وكل من الوكالة الدولية والمجتمع الدولى. هذا إلى جانب عدم وجود أى مؤشرات أو دلائل على وجود برنامج نووى عسكرى فى إيران. وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تفتيش مكثفة فى إيران منذ أوائل التسعينات، ولم يكتشف المفتشون ما يفيد عزم إيران على صنع قنبلة نووية أو عمل إيران فى مجال أبحاث الأسلحة النووية، بل وأكدوا أن التعاون الروسى الإيرانى يتم وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية. وقد أشار تقرير المدير العام للوكالة الدولية الدكتور محمد البرادعى الذى نشر فى نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ذلك بوضوح. ومن ثم فإن الولايات المتحدة تهدف من خلال حملتها على إيران إلى الحيلولة دون إمتلاك إيران "القدرة" على صنع قنبلة ذرية وليس إنتاجها فعلاً.

- إن روسيا لم تكن هى الدولة الأولى التى تتعاون مع إيران فى هذا المجال حيث كانت شركة "سيمنس" Siemens الألمانية قد بدأت فى محطة بوشهر إلا إن العمل فى المشروع توقف بعد أن تعرض لقصف ألحق به أضرار بالغة خلال الحرب العراقية الإيرانية فى أوائل الثمانينات، مما دفع ألمانيا إلى العزوف عن إكمال المشروع. بل إن الولايات المتحدة ذاتها كانت تزود إيران باليورانيوم الذى وصل تركيزه ٩٣% وذلك بناء على قرار الرئيس الأمريكى جيرالد فورد عام ١٩٧٦. كما وافق الرئيس الأمريكى جيمى كارتر عام ١٩٧٨ على بناء من ٦-٨ محطات للطاقة النووية فى إيران بتكلفة إجمالية ١٠ مليار دولار، إلا أن الصفقة توقفت بسبب الثورة الاسلامية فى إيران.

- إن الولايات المتحدة قامت فى السابق بتزويد كوريا الشمالية بالمواد نفسها التى تقوم روسيا بتوريدها لإيران، وأن الولايات المتحدة، من وجهة النظر الروسية، ترفع شعار "منع الانتشار النووى" من أجل فرض نوع من الاحتكار على سوق التكنولوجيا النووية، واستبعاد روسيا من هذا السوق.

- إن روسيا لم تواجه ذات الانتقادات أثناء عملها فى مفاعل كودانكولام فى الهند رغم أن الهند ليست عضواً فى اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية ومن ثم لا تخضع لأى نوع من التفتيش أو الرقابة الدولية فى هذا الخصوص.

- أن تقريراً للاستخبارات الأمريكية صدر في أوائل ديسمبر عام ٢٠٠٧ قد أكد أن طهران جمّدت برنامجها لانتاج الأسلحة النووية في خريف عام ٢٠٠٣.
- بناء على ما سبق، تؤكد روسيا إن الموقف الأمريكى من البرنامج النووى الإيرانى هو موقف سياسى وليس قانونى. وهو أحد فصول المواجهة والتوتر بين البلدين والذى بدأ منذ قيام الثورة الاسلامية فى إيران ووصل إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة عام ١٩٨٦ عندما هاجمت الولايات المتحدة زوارق الحرس الثورى الإيرانى. وإنه لو كان الشاه مازال فى الحكم وهو الذى بدأ بإجراء الأبحاث الخاصة بالطاقة النووية عام ١٩٧٤ وكان حليف واشنطن الاستراتيجى لكانت طهران مثلها مثل باكستان تمتلك قنبلة نووية حالياً دون ضجة أمريكية.

ثانيها، مجموعة العوامل الاقتصادية المتعلقة بجدوى التعاون مع إيران فى المجال النووى بالنسبة لروسيا، وتتضمن:

- قيمة العقد الذى وقعته روسيا مع إيران لبناء محطة بوشهر والذى بلغ ٨٠٠ مليون دولار، هذا إلى جانب توفير فرص عمل لحوالى ١٠ آلاف من خبراء الطاقة الذرية الروس والمتخصصين وهو أمر لا يقل أهمية عن قيمة الصفقة ذاتها خاصة وأن الصفقة تمت فى وقت كانت روسيا تعانى من عدم استقرار اقتصادى وهجرة للعقول والعلماء فى مختلف المجالات.
- الافاق المستقبلية للتعاون مع إيران فى هذا المجال. فقد أعلن أسد الله صبورى نائب مدير هيئة الطاقة الذرية الإيرانية عزم إيران إنشاء أحد عشر مفاعلاً نووياً لتوليد الطاقة الكهربائية حتى العام ٢٠٢١، وهناك رغبة أكيدة من الجانب الروسى لمواصلة التعاون مع إيران والاستفادة من العوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لذلك. وقد تردد إن عقداً فى طريقه للتوقيع بين البلدين تقوم روسيا بمقتضاه بإنشاء سبعة مفاعلات جديدة فى إيران بقيمة إجمالية ١٠ مليارات دولار.

جـ. فى مجال تطوير البنية الأساسية الإيرانية:

هناك تعاون روسى إيرانى فى مجال تطوير البنية الأساسية الإيرانية وتكنولوجيا الفضاء، ومن أبرز المشروعات فى هذا الصدد إنشاء أول محطة طاقة بالفحم الحجري تحت اسم "طبس" للاستفادة من معدن الفحم الحجري المعروف بـ "مازينو"، وتطوير شبكة المواصلات في إيران، ومشروع الإنتاج المشترك لطائرتي الركاب "توبوليف" TU ٢٠٤ و TU ٣٣٤. كما وقع الكسي فيودوروف رئيس الشركة الموحدة لصناعة الطائرات الروسية في طهران فى مارس ٢٠٠٨ مذكرة نوايا لتجهيز إيران بمئة طائرة ركاب روسية الصنع من طراز "توبوليف-٢٠٤" و"توبوليف-٢١٤" وذلك خلال العشر سنوات المقبلة بصفقة تبلغ قيمتها نحو ٢.٥ مليار دولار.

يضاف إلى هذا التعاون المشترك فى إطار مشروع إنشاء قناة جديدة بين بحر قزوين والبحر الأسود حيث تعتبر طاقة قناة الفولجا – الدون الحالية محدودة ولا تسمح بمرور سفن يصل طاقة شحنها خمسة آلاف طن. وكذلك إنشاء قناة تربط بين بحر قزوين والخليج العربى.

أيضاً مشروع ممر الشمال – الجنوب، حيث اتفقت شركات السكك الحديدية في كل من إيران وروسيا وأذربيجان، على إنشاء كونسورتيوم لمد خط حديدي من مدينة قزوين الإيرانية إلى منطقة استرا الأذرية، وهو الخط الذى يربط بين مدينتي قزوين ورشت الإيرانيتين، والبالغ طوله ١٣٨ كم، والذي تقرر الانتهاء منه في العام ٢٠١٢. وسيشكل خط "قزوين – رشت – استارا" الحلقة المفقودة من شبكة السكك الحديدية، الخاصة بالخط البري، لنقل البضائع بين أوروبا ومنطقة الخليج والمحيط الهندي. وكان قد جرى التوقيع على اتفاقية إقامة الممر، من قبل كل من روسيا والهند وإيران، في سبتمبر ٢٠٠٠، خلال المؤتمر الدولي الثاني للنقل، الذي عُقد في سانت بطرسبرج.

د. فى مجال تكنولوجيا الفضاء:

شيدت روسيا القمر الصناعي الإيراني "زهرة" للأغراض المعلوماتية غير العسكرية في كراسنويارسك وأومسك، وأُطلق إلى الفضاء بصواريخ روسية. هذا فى حين استطاعت

ايران إطلاق أول قمر صناعي محلي الصنع والمسمى "أوميد" إلى الفضاء فى ٢ فبراير ٢٠٠٩، بواسطة الصاروخ الحامل "سفير-٢"، وهو مخصص لجمع المعلومات ومكافحة آثار الكوارث الطبيعية والرقابة على الظروف المناخية لأيران، فى خطوة أخرى عززت من التفوق التكنولوجى لأيران والذى لا يقل أهمية عن التفوق العسكرى.

٢. <u>التعاون فى مجال النفط والغاز:</u>

يمثل قطاع الطاقة فى روسيا عصب الاقتصاد القومى الروسى وعماد النهضة الاقتصادية التى شهدتها روسيا، وعليه تنعقد الآمال فى مزيد من النمو الاقتصادى والاجتماعى. فلا مستقبل حقيقى لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمى توفر روسيا من خلاله عوائد تكفى لتطوير باقى قطاعات الانتاج وتحقق التحسن المنشود فى مستوى دخل المواطن الروسى والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها. وتضمن به أيضاً استقلالية قرارها الخارجى وقدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولى والإقليمى.

فالنفط يسهم بنحو ١٣% من إجمالي الناتج المحلي الروسي أى أن انخفاض بمقدار دولار واحد في سعر برميل النفط يصيب الخزانة الروسية بخسارة تتراوح بين ١-١,٤ مليار دولار سنويًا، وتشكل الصادرات السلعية الروسية، وخاصة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن، حوالي ٨٠% من إجمالي الصادرات الروسية. كما تمتلك روسيا سابع أكبر احتياطى نفطى فى العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدر احتياطيها من الزيت الخام بحوالي ٦٠ بليون برميل (٤.٦% من الاحتياطي العالمي)؛ وتستأثر بنحو ٤٠% من إجمالى الصادرات العالمية من النفط وروسيا حيث تعتبر ثانى أكبر منتج ومصدر للنفط. كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعى حيث قدر احتياطيها من الغاز الطبيعي بنحو ١.٧ كوادريليون قدم مكعب (٢٧.٥ %من الاحتياطي العالمي)، وتأتى إيران فى المرتبة الثانية مباشرة بعد روسيا.

وتتشابه روسيا فى ذلك مع إيران التى تحتل المرتبة الثانية بين أكبر المنتجين فى منظمة أوبك، إذ يصل إنتاجها ٢,٧ مليون برميل يومياً، ويتحقق نحو ٥٠% من عائدات

إيران من العملات الأجنبية من صادراتها النفطية، وتشكل صناعة النفط بها أكثر من ٧٠% من الميزانية الايرانية، كما تقدر نسبة مساهمة النفط والغاز فى إجمالى الصادرات الإيرانية بحوالى ٨٦% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

فى هذا الاطار تبرز أهمية التعاون والتنسيق بين روسيا وإيران باعتبارهما من أكبر منتجى ومصدرى النفط في العالم. ويتم هذا التنسيق والتعاون فى إطار ثلاث محاور أساسية:

أولها، الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط وذلك من خلال التحكم فى حجم الانتاج، خاصة وأن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب. ويشار في هذا الصدد إلى تعهد موسكو بالتعاون مع دول أوبك في جهودها لخفض الإنتاج خلال عام ٢٠٠١ حيث قررت خفض انتاجها بمقدار ١٥٠ ألف برميل يومياً للحفاظ على الأسعار. ويفسر هذا أيضاً سعى موسكو للانضمام رسمياً إلى منظمة أوبك، وهو ما أكده العديد من المسؤولين الروس ومنهم يفجيني بريماكوف، رئيس وزراء روسيا الأسبق ورئيس الغرفة التجارية والصناعية الروسية.

ثانيها، الاستثمارات المشتركة والتعاون المشترك لتطوير صناعة النفط الإيرانية. فقد اتفقت شركة "غازبروم" الروسية مع السلطات الإيرانية حول مساهمتها في إستخراج الغاز الطبيعي والتنقيب عن النفط في مجمّعين أو ثلاثة من حقول "فارس الجنوبي". وتساهم شركة "غازبروم" منذ ١٩٩٧ في مشروع التنقيب عن النفط في صفين من هذه الحقل بالاشتراك مع شركة "توتال ألفا" الفرنسية بـ ٤٠ % وشركة "بيتروناس" الماليزية بنسبة ٣٠ %. ويعتبر حقل "فارس الجنوبي" واحدا من اكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم. كما قعت شركة "غازبروم" الروسية ووزارة النفط الإيرانية في ١٣ يوليو ٢٠٠٨ في طهران مذكرة تفاهم لتطوير التعاون المشترك في مجالي النفط والغاز، واتفق الطرفان على تشكيل مؤسسة مشتركة للتنقيب واستغلال الحقول النفطية ومكامن الغاز، وتوريد الغاز الروسي إلى المناطق الشمالية من إيران بعد توقيع عقود طويلة الأمد في هذا المجال. كما

اتفق البلدان على مشاركة شركة "غازبروم" الروسية في تنفيذ مشروع بناء خط أنابيب الغاز "إيران–باكستان–الهند".

هذ إلى جانب مشروعات مستقبلية عدة ومنها المشروع الذي تم الاتفاق عليه بين شركة "غازبروم" الروسية وشركة " Qatar Liquefied Gaz Company Limited" القطرية و" شركة النفط الايرانية الوطنية" لإنشاء مؤسسة مشتركة خاصة باستخراج الغاز في إيران وتسييله بقطر. وستقوم المؤسسة المشتركة بإنشاء خط انابيب الغاز من حقل الغاز "فارس الجنوبي" الايراني الى منطقة رأس لفان القطرية. وسيحصل كل من المؤسسين على حصة ٣٠ % من المشروع ، وستعود حصة ١٠% الى شركة تتولى تسويق الغاز.

ثالثها: إنشاء منتدى للدول المصدرة للغاز، بمبادرة من روسيا وإيران وقطر، حيث يمتلك ثلاثتهم ٦٠% من إحتياطيات الغاز العالمية، وذلك بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، الأمر الذى يسهم فى بلورة سوق عالمي للغاز ويسهم فى تحقيق الاستقرار العالمى فى هذا الخصوص، حيث يستأثر أعضاء المنظمة الأثنى عشر بأكثر من ٥٠% من الانتاج العالمى للغاز، و٨٠% من إجمالى الاحتياطى العالمى المؤكد له. وقد تم الإعلان عن قيام المنظمة وتوقيع الميثاق الخاص بها فى ختام منتدى الدول المصدرة للغاز في موسكو في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨، وتم اختيار الدوحة مقراً للمنظمة الوليدة.

(٣) <u>التعاون العسكرى:</u>

تعتبر إيران سوق رئيسى للسلاح بالنسبة لروسيا، حيث تأتي في المرتبة الثالثة كأكبر مستورد للسلاح الروسي بعد الصين والهند، وتعتبر شركة "روسبورون إكسبورت"، التى تملكها الدولة الروسية، هي الشريك الأساسى لطهران في مجال التسلح.

وقد بدأ التعاون العسكرى بين البلدين فى عام ١٩٨٩ عندما تم توقيع عقد توريد بعض الأسلحة السوفيتية إلى إيران. وفى عام ١٩٩١ وقعت موسكو وطهران مجموعة من

العقود بلغت قيمتها ٩,٧ مليار دولار. وخلال الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٤ قامت روسيا بتوريد ما قيمته ٤ مليار دولار من الأسلحة لإيران، وتضمن ذلك مقاتلات ميج – ٢٩، وقاذفات سوخوى – ٢٤، وثلاث غواصات، وكتائب صاروخية، كما تم بناء معامل لصناعة الدبابات والمدرعات والصواريخ المضادة للدبابات.

إلا إن الضغوط الشديدة التى مارستها الولايات المتحدة الامريكية على روسيا لوقف تعاونها العسكرى مع إيران، دفعت روسيا إلى توقيع اتفاق سري بين رئيس الوزراء الروسي–آنذاك– فيكتور تشرنوميردين وآل جور نائب الرئيس الأمريكي فى عام ١٩٩٥ يقضي بتوقف موسكو عن تزويد إيران بأي أسلحة تقليدية متطورة بدءاً من عام ٢٠٠٠. ولكن على عكس ما كان متفق عليه وما كانت تتوقعه وتأمله واشنطن فقد شهدت العلاقات الروسية الإيرانية تطوراً مطرداً على الصعيدين العسكري والاستراتيجي منذ عام ٢٠٠٠.

ففى ديسمبر ٢٠٠٠ قام وزير الدفاع الروسي بزيارة إيران فى أول زيارة من نوعها منذ الثورة الإسلامية معلناً استئناف التعاون العسكري بين البلدين، وهو ما مثل خرقاً صريحاً لاتفاق تشرنوميردين – آل جور. ورغم الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة والانتقادات الحادة التى وجهتها لموسكو إلا أن هذا لم يثنى روسيا عن عزمها. وجاءت زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي لموسكو فى مارس ٢٠٠١ لتؤكد عمق العلاقات بين البلدين وثبات التوجه الروسي نحو تعزيز التعاون العسكري والاستراتيجي مع إيران.

هذا، وقد تم الإعداد لعقود وصفقات جديدة من الأسلحة الروسية لإيران تقدر بـ ٧ مليار دولار، وتتضمن بيع إيران أنواع حديثة من الدبابات والغواصات والمقاتلات ومنظومات الدفاعات المضادة للأهداف الجوية بعيدة المدى، إضافة إلى تحديث ما بحوزتها من أسلحة سوفيتية الصنع، وتدريب العسكريين الايرانيين فى الاكاديميات الروسية. وتضمن ذلك صفقة إمداد إيران بالمجمعات الصاروخية المضادة للطائرات (تور – م ١) الاقل تطورا من "اس ٣٠٠"، والتى تبلغ قيمتها ٧٠٠ مليون دولار وتم توريدها عام ٢٠٠٧. هذا إلى جانب ثمانية صهاريج جوية لتزويد الطائرات الايرانية بالوقود إبان التحليق، وتحديث طائرات الانقضاض "سو . ٢٤" والدبابات "تي . ٧٢" والمقاتلات "ميج . ٢٩".

كما تم توقيع صفقة عام ٢٠٠٧ تتعلق بإمداد إيران بحوالى ٤٠ إلى ٦٠ منظومة من صواريخ "اس-٣٠٠" كأسلحة دفاعية مقابل ١٠٠ مليون دولار، وهي قادرة على تدمير الأهداف الجوية للعدو على ارتفاعات قصوى تصل إلى ٣٠ كيلومترا، وبمدى يصل إلى ١٥٠ – ٢٠٠ كم، علاوة على أن الرادار الخاص بهذه المنظومة قادر على تحديد عشرات الأهداف وإطلاق الصواريخ باتجاهها في الوقت نفسه. كما تتمتع هذه المنظومة الصاروخية، بقدرتها على تدمير الصواريخ المجنحة والبالستية، التي يصعب اكتشافها، وكذلك جميع أنواع الطائرات والمروحيات. وهى افضل بكثير من نظيرتها الامريكية "باتريوت" المعروفة بكثرتها وشهرتها العالية في منطقة الشرق الاوسط، ولذا فقد أثارت الصفقة قلق اسرائيل الشديد. وقد تردد فى ديسمبر ٢٠٠٨ أن روسيا قد بدأت بالفعل فى تسليم إيران أنظمة "اس-٣٠٠"، فى حين نفت روسيا ذلك.

ويمكن تفسير النمو المطرد فى التعاون العسكري بين البلدين فى ضوء مجموعة من الاعتبارات. أهمها رغبة روسيا فى استعادة مكانتها فى سوق السلاح وزيادة حصتها فى هذا السوق وذلك بالنظر إلى ما تمثله عائدات تجارة السلاح من مورد لا غنى عنه بالنسبة لروسيا خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية مؤخراً. وقد أشار الرئيس الروسى السابق بوتين إلى ذلك صراحة حين أشاد بثمار التعاون العسكرى بين روسيا وعدد من الدول منها إيران حيث بلغت مبيعات الأسلحة الروسية ٥ر٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨ لتحتل روسيا المرتبة الثانية عالمياً بين مصدرى السلاح بعد الولايات المتحدة. وتسعى روسيا إلى زيادة قيمة مبيعاتها وفتح أسواق جديدة. من ناحية أخرى، تعتبر روسيا هى المصدر الأساسى المتاح لأيران للحصول على الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية فى ظل الحظر المفروض عليها من الولايات المتحدة وأوربا.

وتؤكد روسيا دوماً أن تعاونها العسكرى مع إيران ليس موجهاً ضد أى طرف ثالث، وأنه لتعزيز القدرات الدفاعية لإيران. وأن روسيا تساعد إيران فى تحديث آليتها العسكرية لمواجهة التهديدات المختلفة التى تواجهها. هذا فضلاً عن أن إيران لا تتصدر قائمة الدول الأكثر انفاقاً على مشتريات الأسلحة فى المنطقة. وإنه وفقاً لبعض التقارير الأمريكية ذاتها فإن حجم مشتريات إيران من الأسلحة أقل من مشتريات اسرائيل والكويت والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. فعلى سبيل المثال، بلغ حجم الانفاق العسكرى للمملكة

العربية السعودية ٣٣,٣٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧ ، والامارات العربية المتحدة ما يزيد عن ١٠ مليار دولار، فى حين بلغ حجم الإنفاق العسكرى الإيرانى ٧,١٦ مليار دولار فى نفس العام.

(٤) <u>الشراكة الإستراتيجية ضمن الأطر الإقليمية:</u>

أ. التعاون فى إطار منظمة شنجهاى:

ترجع المنظمة بجذورها إلى عام ١٩٩٦ عندما بدأت خمس دول من أعضائها فى عقد اجتماعات دورية فى إطار ما عُرف بمجموعة شنجهاى، ثم أنضمت أوزبكستان إلى اجتماعاتها عام ٢٠٠٠. وفى ١٥ يونيو ٢٠٠١ تم الإعلان عن تأسيس منظمة شنجهاى للتعاون، والتى تضم الصين وكازاخستان وقرجيزستان وروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان. وقبلت المنظمة منغوليا كمراقب فى عام ٢٠٠٤، كما تم قبول باكستان وايران والهند كمراقب فى عام ٢٠٠٥.

وتعد المنظمة منتدى للتعاون والتنسيق الأمنى بين روسيا وإيران إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء والمراقبين وذلك حول عدد من التهديدات والتحديات الأمنية المشتركة وفى مقدمتها: الارهاب، وتجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة والذخائر والمتفجرات، والجريمة المنظمة. وتعقد المنظمة اجتماعات دورية على مستوى وزراء الخارجية ومستوى القمة. وفى هذا الاطار تقوم المنظمة بتنظيم تدريبات على مكافحة الإرهاب "مهمة السلام" التي أجريت لأول مرة في عام ٢٠٠٧، وتم الاتفاق على إجرائها مرة واحدة كل عامين.

وتتطابق رؤى روسيا وإيران من قضية الارهاب إلى حد بعيد. فروسيا ترى فى الإرهاب تهديداً عالمياً يجب أن تتضافر لمقاومته والقضاء عليه كل دول العالم. إلا أن رؤيتها لمعالجة ظاهرة الإرهاب تختلف جذرياً عن نظيرتها الأمريكية أو حتى الأوربية، وذلك على النحو التالى:

- من ناحية تدرك روسيا إن القضاء على الارهاب لن يكون "بالحرب" ولكن بالتعاون الجاد بين أجهزة الاستخبارات واكتشاف مصادر تمويله وقطع دابرها. وقد استحدث

الرئيس بوتين منصب ممثل الرئيس الخاص لشؤون التعاون الدولي في مكافحة الارهاب الذى يشغله أناتولي سافونوف إيماناً بأهمية التعاون بين الدول وتضافر الجهود لمواجهة الارهاب. وكان تأكيد القيادة الروسية على أن مكافحة هذا "الشر" بفعالية ونجاح تتطلب توحيد الجهود وتعلم التحدث بلغة واحدة والتخلي عن سياسة الكيل بمكيالين في تعريف الارهاب.

- إن مكافحة الارهاب لابد وأن يأتى فى إطار الشرعية الدولية، ويجب أن تقوم الأمم المتحدة بالدور الرئيسى فى هذا الخصوص. فقد أكد وزير الدفاع الروسي (السابق) سيرجي إيفانوف في كلمته في اختتام المؤتمر الدولي الثالث برعاية مجلس روسيا – الناتو حول "دور العسكريين في مكافحة الارهاب" بأن على الأمم المتحدة أن تؤدي دور منظم ومنسق الجهود الرامية الى مكافحة الارهاب الدولي. وأن الانتقال الى أعمال أحادية الجانب في مكافحة الارهاب يمكن أن يعني انهيار التحالف المناهض للارهاب. وأن أية أعمال من جانب الدول والمنظمات الدولية ضد الارهاب بما في ذلك الأعمال العسكرية يجب أن تقوم على مبادئ وأعراف القانون الدولي وأن تناسب الأخطار وأن تختبر اختبارا دقيقا من حيث عواقبها.
- أن تكون مكافحة الارهاب متسقة مع احترام حقوق الانسان. فقد أكد الرئيس بوتين أن مكافحة الارهاب لا يمكن أن تكون حجة لتقييد حقوق الانسان ولعرقلة التواصل بين الشعوب.
- إلا إن الاختلاف الجوهرى بين روسيا والولايات المتحدة وأوربا فيما يتعلق بملف الارهاب يكمن فى أن روسيا لا ترى فى إيران راعياً للإرهاب، وان إثبات تورط أي دولة فى دعم الأنشطة الإرهابية هو مسئولية الأمم المتحدة وليس أى دولة فى العالم منفردة. كذلك، وعلى حين تدرج الولايات المتحدة كل من حزب الله فى لبنان ومنظمة حماس بفلسطين ضمن قوائمها للمنظمات الارهابية، لا تعتبرهما روسيا كذلك. وقد رحبت روسيا بحكومة حماس واستقبلت خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة مرات عدة فى موسكو منذ فوز حماس بالانتخابات البرلمانية.

على ضوء المنطلقات السابقة أيدت روسيا الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الارهاب بما في ذلك التدابير الخاصة بمنع جمع الأموال لتمويل النشاط الإرهابي. كذلك، استطاع بوتين بذكاء أن يربط ما يجرى فى الشيشان بظاهرة الارهاب ويحظى بتفهم الدول الاسلامية والعربية ومنها إيران للموقف الروسى من القضية الشيشانية والذى يرفض تماماً إجراء أى مباحثات مع القادة الشيشانيين المنشقين والذين يعتبرهم الكرملين "ارهابيون".

ب. التنسيق فى إطار منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة بحر قزوين:

ظل الوضع القانونى لبحر قزوين مستقراً على مدى ما يزيد عن قرناً من الزمان منذ توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين روسيا وإيران عام ١٨٨١، والتى تم بمقتضاها تقسيم البحر بين البلدين وفقاً للخط المعروف بـ "أستارا – حسانجلو"، ووفقاً لمبدأ الخط الوسط حيث تعاملت الدولتان مع بحر قزوين على إنه بحيرة. وقد تم تأكيد إلتزام البلدين بالاتفاقية بعد قيام الاتحاد السوفيتى وذلك فى عامى ١٩٢٠ و١٩٤٠. كما تم الاتفاق بين البلدين على تجريد البحر من السلاح وعدم إنشاء قواعد بحرية به، ووقعت البلدان إتفاقيات إضافية أعوام ١٩٢٧، و١٩٥٧، و١٩٦٣، و١٩٧٢، و١٩٨٠ لتنظيم الملاحة والتجارة فى منطقة بحر قزوين.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى برز الخلاف حول تحديد الوضع القانونى لبحر قزوين وتقاسم ثرواته حيث ظهرت ثلاث دولة مستقلة عن الاتحاد السوفيتى مطلة على البحر إلى جانب روسيا ولإيران، وهى: كازاخستان، وتركمانستان، وأذربيجان. وعلى حين تتفق الدول الخمس أن التقسيم الجديد لثروات البحر يجب أن يكون بمقتضى الاتفاق فيما بينهم وليس بمقتضى قواعد القانون الدولى المعمول بها فى حالة المياة الإقليمية للبحار، فإنها تختلف حول مضمون هذا التقسيم. فقد رفضت إيران مقترح كل من كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان والذى يقضى بتقسيم البحر على أساس نسبة امتداد كل دولة على شواطئ البحر (١٩% لروسيا، ١٣% لإيران، ٢٧% لكازاخستان، ٢٣% لتركمانستان، و١٨% لأذربيجان)، كما رفضت الاتفاقات الثنائية التى أبرمتها روسيا مع كل من كازاخستان وأذربيجان، وتلك التى أُبرمت بين كازاخستان وأذربيجان، والتى تم بمقتضاها

الاتفاق على تقسيم البحر وفقاً لشواطئها الممتدة عليه، وتعنى ضمناً تأييد روسيا لموقف الدولتين فيما يتعلق بإقتسام ثروات البحر، وتصر إيران على ضرورة تقسيم البحر وثرواته إلى قطاعات متساوية بنسبة ٢٠% لكل دولة، أو إبقاء البحر ملكية مشتركة بين دوله ويخضع للاستغلال المشترك.

ورغم هذا الخلاف فى الرؤى فإن الدول الخمس استطاعت تطوير الحوار من خلال عقد لقاءات قمة لتقريب وجهات النظر، والتى عقدت أولها في أبريل ٢٠٠٢ في عشق أباد، وثانيها فى طهران فى أكتوبر ٢٠٠٧، وحضرها الرئيس فلاديمير بوتين فى أول زيارة له لإيران كما سبقت الإشارة، وتم التأكيد خلالها على أن الوضع القانوني للبحر سيتم تحديده بمعاهدة بين تلك الدول يتم تبنيها بإجماع الدول المطلة على البحر، كما تم الإعلان عن تأسيس منظمة للتعاون الاقتصادي لمنطقة بحر قزوين.

ثالثاً: أثر التعاون الروسى الإيرانى على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة:

أثار التعاون العسكرى وكذلك التقنى فى مجال الطاقة النووية بين روسيا وإيران تحفظات عدة، ليس فقط لدى اسرائيل ولكن من جانب دول الخليج العربى وعدد من الدول العربية الأخرى، والتى تخوفت من أن يؤدى إمداد روسيا لإيران بتقنيات عسكرية متقدمة إلى تنامى القدرات العسكرية الإيرانية إلى حد الإخلال بتوازن القوى الإقليمى فى منطقة الخليج بل ومنطقة الشرق الأوسط عامة. خاصة وأن دول الخليج تعاني من اختلال هيكلي كبير على مستوى نظام التسلح فيها. وتحديداً فى قدراتها الصاروخية مقارنة بما لديها في مجالات التسلح الأخرى، فى ظل امتناع الولايات المتحدة والدول الغربية تقليديا عن تزويد الدول العربية عامة بقدرات صاروخية ضاربة. فأبعد صاروخ لدى دول الخليج، وفقاً لبعض المصادر، هو الصاروخ (CSS-2) الصيني الذي يبلغ مداه ٢٤٠٠ كيلومتر، وتمتلكه المملكة العربية السعودية منذ العام ١٩٨٨. هذا فى حين نجحت إيران بالتعاون مع كل من روسيا والصين في تطوير قدراتها الصاروخية الباليستية على نحو ملحوظ.

إلا إن إيران وروسيا تؤكدان على أن التعاون العسكرى الروسى الإيرانى لم ولن يؤثر على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة لعدة اعتبارات:

أولها، أن روسيا لا تزود إيران أو غيرها من دول المنطقة بأى أسلحة هجومية وإنما بأسلحة دفاعية لا تؤثر على ميزان القوى الإقليمى. وقد أكد الرئيس الروسي السابق بوتين هذا بقوله: "إن روسيا ستمضي قدماً فى بيع أسلحة دفاعية لإيران، وأن لإيران الحق فى ضمان قدراتها الدفاعية وأمنها. وأن التعاون العسكري بينهما هو مجرد تعاون بين شريكين ولا يستهدف طرف ثالث، وإنه لخدمة أهداف دفاعية بحتة". وأكده أيضاً فالنتين سوبوليف نائب أمين مجلس الأمن القومي الروسي، خلال زيارته لطهران فى أبريل ٢٠٠٨، بقوله" لقد ناقشنا مواضيع عدة في مجال الطاقة النووية الإيرانية والتعاون الفني والعسكري مع إيران. وهي ليست موجهة ضد أي طرف ثالث، وسنسلم ما تبقي من معدات خاصة بمفاعل بوشهر في الوقت المحدد". بل إن الكسندر فومين نائب رئيس الوكالة الفيدرالية الروسية للتعاون الفني العسكري ذهب إلى أبعد من هذا حيث رأى "إن للتعاون الفني العسكري بين روسيا وإيران تأثيرا ايجابيا على الاستقرار في هذه المنطقة. وقال فومين "لقد طورنا هذا التعاون وسوف نواصل السير في هذا الاتجاه .. الأمن في هذه المنطقة يعتمد على ذلك بدرجة كبيرة". وهو ذات المعنى الذى أشار إليه الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى فى ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٠ بقوله: "أن التعاون بين إيران وروسيا هو مطلب مسبق وضرورى لأمن المنطقة وبدونه فإن أوضاع المنطقة لن تكون جيدة".

ثانيها، إن التوازن الاستراتيجى فى المنطقة يجب أن يأخذ فى الاعتبار الترسانة العسكرية الأمريكية الضخمة فى منطقة الخليج، والتى لا قبل لإيران بها، ولا يمكن لهذه الأخيرة التوازن معها مهما عززت من قدراتها العسكرية.

ثالثها، إن تعزيز القدرات الدفاعية الإيرانية قد يبدو أمراً مبرراً خاصة بعد التهديدات الأمريكية والإسرائيلية بتوجيه ضربات إلى إيران. فقد أشارت بعض المصادر إلى قيام أكثر من ١٠٠ طائرة إسرائيلية من طراز إف .١٦ وإف .١٥ بالمشاركة في المناورات التدريبية التي جرت فوق شرق البحر المتوسط واليونان في الأسبوع الأول من يونيو ٢٠٠٨ وركزت علي توجيه ضربات بعيدة المدي فى إشارة واضحة إلى إيران. كما كررت اسرائيل هذه المناورات فى أبريل ٢٠٠٩.

رابعها، ان علاقات طهران بالعواصم الخليجية قد شهدت تحسنا بعد قمة الدوحة فى يناير ٢٠٠٩، التي حضرها الرئيس الإيراني وكبار مستشاريه السياسيين والاقتصاديين. كما وافقت إيران والبحرين فى ديسمبر ٢٠٠٨ على تمديد العمل بالاتفاقية الأمنية بينهما فى مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات وعصابات الإجرام، بعد مضي ٥ أعوام على توقيعها، وقد اعتبر ذلك أحد مؤشرات العلاقات الجيدة بين إيران و البحرين والدول العربية المطلة على الخليج عامة. وفى فبراير ٢٠٠٨ اجتمع محمود أحمدي نجاد الرئيس الإيراني مع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي الذي قام بزيارة رسمية إلى إيران على رأس وفد سياسي وإقتصادي في زيارة هي الأولى لمسؤول إماراتي رفيع المستوى منذ انتصار الثورة الاسلامية في إيران، وبحث الجانبان تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية إلى جانب العمل على إيجاد حل لقضية الجزر الثلاث المتنازع عليها بين البلدين.

خامسها، إن موسكو تنظر إلى التعاون العسكرى ومبيعات الأسلحة سواء لإيران أو غيرها من دول العالم نظرة اقتصادية بحتة. وتسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة ليس انطلاقاً من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية ولكن نظراً لما تمثله عوائدها من مورد هام للدخل القومى. وقد أبدت روسيا استعداداً كاملاً لبيع منظومات متقدمة من الأسلحة والمعدات العسكرية لدول الخليج وغيرها من الدول العربية، ودون أى قيود سياسية أو تقيد برؤية معينة لما يجب أن يكون عليه ميزان القوى فى المنطقة. إلا إنه فى ظل الهيمنة الأمريكية والغربية عموماً على واردات منطقة الخليج من الأسلحة لم يحدث تقدم ملحوظ فى هذا الاطار.

ففى نوفمبر ١٩٩٣ تم ابرام اتفاق دفاعى بين روسيا والكويت لمدة عشر سنوات تضمن اجراء مشاورات منتظمة بين وزارتى الدفاع فى البلدين، واجراء مناورات عسكرية مشتركة فى الخليج العربى، وعقد صفقات أسلحة وتدريب الكوادر العسكرية الكويتية. كما تضمن النص على التزام روسيا بمساعدة الكويت فى ازالة الخطر الذى يهدد سيادته واستقلاله ووحدة اراضيه ورد العدوان عنه. وفى هذا الاطار تعاقدت روسيا مع الكويت فى نوفمبر ١٩٩٣ على صفقات أسلحة تقدر قيمتها بـ ٧٦٠ مليون دولار. كما أجريت مناورات بحرية روسية كويتية لمدة ١٢ يوماً وذلك فى ديسمبر ١٩٩٣. واذا كان هذا

الاتفاق ذا أهمية اقتصادية لروسيا فإنه كان ذو أهمية أمنية للكويت فى حينه باعتباره كان رسالة موجهة إلى بغداد بأن القوى الكبرى فى العالم تحمى الكويت بما فيها روسيا الحليف التقليدى للعراق آنذاك.

وعقب وصول بوتين إلى السلطة استمر التوجه الروسى نحو تطوير التعاون العسكرى مع دول الخليج مع التركيز على تنشيط تجارة السلاح. فى هذا الاطار قامت روسيا بإمداد الكويت بما قيمته ٩ ملايين دولار، من الأسلحة اليدوية الخفيفة (الرشاشات)، وسيارات نقل الجنود المدرعة من نوع BMP، وجهاز إطلاق الصواريخ من طراز سميرش. كما ترسل روسيا ٢٠ خبيراً- مدنياً وعسكرياً- سنوياً لتدريب الكويتيين على استعمال الأسلحة، وصيانة الأجهزة روسية الصنع.

كذلك، تقدمت روسيا بعرض إلى كل من الامارات وقطر يتضمن امداد الدولتين بأنظمة الصواريخ (أ س ٣٠٠ و أ س ٤٠٠) القادرة على اعتراض صواريخ كروز أو الصواريخ المسماه بصواريخ المسرح والتى لها طابع تكتيكى وذلك خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وقد اعلنت الدولتان اهتمامهما بالعرض الروسى. كما عقدت روسيا والمملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٨ اتفاقية تعاون في المجال العسكري التقني.

خلاصة القول، إن مبيعات السلاح الروسية إلى إيران لا ترتبط من، وجهة النظر الروسية، برؤية لميزان القوى الإقليمى وليس سعياً للتأثير فيه لصالح طرف دون أخر. وإذا كانت روسيا قد أبدت استعدادا واضحا لدفع التعاون العسكرى مع دول الخليج قدما وإمدادها بما تحتاجه من الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، فإنه بقى علي دول الخليج أن تتفهم معطيات هذا التعاون، وأن تقتنص الفرصة السانحة لتطوير منظوماتنا الدفاعية على النحو الذى يعزز توازن القوى لصالحها.

ورغم إن هذه الحجج تبدو مقنعة ومنطقية إلا إن التعاون الروسى الإيرانى يعزز دون شك القدرات الإيرانية ومكانتها الأقليمية فى مواجهة دول الجوار العربية على وجه الخصوص، وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات:

أولها، إن تعزيز القدرات العسكرية حتى ولو بأسلحة دفاعية سوف يجعل من إيران قوة من الصعب الاستهانة بها أو اختراق دائرة أمنها بالهجوم عليها، وذلك بالنظر إلى

الخسائر التى يمكن أن تلحقها بالخصم والتى تعتبر عالية من وجهة نظره. وهو ما أطلق عليه شارل ديجول فى الستينات من القرن العشرين "الردع النسبى Proportional Deterrence"، عندما طور قدرات نووية خاصة بفرنسا، إنطلاقاً من أن القدرات النووية الفرنسية وإن كانت لا تمكن فرنسا من تدمير الاتحاد السوفيتى بالكامل إلا إن الضرر الذى ستلحقه فرنسا به أعلى تكلفة من العائد المتحقق من الهجوم السوفيتى على دولة مثل فرنسا، الأمر الذى يكفل ردع الاتحاد السوفيتى بالقدرات الفرنسية ودون مساعدة من الولايات المتحدة. وبنفس المنطق فإن إمتلاك إيران لمنظومة "اس ٣٠٠" سيجعل اسرائيل أو حتى الولايات المتحدة تفكر ملياً قبل الهجوم عليها.

أما عن امتلاك اسرائيل للسلاح النووى فمن الثابت إنه ليس سلاح قتالي بالمعنى التقليدى، فمنذ اختراع الولايات المتحدة للقنبلة النووية ورغم ما شهده من تطوير من حيث القدرة التدميرية وتقليص حجم القنبلة فإنه لم يستخدم إلا مرتين فقط وكان ذلك من قبل الولايات المتحدة فى ٦ و٩ أغسطس ١٩٤٥ على هيروشيما وناجازاكي. ومنذ ذلك الحين لم يستخدم السلاح النووي ولم تستخدمه الولايات المتحدة ذاتها فى حروبها اللاحقة. ومن ثم يظل التوزان التقليدى هو الأهم.

ثانيها، إن امتلاك التكنولوجيا النووية حتى ولو للاستخدامات السلمية أمراً يضيف إلى القدرات الشاملة والمكانة الدولية لأي دولة، ويرتقى بها إلى مصاف الدول "الفاعلة" دولياً أو على الأقل إقليمياً ويكسبها تأثيراً واستقلالية نسبية فى قرارها. ولذا كان حرص العديد من الدول على امتلاك مثل هذه التكنولوجيا النووية بغض النظر عن تحويلها للاستخدام العسكري أم لا، فبمجرد امتلاك هذه التكنولوجيا وامتلاك "القدرة" على توظيفها للاستخدامات العسكرية حتى ولو لم تقم الدولة بذلك فعلاً كما هو الحال بالنسبة لليابان وألمانيا يجعل من الصعب تجاهل إرادتها أو الاعتداء على مصالحها.

وفى هذا يكمن التخوف من البرنامج النووى الإيرانى الذى سيضيف دون شك الكثير للقدرات الإيرانية الشاملة حتى ولو توقفت به إيران عند الاستخدامات السلمية كما تؤكد دائماً. لاسيما وأن هناك إرادة واضحة لدى إيران لأن تصبح فاعل إقليمى أساسى ذات ثقل. والمتتبع للسلوك الإيرانى تجاه قضايا المنطقة خاصة ما يجرى فى الأراضى

الفلسطينية ولبنان يدرك هذا جيداً. ويفسر ذلك قلق عدد من الدول الإقليمية الكبرى مثل باكستان والسعودية ومصر من تنامى القدرات النووية الإيرانية ليس لتهديدها المباشر على أمنها القومى بقدر ما تمثله من تهديد لمكانتها الإقليمية ودورها فى المنطقة وعلى صعيد العالم الاسلامى. على صعيد أخر، فإن الولايات المتحدة سوف تستغل دون شك مخاوف الدول العربية هذه لتبرير استمرار تواجدها العسكرى المكثف فى منطقة الخليج العربى.

هذه المخاوف دفعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى التفكير فى تطوير عدد من مشاريع الطاقة النووية المقترحة وإمكانية أن تكون روسيا الشريك الأساسى فى تنفيذها، وذلك على غرار التعاون الروسى مع إيران. وقد أعلن مجلس التعاون الخليجي عن رغبته هذه فى تطوير برنامج نووي للاستخدامات السلمية.

ومن جانبها تؤيد روسيا امتلاك دول الخليج العربي للطاقة النووية للأغراض السلمية وأعربت عن استعدادها الكامل لتطوير التعاون فى هذا المجال. وكان ذلك من بين المجالات التي تم بحثها خلال زيارة الرئيس بوتين للمملكة العربية السعودية فى فبراير ٢٠٠٧. وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف فى فبراير ٢٠٠٧ على "تأييد بلاده لحق دول الخليج فى الحصول على الطاقة النووية لأغراض سلمية" خاصة وأنهم أعضاء فى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

ويأتي هذا متسقاً مع التوجه العام للسياسة الروسية فيما يتعلق بنشر التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، حيث تنظر روسيا نظرة اقتصادية بحتة لهذا الأمر وتعتبرها "صفقة" ولا تضع أي قيود سياسية على التعاون مع أي دولة فى هذا المجال طالما تم ذلك علناً وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان الرئيس بوتين قد اقترح فى يناير ٢٠٠٧ إنشاء شبكة من مراكز التخصيب ومعالجة الوقود تحت مراقبة دولية بهدف إتاحة الفرصة أمام الدول النامية للحصول على الطاقة النووية دون إثارة تخوف أو معارضة من جانب القوي الكبري لاسيما الولايات المتحدة.

لاشك إن روسيا معنية لدرجة كبيرة بالاستقرار فى منطقة الخليج وذلك بالنظر إلى مصالحها الحيوية فى المنطقة، إلى جانب التطلع الروسي للاستفادة من السوق والاستثمارات الخليجية الهائلة، وكذلك تسويق التكنولوجيا الروسية فى المجالات المختلفة.

وتدرك روسيا من خلال قراءة صائبة للواقع فى منطقة الخليج العربي أن حفظ الأمن والاستقرار بالمنطقة رهناً بإرادة مجموعة من الفاعلين فى الأقليم وخارجه، وأن التوافق والتفاهم بين هؤلاء الفاعلين هو العامل الحاسم فى تحقيق الاستقرار الإقليمى. ولذا فإن تطوير نظام للأمن الجماعي هو الصيغة الأمثل لضمان أمن الخليج العربي من وجهة النظر الروسية، وذلك على غرار تجارب أخري مثل مجموعة شنجهاى. وتختلف الرؤية الروسية فى هذا الخصوص تماماً عن رؤية دول كبري أخري والتى ترى فى العلاقات والتفاهمات الثنائية بينها وبين دول الخليج العامل الأهم فى تحقيق الاستقرار من عدمه فى المنطقة.

وقد أكدت وزارة الخارجية الروسية هذه الرؤية فى أكثر من مناسبة. فقد دعا وزير الخارجية الروسي (السابق) إيجور إيفانوف خلال جولة له في منطقة الخليج فى نوفمبر ٢٠٠٠ إلى إقامة منظومة أمنية إقليمية في منطقة الخليج تضم دول مجلس التعاون الست إلى جانب العراق "وجيرانه"، وتتضمن إجراءات لبناء الثقة وتأخذ فى الاعتبار مصالح كافة الدول فى المنطقة، وأبدي استعداد روسيا للوساطة فى هذا الشأن.

كما أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية الكسندر ياكوفينكو فى يونيو ٢٠٠٤ أن روسيا "تقترح صياغة خطة أمن جماعي فى منطقة الخليج العربي ثم نشرها فى منطقة الشرق الأوسط .....". تلى ذلك مباشرة دعوة وزير الخارجية الروسي سيرجى لافروف إلى صياغة تصور للأمن الجماعي فى منطقة الخليج وذلك فى كلمته التى ألقاها فى اجتماع مجلس روسيا الناتو فى اسطنبول فى يونيو ٢٠٠٤.

ويظل التقدم نحو إيجاد صيغة ما للأمن الجماعى فى المنطقة رهناً بإرادة الفاعلين من دول الخليج العربى ورؤيتهم لإيران وآفاق التفاهم معها من ناحية، وخطوات تطمينية حقيقية وجادة تتخذها إيران من ناحية أخرى.

إن منطقتنا العربية مقبلة على مرحلة جديدة تشهد فيها توزانات القوى تغيراً ملحوظاً وهناك إرادة إيرانية حقيقية يتم ترجمتها إلى سياسات فعلية تهدف إلى ممارسة دور مفصلى وفاعل فى القضايا العربية المختلفة باعتبارها قضايا "إسلامية" تهم العالم الاسلامى ككل. وبين محاولات إذابة المنطقة العربية فى كلاً إسلامى من ناحية، وأخر شرق أوسطى من ناحية أخرى، تبرز الحاجة الماسة إلى بلورة رؤية عربية خالصة لمستقبل منطقتنا وإلا جاوزتنا الأحداث وفقدنا إرادتنا وهويتنا.

الفصل الخامس

التعاون الروسى الإيرانى

وأثره على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة

على مدى سبعة عقود كانت الاعتبارات الأيديولوجية هى الحاكمة لعلاقات روسيا وسياستها الخارجية، فقامت السياسة الروسية فى إطار الاتحاد السوفيتى على مساندة حركات التحرر الوطنى والحركات الثورية، ثم النظم الراديكالية المتولدة عن هذه الحركات، وكذلك تأييد ودعم الأحزاب الشيوعية سواء أكانت فى الحكم أم فى المعارضة. الأمر الذى أعاق تطوير علاقات الاتحاد السوفيتى مع عدد من الدول ذات النظم التقليدية ومنها إيران.

ومع تولى ميخائيل جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى فى مارس ١٩٨٥، وفى ظل إعادة هيكلة السياسة السوفيتية التى دشنها، وبرنامجه الاصلاحى الداخلى (البيروسترويكا) تحت وطئة التدهور الاقتصادى، تراجعت الاعتبارات الأيديولوجية نسبياً أمام الاعتبارات الاقتصادية كمحدد حاكم للسياسة الخارجية. الأمر الذى سمح ببعض التفاهم والتقارب مع عدد من الدول التى كانت تناصب موسكو العداء ومنها أيضاً أيران.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتى، وانتهاء الحرب الباردة والمواجهة بين القوتين العظميين، أصبحت الاعتبارات والمصالح الاقتصادية هى الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية، وأصبحت السياسية الروسية أكثر برجماتية وسعياً لتحقيق المصالح الروسية على الصعيدين الاقتصادى والأمنى.

وقد ترسخ هذا التوجه فى السياسة الروسية مع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، فى إطار توجه القيادة الروسية لتوظيف السياسة الخارجية بصفة عامة لخدمة متطلبات نمو الاقتصادى الروسى وإزدهاره. فشهدت السياسة الروسية تفعيلاً ملحوظاً بعد عقداً من التخبط والسكون خلال التسعينات، وعادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً وتتخذ مواقفاً واضحة فى العديد من القضايا الدولية والاقليمية ساعدها فى ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية ولديها القدرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة، وانتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية فى سياستها الخارجية.

ويعتبر التعاون الاستراتيجى الروسى الإيرانى نموذجاً واضحاً لهذا التحول فى السياسة الروسية. حيث يمكن تفهم التطور الحادث فى العلاقات الروسية الإيرانية على

ضوء العائد المباشر للتعاون بينهما والذى يخدم المصلحة الوطنية لكلا البلدين كما حددتها القيادة السياسية بها.

فقد تضافرت مجموعة من العوامل التى دفعت بالعلاقات الروسية الإيرانية نحو مزيد من التقارب والتعاون. ويأتى فى مقدمتها العوامل الاقتصادية، المتمثلة فى العائد المجدى لصفقة بوشهر، وكون إيران سوقاً للأسلحة والمعدات العسكرية الروسية، والاهتمامات والمصالح المشتركة بين البلدين فى استغلال ثروات بحر قزوين من النفط والغاز. إلى جانب كون إيران شريك تجارى هام بالنسبة لروسيا. فقد بلغ حجم التبادل التجارى بينهما حوالي ٣.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨، مقارنة بحوالى ٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤، ومليار دولار فقط عام ٢٠٠١، الأمر الذى يشير إلى النمو المضطرد فى التبادل التجارى بين البلدين.

يضاف إلى هذا الاعتبارات الأمنية حيث أهمية التعاون بين البلدين لمحاصرة تنامى ظاهرة الارهاب فى آسيا الوسطى وتطويق الصراعات فى منطقة القوقاز وعلى رأسها الحرب الأهلية فى طاجيكستان فى النصف الأول من التسعينات، والشيشان، وناجورنو كاراباخ وغيرها. كما ترى القيادة الروسية فى توثيق الروابط مع إيران نوعاً من الرد على توسيع حلف شمال الأطلنطى. وعلى الجانب الإيرانى، كان توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية والتدهور الحاد فى العلاقة بين طهران والدول الأوربية عقب استدعاء الأخيرة لسفرائها فى طهران بعد صدور قرار محكمة برلين الذى يدين القيادة الإيرانية بالضلوع فى اغتيال أكراد إيرانيين معارضين فى برلين عام ١٩٩٢ فيما عُرف بقضية ميكونوس، عاملاً أساسياً فى تهيئة الفرصة لروسيا لملء الفراغ الناجم عن انسحاب الولايات المتحدة والدول الغربية، ولم يُتح بديلاً أخر أمام إيران سوى اللجوء إلى روسيا طلباً للأسلحة والدعم التكنولوجى فى مجال الطاقة النووية. كل هذه العوامل أدت إلى تطور التعاون الروسى الإيرانى على نحو غير مسبوق.

أولاً: تطور العلاقات الروسية الإيرانية فى فترة ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتى:

اتسمت العلاقات الروسية الإيرانية على مر تاريخها بالتفاعلية نتيجة الجوار المباشر بينهما، وإن غلب عليها التوتر والصدام. فقد جاءت المواجهة الروسية الإيرانية الأولى فى إطار المد القيصرى الروسى جنوباً حيث قامت روسيا عام ١٨٠٠ بالاستيلاء على جزء من الدولة الإيرانية التى أقامها محمد خان قاجار عام ١٧٩٥ وهذا الجزء هو جمهورية جورجيا الحالية. واندلعت على إثر ذلك مواجهة بين روسيا وإيران عام ١٨٠٧، وهُزم فيها القاجاريون، وأبرموا معاهدة جولستان مع روسيا القيصرية عام ١٨١٣، والتى أقروا فيها تخليهم عن نفوذهم فى القوقاز والقبول بوجود الأسطول الروسى فقط فى بحر قزوين.

ثم كانت الهزيمة الثانية لإيران القاجارية من جانب روسيا فى الحرب التى حدثت بينهما خلال الفترة من ١٨٢٦ – ١٨٢٨، ووقع البلدان على إثرها معاهدة تركمانشاه التى أخذت روسيا بمقتضاها أرمينيا الحالية ومعظم أذربيجان اللتان كانتا جزءاً من إيران فى ذلك الوقت.

وفى ٣١ أغسطس ١٩٠٧ وقعت روسيا وبريطانيا اتفاقية تقاسم النفوذ فى إيران حيث تم تقسيم إيران إلى ثلاث مناطق أساسية، المنطقة الشمالية المتاخمة للقوقاز، والمتضمنة العاصمة طهران تحت النفوذ الروسى. المنطقة الجنوبية المتاخمة للهند والمسيطرة على مدخل الخليج العربى وُضعت تحت النفوذ البريطانى، والمنطقة الوسط بين المنطقتين والمتضمنة الخليج نفسه أُعتبرت منطقة عازلة محايدة.

وعقب ثورة ١٩١٧ واتجاه الحكومة البلشفية فى روسيا إلى تصدير الثورة وتشجيع التيارات القومية والانفصالية لاسيما فى دول الجوار وفى مقدمتها إيران، شجعت روسيا قيام دولة مستقلة فى جيلان وسيطرت القوات السوفيتية على شواطئ إيران على بحر قزوين، إلا إنها هذه الدولة لم تصمد طويلاً وسقطت فى عام ١٩٢١ نتيجة التفاهم بين إيران والاتحاد السوفيتى وتوقيع الطرفين معاهدة تعاون فى نفس العام انسحبت بمقتضاه القوات الروسية من الشواطئ الإيرانية.

وخلال الحرب العالمية الثانية، وفى أغسطس ١٩٤١ تدخلت روسيا شمالاً وبريطانيا جنوباً فى إيران وقامت الدولتين بالإطاحة بشاه إيران رضا شاه وتنصيب ابنه محمد رضا بهلوى خلفاً له. وفى عام ١٩٤٢ وبدعم من الاتحاد السوفيتى تم تأسيس حزب "تودة" الشيوعى الإيرانى الأمر الذى أدى إلى توتراً فى العلاقات السوفيتية الإيرانية بدأت تتضح معالمه مطلع الخمسينات حين تصاعد النفوذ الأمريكى فى إيران بعد هزيمة الحركة الوطنية وإسقاط محمد مصدق رئيس الوزراء وعودة الشاه إلى الحكم بدعم أمريكى مباشر. ومع مطلع الستينات انعدم النفوذ السوفيتى أو كاد، وبلغ النفوذ الأمريكى الذروة، فقد بلغ عدد الخبراء والمستشارين الأمريكيين فى إيران أربعين ألفاً من المدنيين والعسكريين.

وعقب قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ في إيران سعت طهران إلى تأكيد استقلالية توجهاتها الخارجية عن القوتين العظميين آنذاك فى إطار شعارها: "ثورة اسلامية، لا شرقية لا غربية". وأعتبر قادة الثورة الإتحاد السوفيتي "الشيطان الثاني" بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبروها "الشيطان الأكبر". ثم تأزمت العلاقات بين موسكو وطهران أكثر بسبب الاجتياح السوفياتي لأفغانستان، والمساعدات العسكرية والاستخباراتية للجيش العراقي في الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، إلى جانب قيام النظام الاسلامى فى إيران بالقضاء على الحزب الشيوعى الإيرانى عام ١٩٨٣، ثم الأعتداء على القنصلية السوفيتية فى أصفهان عام ١٩٨٧ من جانب مهاجرين أفغان واتهم الاتحاد السوفيتى إيران بتدبير الأمر. ورغم مهاجمة السفارة السوفيتية فى طهران وإشعال النار فى حديقة السفارة من جانب متظاهرين محتجين على الدعم السوفيتى للعراق أثناء ما سمى بحرب المدن بالصواريخ بين العراق وإيران. إلا أن القيادة السوفيتية كانت على وعى بالصراع داخل النخبة الإيرانية بين أنصار التطبيع مع الاتحاد السوفيتى وأعدائه ومن ثم أكتفت بإجراءات دبلوماسية وواصلت الحوار مع طهران.

فقد بدأ التحسن النسبى فى العلاقات بين البلدين مع وصول ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة وما أحدثه من إعادة هيكلة لسياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية، والتى تم فى إطارها سحب القوات السوفيتية من أفغانستان. مما هيأ الفرصة لحدوث انفراج ملحوظ فى العلاقات السوفيتية الإيرانية. ففى عام ١٩٨٩ قام وزير الخارجية السوفيتى إدوارد شيفرنادزة بزيارة إيران وألتقى مع هاشمى رافسنجانى رئيس مجلس الشورى الإيرانى، وكذلك آية الله

الخمينى. وكانت زيارة رافسنجانى بوصفه رئيس مجلس الشورى الإيرانى فى نفس العام للاتحاد السوفيتى نقطة تحول حقيقية فى العلاقات السوفيتية الإيرانية حيث انهت الزيارة مرحلة العداء بين البلدين، ومثلت بداية التعاون بين روسيا وإيران، حيث أقر الاتحاد السوفيتى وإيران برنامجاً للتعاون فى المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية.

وقد أخذ التعاون الروسى الإيرانى فى النمو التدريجى خلال حقبة التسعينات إلى أن شهد طفرة منذ تولى فلاديمير بوتين السلطة فى روسيا مطلع عام ٢٠٠٠ على النحو الذى سيلى بيانه تفصيلاً.

ثانياً: مجالات التعاون الروسى الإيرانى:

خلال لقائه بنظيره الإيرانى على هامش اجتماعات قمة الألفية للجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٠، وصف الرئيس الروسى بوتين إيران بأنها "شريك تقليدى مميز لروسيا". وقد مهد هذا اللقاء لزيارة الرئيس الإيرانى محمد خاتمى لموسكو فى مارس ٢٠٠١ والتى أعادت صياغة العلاقات بين البلدين على أسس ثابتة، ووضعت الأطر القانونية والاتفاقات التى تكفل النمو المضطرد فى العلاقات بينهما فى مختلف المجالات.

وقد نجحت زيارة الرئيس فلاديمير بوتين إلى طهران فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٧، والتى كانت الأولى منذ ٦٤ عاما والثانية لزعيم روسي بعد جوزيف ستالين، فى الانتقال بالعلاقات الروسية الإيرانية إلى مستوى التعاون الاستراتيجى. واعتبرها الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد "زيارة تاريخية أدت الى تقوية وانعاش العلاقة بين البلدين على كافة الأصعدة". وأكد نجاد "أن ما يحدث الآن في العالم يضر بالمصالح الروسية، لأن الجانب الروسي يرفض سياسة القطب الواحد وهي نفس السياسة التي يرفضها الجانب الايراني، وهذا ما يجعل ايران وروسيا في خندق واحد".

وتتمثل المجالات الأساسية للتعاون الروسى الإيرانى والتى تدعم الشراكة الاستراتيجية بينهما، نظراً لتأثيرها الإيجابى فى دعم القدرات الإيرانية لاسيما على الصعيدين التقنى والعسكرى، كما إنها تمثل أهمية اقتصادية مباشرة لروسيا، فيما يلى:

(١) <u>التعاون فى المجال التقنى:</u>

أ. فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية:

تعتبر روسيا هى الطرف المعنى أساساً بالملف النووى الإيرانى لكونها الشريك الأساسى لإيران ومصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية. وقد بدأ التعاون بين روسيا وإيران فى هذا المجال عام ١٩٩٢ حين وقع البلدان اتفاقيتين: الأولى للتعاون فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ويتضمن ذلك إجراء البحوث والدراسات وتدريب الخبراء، أما الثانية فهى تلك الخاصة ببناء محطة نووية فى إيران لإنتاج الطاقة الكهربائية، وهى محطة بوشهر (جنوب إيران) بطاقة تبلغ ١٠٠٠ ميجاوات. وقد نُقل هذا المفاعل من مصنع إيجورسكاي زافودي بسان بطرسبرج عبر البحر إلى إيران وتتولى شركة اتوم ستروي ايكسبورت الروسية تنفيذ المشروع، وبدأ العمل فيه أوائل عام ١٩٩٦ وأوشك العمل به على الانتهاء. كما تلقى نحو ٧٠٠ مهندساً ايرانياً التدريبات اللازمة في روسيا حيث يتم تأهيل العلماء النوويين الإيرانيين في معهد كورتشاتوف للطاقة النووية ومقره موسكو، والتقنيين في موقع مفاعل نوفوفورونش الروسي النووي.

ولقد أصبح الملف النووى الإيرانى من أكثر القضايا تعقيداً وإثارة للجدل على الصعيدين الإقليمى والدولى. فمن ناحية تصر إيران على حقها – غير المشروط– فى تشكيل دورة الوقود النووى كاملة وإتمام إعداد برنامج تخصيب اليورانيوم ضماناً لاستمرار الحصول عليه والتحلل من أى قيود روسية أو مغالاة فى سعر التكلفة بعد ذلك، فى حين ترفض الولايات المتحدة هذا رفضاً قاطعاً حتى لا تمتلك إيران "القدرة" على إنتاج قنبلة نووية فى المستقبل. وفى خضم الهجوم العنيف على طهران من جانب الولايات المتحدة يؤيدها الاتحاد الأوربى واسرائيل، يتفرد الموقف الروسى باعتباره الأكثر تعاطفاً مع إيران وتفهماً لموقفها فى تحدى واضح للإرادة الأمريكية، ولكل ما تبذله الولايات المتحدة من ضغوط عليها بما فى ذلك فرض العقوبات على الشركات الروسية المتعاونة مع إيران.

فروسيا تؤيد من حيث المبدأ حق إيران فى إمتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وقد أكد الرئيس بوتين ذلك خلال اجتماعه بالرئيس الأمريكي في ٢٤ مايو

٢٠٠٢ حيث أشار إلى " أن روسيا تقدم الدعم الفني لإيران في المجالات السلمية فقط ". كما أكد الكسندر روميانتسيف "رئيس الوكالة الروسية للطاقة الذرية أن تعاون روسيا مع إيران لا يخرج عن المألوف بالمرة. وهو قائم على أحكام القانون الدولي فيما يخص استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وعلى ميثاق وكالة الطاقة الذرية الدولية الذي يقول أن الدول النووية ملزمة بمساعدة الدول غير النووية الراغبة في تطوير البرامج الذرية السلمية في بلدانها".

كما تؤكد روسيا على أولوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى حسم الجدل حول هذا الملف. وسبق وأن رفضت روسيا مراراً إصدار قرار من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية يسمح بإحالة الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن، ورأت إنه من الضرورى إتاحة الفرصة كاملة للجهود الدبلوماسية للتقريب بين وجهتى النظر الأمريكية والإيرانية. وعقب تحويل الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن عارضت روسيا فرض عقوبات شديدة على إيران حيث ترى إنه من "غير المناسب" فرض حظر شامل على التعامل مع إيران وأن هذا سيؤدى بالضرورة إلى تعقيد أكثر للموقف. كما ترفض روسيا تماماً أى تلويح باستخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها ضد إيران.

ورغم أن روسيا وافقت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٤٧ لعام ٢٠٠٦ القاضي بفرض عقوبات دولية على طهران لوقف تخصيب اليورانيوم. كما أيدت روسيا قرار مجلس الأمن الدولي ١٨٠٣ فى مارس ٢٠٠٨ الذى يفرض مجموعة ثالثة من العقوبات الدولية على إيران بسبب برنامجها النووي، ويحظر القرار للمرة الاولى على ايران استيراد موادٍ قد تستخدم للاغراض المدنية والعسكرية. فقد أشار أحمدي نجاد إن مرسوم الرئيس الروسي الذي ينص على إنضمام روسيا إلى العقوبات الإقتصادية تجاه إيران وفق قرار مجلس الأمن الدولي لن يؤثر على العلاقات بين طهران وموسكو، وأشار إلى "أننا نعرف مدى الضغوط التي تواجهها روسيا بسبب الملف النووي الايراني"، موضحا "إنه ملف سلمي، وان روسيا على علم بذلك".

فتأييد روسيا لم يكن عدولاً عن موقفها الداعم لإيران وإنما اتساقاً مع موقفها المبدئى من ضرورة تخصيب اليورانيوم فى روسيا وهو ما ترفضه إيران. يؤكد ذلك أن

روسيا عرقلت فى مارس ٢٠٠٧ ، بالتعاون مع الصين، مشروع قرار فى مجلس الأمن لتشديد العقوبات علي ايران بسبب برنامجها النووي. وذلك بتوسيع قائمه الاشخاص والشركات والجماعات التي سيتم تجميد ارصدتها أو الجهات التي سيتم فرض قيود علي التعامل معها مثل الحرس الثوري الايراني وبنك صباح المملوك للدولة. وفرض حظر اجباري علي سفر المسئولين الايرانيين الذين لهم صله بالبرنامج النووي.

كما بدأت روسيا فى توريد الوَقود النووي لمحطة بوشهر الايرانية في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٧، وانتهت فى يناير ٢٠٠٨ من تسليم الشِحنة الثامنة والأخيرة ليبلغ إجمالى ما تسلمته إيران اثنين وثمانين طنا من الوقود النووي الروسي.

وفى سبتمبر ٢٠٠٨ جددت موسكو خلال اجتماع لممثلي وزراء خارجية الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن الدولي وألمانيا (٥+١) رفضها لأي إجراءات إضافية ضد طهران في هذه المرحلة، مكررة موقفها المبدئي من أن العقوبات لن تحل المشكلة. وفى أكتوبر ٢٠٠٨ استنكر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف فرض العقوبات الامريكية على شركة "روس ابورون اكسبورت" الروسية، مؤكدا على ان هذا القرار لن يرغم روسيا على تغيير موقفها من القضية النووية الايرانية. وأن التعاون مع إيران في المجال النووي يتم وفق القانون الدولي والتزامات روسيا الدولية.

وتتمثل دوافع روسيا لإتخاذ مثل هذا الموقف، فى مجموعتين أساسيتين من العوامل:

أولهما، مجموعة العوامل السياسية والقانونية المتعلقة بتعاون روسيا مع إيران فى المجال النووى، ومشروعية هذا التعاون، وتتضمن:

- مشروعية البرنامج النووى الإيرانى وعدم مخالفته لقواعد القانون الدولى. فالمادة (٤) من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تدعو إلى تطوير الأبحاث فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ولقد كانت إيران من أوائل الدول التى وقعت على معاهدة منع الانتشار النووى وذلك عام ١٩٧٩، كما قامت إيران بتوقيع البروتوكول الملحق بالمعاهدة والذى يعطى للوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق فى إجراء عمليات تفتيش للمنشأت النووية الإيرانية، والذى كان يعتبر من المتطلبات

الهامة لبناء الثقة بين إيران وكل من الوكالة الدولية والمجتمع الدولى. هذا إلى جانب عدم وجود أى مؤشرات أو دلائل على وجود برنامج نووى عسكرى فى إيران. وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تفتيش مكثفة فى إيران منذ أوائل التسعينات، ولم يكتشف المفتشون ما يفيد عزم إيران على صنع قنبلة نووية أو عمل إيران فى مجال أبحاث الأسلحة النووية، بل وأكدوا أن التعاون الروسى الإيرانى يتم وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية. وقد أشار تقرير المدير العام للوكالة الدولية الدكتور محمد البرادعى الذى نشر فى نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ذلك بوضوح. ومن ثم فإن الولايات المتحدة تهدف من خلال حملتها على إيران إلى الحيلولة دون إمتلاك إيران "القدرة" على صنع قنبلة ذرية وليس إنتاجها فعلاً.

- إن روسيا لم تكن هى الدولة الأولى التى تتعاون مع إيران فى هذا المجال حيث كانت شركة "سيمنس" Siemens الألمانية قد بدأت فى محطة بوشهر إلا إن العمل فى المشروع توقف بعد أن تعرض لقصف ألحق به أضرار بالغة خلال الحرب العراقية الإيرانية فى أوائل الثمانينات، مما دفع ألمانيا إلى العزوف عن إكمال المشروع. بل إن الولايات المتحدة ذاتها كانت تزود إيران باليورانيوم الذى وصل تركيزه ٩٣% وذلك بناء على قرار الرئيس الأمريكى جيرالد فورد عام ١٩٧٦. كما وافق الرئيس الأمريكى جيمى كارتر عام ١٩٧٨ على بناء من ٦-٨ محطات للطاقة النووية فى إيران بتكلفة إجمالية ١٠ مليار دولار، إلا أن الصفقة توقفت بسبب الثورة الاسلامية فى إيران.

- إن الولايات المتحدة قامت فى السابق بتزويد كوريا الشمالية بالمواد نفسها التى تقوم روسيا بتوريدها لإيران، وأن الولايات المتحدة، من وجهة النظر الروسية، ترفع شعار "منع الانتشار النووى" من أجل فرض نوع من الاحتكار على سوق التكنولوجيا النووية، واستبعاد روسيا من هذا السوق.

- إن روسيا لم تواجه ذات الانتقادات أثناء عملها فى مفاعل كودانكولام فى الهند رغم أن الهند ليست عضواً فى اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية ومن ثم لا تخضع لأى نوع من التفتيش أو الرقابة الدولية فى هذا الخصوص.

- أن تقريراً للاستخبارات الأمريكية صدر في أوائل ديسمبر عام ٢٠٠٧ قد أكد أن طهران جمّدت برنامجها لانتاج الأسلحة النووية في خريف عام ٢٠٠٣.
- بناء على ما سبق، تؤكد روسيا إن الموقف الأمريكى من البرنامج النووى الإيرانى هو موقف سياسى وليس قانونى. وهو أحد فصول المواجهة والتوتر بين البلدين والذى بدأ منذ قيام الثورة الاسلامية فى إيران ووصل إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة عام ١٩٨٦ عندما هاجمت الولايات المتحدة زوارق الحرس الثورى الإيرانى. وإنه لو كان الشاه مازال فى الحكم وهو الذى بدأ بإجراء الأبحاث الخاصة بالطاقة النووية عام ١٩٧٤ وكان حليف واشنطن الاستراتيجى لكانت طهران مثلها مثل باكستان تمتلك قنبلة نووية حالياً دون ضجة أمريكية.

ثانيها، مجموعة العوامل الاقتصادية المتعلقة بجدوى التعاون مع إيران فى المجال النووى بالنسبة لروسيا، وتتضمن:

- قيمة العقد الذى وقعته روسيا مع إيران لبناء محطة بوشهر والذى بلغ ٨٠٠ مليون دولار، هذا إلى جانب توفير فرص عمل لحوالى ١٠ آلاف من خبراء الطاقة الذرية الروس والمتخصصين وهو أمر لا يقل أهمية عن قيمة الصفقة ذاتها خاصة وأن الصفقة تمت فى وقت كانت روسيا تعانى من عدم استقرار اقتصادى وهجرة للعقول والعلماء فى مختلف المجالات.
- الافاق المستقبلية للتعاون مع إيران فى هذا المجال. فقد أعلن أسد الله صبورى نائب مدير هيئة الطاقة الذرية الإيرانية عزم إيران إنشاء أحد عشر مفاعلاً نووياً لتوليد الطاقة الكهربائية حتى العام ٢٠٢١، وهناك رغبة أكيدة من الجانب الروسى لمواصلة التعاون مع إيران والاستفادة من العوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لذلك. وقد تردد إن عقداً فى طريقه للتوقيع بين البلدين تقوم روسيا بمقتضاه بإنشاء سبعة مفاعلات جديدة فى إيران بقيمة إجمالية ١٠ مليارات دولار.

جـ. فى مجال تطوير البنية الأساسية الإيرانية:

هناك تعاون روسى إيرانى فى مجال تطوير البنية الأساسية الإيرانية وتكنولوجيا الفضاء، ومن أبرز المشروعات فى هذا الصدد إنشاء أول محطة طاقة بالفحم الحجري تحت اسم "طبس" للاستفادة من معدن الفحم الحجري المعروف بـ "مازينو"، وتطوير شبكة المواصلات في إيران، ومشروع الإنتاج المشترك لطائرتي الركاب "توبوليف" TU ٢٠٤ و TU ٣٣٤. كما وقع الكسي فيودوروف رئيس الشركة الموحدة لصناعة الطائرات الروسية في طهران فى مارس ٢٠٠٨ مذكرة نوايا لتجهيز إيران بمئة طائرة ركاب روسية الصنع من طراز "توبوليف-٢٠٤" و"توبوليف-٢١٤" وذلك خلال العشر سنوات المقبلة بصفقة تبلغ قيمتها نحو ٢.٥ مليار دولار.

يضاف إلى هذا التعاون المشترك فى إطار مشروع إنشاء قناة جديدة بين بحر قزوين والبحر الأسود حيث تعتبر طاقة قناة الفولجا – الدون الحالية محدودة ولا تسمح بمرور سفن يصل طاقة شحنها خمسة آلاف طن. وكذلك إنشاء قناة تربط بين بحر قزوين والخليج العربى.

أيضاً مشروع ممر الشمال – الجنوب، حيث اتفقت شركات السكك الحديدية في كل من إيران وروسيا وأذربيجان، على إنشاء كونسورتيوم لمد خط حديدي من مدينة قزوين الإيرانية إلى منطقة استرا الأذرية، وهو الخط الذى يربط بين مدينتي قزوين ورشت الإيرانيتين، والبالغ طوله ١٣٨ كم، والذي تقرر الانتهاء منه في العام ٢٠١٢. وسيشكل خط "قزوين – رشت – استارا" الحلقة المفقودة من شبكة السكك الحديدية، الخاصة بالخط البري، لنقل البضائع بين أوروبا ومنطقة الخليج والمحيط الهندي. وكان قد جرى التوقيع على اتفاقية إقامة الممر، من قبل كل من روسيا والهند وإيران، في سبتمبر ٢٠٠٠، خلال المؤتمر الدولي الثاني للنقل، الذي عُقد في سانت بطرسبرج.

د. فى مجال تكنولوجيا الفضاء:

شيدت روسيا القمر الصناعي الإيراني "زهرة" للأغراض المعلوماتية غير العسكرية في كراسنويارسك وأومسك، وأُطلق إلى الفضاء بصواريخ روسية. هذا فى حين استطاعت

ايران إطلاق أول قمر صناعي محلي الصنع والمسمى "أوميد" إلى الفضاء فى ٢ فبراير ٢٠٠٩، بواسطة الصاروخ الحامل "سفير-٢"، وهو مخصص لجمع المعلومات ومكافحة آثار الكوارث الطبيعية والرقابة على الظروف المناخية لأيران، فى خطوة أخرى عززت من التفوق التكنولوجى لأيران والذى لا يقل أهمية عن التفوق العسكرى.

٢. <u>التعاون فى مجال النفط والغاز:</u>

يمثل قطاع الطاقة فى روسيا عصب الاقتصاد القومى الروسى وعماد النهضة الاقتصادية التى شهدتها روسيا، وعليه تنعقد الآمال فى مزيد من النمو الاقتصادى والاجتماعى. فلا مستقبل حقيقى لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمى توفر روسيا من خلاله عوائد تكفى لتطوير باقى قطاعات الانتاج وتحقق التحسن المنشود فى مستوى دخل المواطن الروسى والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها. وتضمن به أيضاً استقلالية قرارها الخارجى وقدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولى والإقليمى.

فالنفط يسهم بنحو ١٣% من إجمالي الناتج المحلي الروسي أى أن انخفاض بمقدار دولار واحد في سعر برميل النفط يصيب الخزانة الروسية بخسارة تتراوح بين ١-١,٤ مليار دولار سنويًا، وتشكل الصادرات السلعية الروسية، وخاصة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن، حوالي ٨٠% من إجمالي الصادرات الروسية. كما تمتلك روسيا سابع أكبر احتياطى نفطى فى العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدر احتياطيها من الزيت الخام بحوالي ٦٠ بليون برميل (٤.٦% من الاحتياطي العالمي)؛ وتستأثر بنحو ٤٠% من إجمالى الصادرات العالمية من النفط وروسيا حيث تعتبر ثانى أكبر منتج ومصدر للنفط. كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعى حيث قدر احتياطيها من الغاز الطبيعي بنحو ١.٧ كوادريليون قدم مكعب (٢٧.٥ %من الاحتياطي العالمي)، وتأتى إيران فى المرتبة الثانية مباشرة بعد روسيا.

وتتشابه روسيا فى ذلك مع إيران التى تحتل المرتبة الثانية بين أكبر المنتجين فى منظمة أوبك، إذ يصل إنتاجها ٢,٧ مليون برميل يومياً، ويتحقق نحو ٥٠% من عائدات

إيران من العملات الأجنبية من صادراتها النفطية، وتشكل صناعة النفط بها أكثر من ٧٠% من الميزانية الايرانية، كما تقدر نسبة مساهمة النفط والغاز فى إجمالى الصادرات الإيرانية بحوالى ٨٦% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

فى هذا الاطار تبرز أهمية التعاون والتنسيق بين روسيا وإيران باعتبارهما من أكبر منتجى ومصدرى النفط في العالم. ويتم هذا التنسيق والتعاون فى إطار ثلاث محاور أساسية:

أولها، الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط وذلك من خلال التحكم فى حجم الانتاج، خاصة وأن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب. ويشار في هذا الصدد إلى تعهد موسكو بالتعاون مع دول أوبك في جهودها لخفض الإنتاج خلال عام ٢٠٠١ حيث قررت خفض انتاجها بمقدار ١٥٠ ألف برميل يومياً للحفاظ على الأسعار. ويفسر هذا أيضاً سعى موسكو للانضمام رسمياً إلى منظمة أوبك، وهو ما أكده العديد من المسؤولين الروس ومنهم يفجيني بريماكوف، رئيس وزراء روسيا الأسبق ورئيس الغرفة التجارية والصناعية الروسية.

ثانيها، الاستثمارات المشتركة والتعاون المشترك لتطوير صناعة النفط الإيرانية. فقد اتفقت شركة "غازبروم" الروسية مع السلطات الإيرانية حول مساهمتها في إستخراج الغاز الطبيعي والتنقيب عن النفط في مجمّعين أو ثلاثة من حقول "فارس الجنوبي". وتساهم شركة "غازبروم" منذ ١٩٩٧ في مشروع التنقيب عن النفط في صفين من هذه الحقل بالاشتراك مع شركة "توتال ألفا" الفرنسية بـ ٤٠ % وشركة "بيتروناس" الماليزية بنسبة ٣٠ %. ويعتبر حقل "فارس الجنوبي" واحدا من اكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم. كما قعت شركة "غازبروم" الروسية ووزارة النفط الإيرانية في ١٣ يوليو ٢٠٠٨ في طهران مذكرة تفاهم لتطوير التعاون المشترك في مجالي النفط والغاز، واتفق الطرفان على تشكيل مؤسسة مشتركة للتنقيب واستغلال الحقول النفطية ومكامن الغاز، وتوريد الغاز الروسي إلى المناطق الشمالية من إيران بعد توقيع عقود طويلة الأمد في هذا المجال. كما

اتفق البلدان على مشاركة شركة "غازبروم" الروسية في تنفيذ مشروع بناء خط أنابيب الغاز "إيران–باكستان–الهند".

هذ إلى جانب مشروعات مستقبلية عدة ومنها المشروع الذي تم الاتفاق عليه بين شركة "غازبروم" الروسية وشركة " Qatar Liquefied Gaz Company Limited" القطرية و" شركة النفط الايرانية الوطنية" لإنشاء مؤسسة مشتركة خاصة باستخراج الغاز في إيران وتسييله بقطر. وستقوم المؤسسة المشتركة بإنشاء خط انابيب الغاز من حقل الغاز "فارس الجنوبي" الايراني الى منطقة رأس لفان القطرية. وسيحصل كل من المؤسسين على حصة ٣٠ % من المشروع ، وستعود حصة ١٠% الى شركة تتولى تسويق الغاز.

ثالثها: إنشاء منتدى للدول المصدرة للغاز، بمبادرة من روسيا وإيران وقطر، حيث يمتلك ثلاثتهم ٦٠% من إحتياطيات الغاز العالمية، وذلك بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، الأمر الذى يسهم فى بلورة سوق عالمي للغاز ويسهم فى تحقيق الاستقرار العالمى فى هذا الخصوص، حيث يستأثر أعضاء المنظمة الأثنى عشر بأكثر من ٥٠% من الانتاج العالمى للغاز، و٨٠% من إجمالى الاحتياطى العالمى المؤكد له. وقد تم الإعلان عن قيام المنظمة وتوقيع الميثاق الخاص بها فى ختام منتدى الدول المصدرة للغاز في موسكو في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨، وتم اختيار الدوحة مقراً للمنظمة الوليدة.

(٣) <u>التعاون العسكرى:</u>

تعتبر إيران سوق رئيسى للسلاح بالنسبة لروسيا، حيث تأتي في المرتبة الثالثة كأكبر مستورد للسلاح الروسي بعد الصين والهند، وتعتبر شركة "روسبورون إكسبورت"، التى تملكها الدولة الروسية، هي الشريك الأساسى لطهران في مجال التسلح.

وقد بدأ التعاون العسكرى بين البلدين فى عام ١٩٨٩ عندما تم توقيع عقد توريد بعض الأسلحة السوفيتية إلى إيران. وفى عام ١٩٩١ وقعت موسكو وطهران مجموعة من

العقود بلغت قيمتها ٩,٧ مليار دولار. وخلال الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٤ قامت روسيا بتوريد ما قيمته ٤ مليار دولار من الأسلحة لإيران، وتضمن ذلك مقاتلات ميج – ٢٩، وقاذفات سوخوى – ٢٤، وثلاث غواصات، وكتائب صاروخية، كما تم بناء معامل لصناعة الدبابات والمدرعات والصواريخ المضادة للدبابات.

إلا إن الضغوط الشديدة التى مارستها الولايات المتحدة الامريكية على روسيا لوقف تعاونها العسكرى مع إيران، دفعت روسيا إلى توقيع اتفاق سري بين رئيس الوزراء الروسي–آنذاك– فيكتور تشرنوميردين وآل جور نائب الرئيس الأمريكي فى عام ١٩٩٥ يقضي بتوقف موسكو عن تزويد إيران بأي أسلحة تقليدية متطورة بدءاً من عام ٢٠٠٠. ولكن على عكس ما كان متفق عليه وما كانت تتوقعه وتأمله واشنطن فقد شهدت العلاقات الروسية الإيرانية تطوراً مطرداً على الصعيدين العسكري والاستراتيجي منذ عام ٢٠٠٠.

ففى ديسمبر ٢٠٠٠ قام وزير الدفاع الروسي بزيارة إيران فى أول زيارة من نوعها منذ الثورة الإسلامية معلناً استئناف التعاون العسكري بين البلدين، وهو ما مثل خرقاً صريحاً لاتفاق تشرنوميردين – آل جور. ورغم الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة والانتقادات الحادة التى وجهتها لموسكو إلا أن هذا لم يثنى روسيا عن عزمها. وجاءت زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي لموسكو فى مارس ٢٠٠١ لتؤكد عمق العلاقات بين البلدين وثبات التوجه الروسي نحو تعزيز التعاون العسكري والاستراتيجي مع إيران.

هذا، وقد تم الإعداد لعقود وصفقات جديدة من الأسلحة الروسية لإيران تقدر بـ ٧ مليار دولار، وتتضمن بيع إيران أنواع حديثة من الدبابات والغواصات والمقاتلات ومنظومات الدفاعات المضادة للأهداف الجوية بعيدة المدى، إضافة إلى تحديث ما بحوزتها من أسلحة سوفيتية الصنع، وتدريب العسكريين الايرانيين فى الاكاديميات الروسية. وتضمن ذلك صفقة إمداد إيران بالمجمعات الصاروخية المضادة للطائرات (تور – م ١) الاقل تطورا من "اس ٣٠٠"، والتى تبلغ قيمتها ٧٠٠ مليون دولار وتم توريدها عام ٢٠٠٧. هذا إلى جانب ثمانية صهاريج جوية لتزويد الطائرات الايرانية بالوقود إبان التحليق، وتحديث طائرات الانقضاض "سو . ٢٤" والدبابات "تي . ٧٢" والمقاتلات "ميج . ٢٩".

كما تم توقيع صفقة عام ٢٠٠٧ تتعلق بإمداد إيران بحوالى ٤٠ إلى ٦٠ منظومة من صواريخ "اس-٣٠٠" كأسلحة دفاعية مقابل ١٠٠ مليون دولار، وهي قادرة على تدمير الأهداف الجوية للعدو على ارتفاعات قصوى تصل إلى ٣٠ كيلومترا، وبمدى يصل إلى ١٥٠ – ٢٠٠ كم، علاوة على أن الرادار الخاص بهذه المنظومة قادر على تحديد عشرات الأهداف وإطلاق الصواريخ باتجاهها في الوقت نفسه. كما تتمتع هذه المنظومة الصاروخية، بقدرتها على تدمير الصواريخ المجنحة والبالستية، التي يصعب اكتشافها، وكذلك جميع أنواع الطائرات والمروحيات. وهى افضل بكثير من نظيرتها الامريكية "باتريوت" المعروفة بكثرتها وشهرتها العالية في منطقة الشرق الاوسط، ولذا فقد أثارت الصفقة قلق اسرائيل الشديد. وقد تردد فى ديسمبر ٢٠٠٨ أن روسيا قد بدأت بالفعل فى تسليم إيران أنظمة "اس-٣٠٠"، فى حين نفت روسيا ذلك.

ويمكن تفسير النمو المطرد فى التعاون العسكري بين البلدين فى ضوء مجموعة من الاعتبارات. أهمها رغبة روسيا فى استعادة مكانتها فى سوق السلاح وزيادة حصتها فى هذا السوق وذلك بالنظر إلى ما تمثله عائدات تجارة السلاح من مورد لا غنى عنه بالنسبة لروسيا خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية مؤخراً. وقد أشار الرئيس الروسى السابق بوتين إلى ذلك صراحة حين أشاد بثمار التعاون العسكرى بين روسيا وعدد من الدول منها إيران حيث بلغت مبيعات الأسلحة الروسية ٥ر٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨ لتحتل روسيا المرتبة الثانية عالمياً بين مصدرى السلاح بعد الولايات المتحدة. وتسعى روسيا إلى زيادة قيمة مبيعاتها وفتح أسواق جديدة. من ناحية أخرى، تعتبر روسيا هى المصدر الأساسى المتاح لأيران للحصول على الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية فى ظل الحظر المفروض عليها من الولايات المتحدة وأوربا.

وتؤكد روسيا دوماً أن تعاونها العسكرى مع إيران ليس موجهاً ضد أى طرف ثالث، وأنه لتعزيز القدرات الدفاعية لإيران. وأن روسيا تساعد إيران فى تحديث آليتها العسكرية لمواجهة التهديدات المختلفة التى تواجهها. هذا فضلاً عن أن إيران لا تتصدر قائمة الدول الأكثر انفاقاً على مشتريات الأسلحة فى المنطقة. وإنه وفقاً لبعض التقارير الأمريكية ذاتها فإن حجم مشتريات إيران من الأسلحة أقل من مشتريات اسرائيل والكويت والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. فعلى سبيل المثال، بلغ حجم الانفاق العسكرى للمملكة

العربية السعودية ٣٣,٣٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧ ، والامارات العربية المتحدة ما يزيد عن ١٠ مليار دولار، فى حين بلغ حجم الإنفاق العسكرى الإيرانى ٧,١٦ مليار دولار فى نفس العام.

(٤) <u>الشراكة الإستراتيجية ضمن الأطر الإقليمية:</u>

أ. التعاون فى إطار منظمة شنجهاى:

ترجع المنظمة بجذورها إلى عام ١٩٩٦ عندما بدأت خمس دول من أعضائها فى عقد اجتماعات دورية فى إطار ما عُرف بمجموعة شنجهاى، ثم أنضمت أوزبكستان إلى اجتماعاتها عام ٢٠٠٠. وفى ١٥ يونيو ٢٠٠١ تم الإعلان عن تأسيس منظمة شنجهاى للتعاون، والتى تضم الصين وكازاخستان وقرجيزستان وروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان. وقبلت المنظمة منغوليا كمراقب فى عام ٢٠٠٤، كما تم قبول باكستان وايران والهند كمراقب فى عام ٢٠٠٥.

وتعد المنظمة منتدى للتعاون والتنسيق الأمنى بين روسيا وإيران إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء والمراقبين وذلك حول عدد من التهديدات والتحديات الأمنية المشتركة وفى مقدمتها: الارهاب، وتجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة والذخائر والمتفجرات، والجريمة المنظمة. وتعقد المنظمة اجتماعات دورية على مستوى وزراء الخارجية ومستوى القمة. وفى هذا الاطار تقوم المنظمة بتنظيم تدريبات على مكافحة الإرهاب "مهمة السلام" التي أجريت لأول مرة في عام ٢٠٠٧، وتم الاتفاق على إجرائها مرة واحدة كل عامين.

وتتطابق رؤى روسيا وإيران من قضية الارهاب إلى حد بعيد. فروسيا ترى فى الإرهاب تهديداً عالمياً يجب أن تتضافر لمقاومته والقضاء عليه كل دول العالم. إلا أن رؤيتها لمعالجة ظاهرة الإرهاب تختلف جذرياً عن نظيرتها الأمريكية أو حتى الأوربية، وذلك على النحو التالى:

- من ناحية تدرك روسيا إن القضاء على الارهاب لن يكون "بالحرب" ولكن بالتعاون الجاد بين أجهزة الاستخبارات واكتشاف مصادر تمويله وقطع دابرها. وقد استحدث

الرئيس بوتين منصب ممثل الرئيس الخاص لشؤون التعاون الدولي في مكافحة الارهاب الذى يشغله أناتولي سافونوف إيماناً بأهمية التعاون بين الدول وتضافر الجهود لمواجهة الارهاب. وكان تأكيد القيادة الروسية على أن مكافحة هذا "الشر" بفعالية ونجاح تتطلب توحيد الجهود وتعلم التحدث بلغة واحدة والتخلي عن سياسة الكيل بمكيالين في تعريف الارهاب.

- إن مكافحة الارهاب لابد وأن يأتى فى إطار الشرعية الدولية، ويجب أن تقوم الأمم المتحدة بالدور الرئيسى فى هذا الخصوص. فقد أكد وزير الدفاع الروسي (السابق) سيرجي إيفانوف في كلمته في اختتام المؤتمر الدولي الثالث برعاية مجلس روسيا – الناتو حول "دور العسكريين في مكافحة الارهاب" بأن على الأمم المتحدة أن تؤدي دور منظم ومنسق الجهود الرامية الى مكافحة الارهاب الدولي. وأن الانتقال الى أعمال أحادية الجانب في مكافحة الارهاب يمكن أن يعني انهيار التحالف المناهض للارهاب. وأن أية أعمال من جانب الدول والمنظمات الدولية ضد الارهاب بما في ذلك الأعمال العسكرية يجب أن تقوم على مبادئ وأعراف القانون الدولي وأن تناسب الأخطار وأن تختبر اختبارا دقيقا من حيث عواقبها.
- أن تكون مكافحة الارهاب متسقة مع احترام حقوق الانسان. فقد أكد الرئيس بوتين أن مكافحة الارهاب لا يمكن أن تكون حجة لتقييد حقوق الانسان ولعرقلة التواصل بين الشعوب.
- إلا إن الاختلاف الجوهرى بين روسيا والولايات المتحدة وأوربا فيما يتعلق بملف الارهاب يكمن فى أن روسيا لا ترى فى إيران راعياً للإرهاب، وان إثبات تورط أي دولة فى دعم الأنشطة الإرهابية هو مسئولية الأمم المتحدة وليس أى دولة فى العالم منفردة. كذلك، وعلى حين تدرج الولايات المتحدة كل من حزب الله فى لبنان ومنظمة حماس بفلسطين ضمن قوائمها للمنظمات الارهابية، لا تعتبرهما روسيا كذلك. وقد رحبت روسيا بحكومة حماس واستقبلت خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة مرات عدة فى موسكو منذ فوز حماس بالانتخابات البرلمانية.

على ضوء المنطلقات السابقة أيدت روسيا الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الارهاب بما في ذلك التدابير الخاصة بمنع جمع الأموال لتمويل النشاط الإرهابي. كذلك، استطاع بوتين بذكاء أن يربط ما يجرى فى الشيشان بظاهرة الارهاب ويحظى بتفهم الدول الاسلامية والعربية ومنها إيران للموقف الروسى من القضية الشيشانية والذى يرفض تماماً إجراء أى مباحثات مع القادة الشيشانيين المنشقين والذين يعتبرهم الكرملين "ارهابيون".

ب. التنسيق فى إطار منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة بحر قزوين:

ظل الوضع القانونى لبحر قزوين مستقراً على مدى ما يزيد عن قرناً من الزمان منذ توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين روسيا وإيران عام ١٨٨١، والتى تم بمقتضاها تقسيم البحر بين البلدين وفقاً للخط المعروف بـ "أستارا – حسانجلو"، ووفقاً لمبدأ الخط الوسط حيث تعاملت الدولتان مع بحر قزوين على إنه بحيرة. وقد تم تأكيد إلتزام البلدين بالاتفاقية بعد قيام الاتحاد السوفيتى وذلك فى عامى ١٩٢٠ و١٩٤٠. كما تم الاتفاق بين البلدين على تجريد البحر من السلاح وعدم إنشاء قواعد بحرية به، ووقعت البلدان إتفاقيات إضافية أعوام ١٩٢٧، و١٩٥٧، و١٩٦٣، و١٩٧٢، و١٩٨٠ لتنظيم الملاحة والتجارة فى منطقة بحر قزوين.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى برز الخلاف حول تحديد الوضع القانونى لبحر قزوين وتقاسم ثرواته حيث ظهرت ثلاث دولة مستقلة عن الاتحاد السوفيتى مطلة على البحر إلى جانب روسيا ولإيران، وهى: كازاخستان، وتركمانستان، وأذربيجان. وعلى حين تتفق الدول الخمس أن التقسيم الجديد لثروات البحر يجب أن يكون بمقتضى الاتفاق فيما بينهم وليس بمقتضى قواعد القانون الدولى المعمول بها فى حالة المياة الإقليمية للبحار، فإنها تختلف حول مضمون هذا التقسيم. فقد رفضت إيران مقترح كل من كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان والذى يقضى بتقسيم البحر على أساس نسبة امتداد كل دولة على شواطئ البحر (١٩% لروسيا، ١٣% لإيران، ٢٧% لكازاخستان، ٢٣% لتركمانستان، و١٨% لأذربيجان)، كما رفضت الاتفاقات الثنائية التى أبرمتها روسيا مع كل من كازاخستان وأذربيجان، وتلك التى أُبرمت بين كازاخستان وأذربيجان، والتى تم بمقتضاها

الاتفاق على تقسيم البحر وفقاً لشواطئها الممتدة عليه، وتعنى ضمناً تأييد روسيا لموقف الدولتين فيما يتعلق بإقتسام ثروات البحر، وتصر إيران على ضرورة تقسيم البحر وثرواته إلى قطاعات متساوية بنسبة ٢٠% لكل دولة، أو إبقاء البحر ملكية مشتركة بين دوله ويخضع للاستغلال المشترك.

ورغم هذا الخلاف فى الرؤى فإن الدول الخمس استطاعت تطوير الحوار من خلال عقد لقاءات قمة لتقريب وجهات النظر، والتى عقدت أولها في أبريل ٢٠٠٢ في عشق أباد، وثانيها فى طهران فى أكتوبر ٢٠٠٧، وحضرها الرئيس فلاديمير بوتين فى أول زيارة له لإيران كما سبقت الإشارة، وتم التأكيد خلالها على أن الوضع القانوني للبحر سيتم تحديده بمعاهدة بين تلك الدول يتم تبنيها بإجماع الدول المطلة على البحر، كما تم الإعلان عن تأسيس منظمة للتعاون الاقتصادي لمنطقة بحر قزوين.

ثالثاً: أثر التعاون الروسى الإيرانى على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة:

أثار التعاون العسكرى وكذلك التقنى فى مجال الطاقة النووية بين روسيا وإيران تحفظات عدة، ليس فقط لدى اسرائيل ولكن من جانب دول الخليج العربى وعدد من الدول العربية الأخرى، والتى تخوفت من أن يؤدى إمداد روسيا لإيران بتقنيات عسكرية متقدمة إلى تنامى القدرات العسكرية الإيرانية إلى حد الإخلال بتوازن القوى الإقليمى فى منطقة الخليج بل ومنطقة الشرق الأوسط عامة. خاصة وأن دول الخليج تعاني من اختلال هيكلي كبير على مستوى نظام التسلح فيها. وتحديداً فى قدراتها الصاروخية مقارنة بما لديها في مجالات التسلح الأخرى، فى ظل امتناع الولايات المتحدة والدول الغربية تقليديا عن تزويد الدول العربية عامة بقدرات صاروخية ضاربة. فأبعد صاروخ لدى دول الخليج، وفقاً لبعض المصادر، هو الصاروخ (CSS-2) الصيني الذي يبلغ مداه ٢٤٠٠ كيلومتر، وتمتلكه المملكة العربية السعودية منذ العام ١٩٨٨. هذا فى حين نجحت إيران بالتعاون مع كل من روسيا والصين في تطوير قدراتها الصاروخية الباليستية على نحو ملحوظ.

إلا إن إيران وروسيا تؤكدان على أن التعاون العسكرى الروسى الإيرانى لم ولن يؤثر على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة لعدة اعتبارات:

أولها، أن روسيا لا تزود إيران أو غيرها من دول المنطقة بأى أسلحة هجومية وإنما بأسلحة دفاعية لا تؤثر على ميزان القوى الإقليمى. وقد أكد الرئيس الروسي السابق بوتين هذا بقوله: "إن روسيا ستمضي قدماً فى بيع أسلحة دفاعية لإيران، وأن لإيران الحق فى ضمان قدراتها الدفاعية وأمنها. وأن التعاون العسكري بينهما هو مجرد تعاون بين شريكين ولا يستهدف طرف ثالث، وإنه لخدمة أهداف دفاعية بحتة". وأكده أيضاً فالنتين سوبوليف نائب أمين مجلس الأمن القومي الروسي، خلال زيارته لطهران فى أبريل ٢٠٠٨، بقوله" لقد ناقشنا مواضيع عدة في مجال الطاقة النووية الإيرانية والتعاون الفني والعسكري مع إيران. وهي ليست موجهة ضد أي طرف ثالث، وسنسلم ما تبقي من معدات خاصة بمفاعل بوشهر في الوقت المحدد". بل إن الكسندر فومين نائب رئيس الوكالة الفيدرالية الروسية للتعاون الفني العسكري ذهب إلى أبعد من هذا حيث رأى "إن للتعاون الفني العسكري بين روسيا وإيران تأثيرا ايجابيا على الاستقرار في هذه المنطقة. وقال فومين "لقد طورنا هذا التعاون وسوف نواصل السير في هذا الاتجاه .. الأمن في هذه المنطقة يعتمد على ذلك بدرجة كبيرة". وهو ذات المعنى الذى أشار إليه الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى فى ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٠ بقوله: "أن التعاون بين إيران وروسيا هو مطلب مسبق وضرورى لأمن المنطقة وبدونه فإن أوضاع المنطقة لن تكون جيدة".

ثانيها، إن التوازن الاستراتيجى فى المنطقة يجب أن يأخذ فى الاعتبار الترسانة العسكرية الأمريكية الضخمة فى منطقة الخليج، والتى لا قبل لإيران بها، ولا يمكن لهذه الأخيرة التوازن معها مهما عززت من قدراتها العسكرية.

ثالثها، إن تعزيز القدرات الدفاعية الإيرانية قد يبدو أمراً مبرراً خاصة بعد التهديدات الأمريكية والإسرائيلية بتوجيه ضربات إلى إيران. فقد أشارت بعض المصادر إلى قيام أكثر من ١٠٠ طائرة إسرائيلية من طراز إف .١٦ وإف .١٥ بالمشاركة في المناورات التدريبية التي جرت فوق شرق البحر المتوسط واليونان في الأسبوع الأول من يونيو ٢٠٠٨ وركزت

علي توجيه ضربات بعيدة المدي فى إشارة واضحة إلى إيران. كما كررت اسرائيل هذه المناورات فى أبريل ٢٠٠٩.

رابعها، ان علاقات طهران بالعواصم الخليجية قد شهدت تحسنا بعد قمة الدوحة فى يناير ٢٠٠٩، التي حضرها الرئيس الإيراني وكبار مستشاريه السياسيين والاقتصاديين. كما وافقت إيران والبحرين فى ديسمبر ٢٠٠٨ على تمديد العمل بالاتفاقية الأمنية بينهما فى مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات وعصابات الإجرام، بعد مضي ٥ أعوام على توقيعها، وقد اعتبر ذلك أحد مؤشرات العلاقات الجيدة بين إيران و البحرين والدول العربية المطلة على الخليج عامة. وفى فبراير ٢٠٠٨ اجتمع محمود أحمدي نجاد الرئيس الإيراني مع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي الذي قام بزيارة رسمية إلى إيران على رأس وفد سياسي وإقتصادي في زيارة هي الأولى لمسؤول إماراتي رفيع المستوى منذ انتصار الثورة الاسلامية في إيران، وبحث الجانبان تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية إلى جانب العمل على إيجاد حل لقضية الجزر الثلاث المتنازع عليها بين البلدين.

خامسها، إن موسكو تنظر إلى التعاون العسكرى ومبيعات الأسلحة سواء لإيران أو غيرها من دول العالم نظرة اقتصادية بحتة. وتسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة ليس انطلاقاً من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية ولكن نظراً لما تمثله عوائدها من مورد هام للدخل القومى. وقد أبدت روسيا استعداداً كاملاً لبيع منظومات متقدمة من الأسلحة والمعدات العسكرية لدول الخليج وغيرها من الدول العربية، ودون أى قيود سياسية أو تقيد برؤية معينة لما يجب أن يكون عليه ميزان القوى فى المنطقة. إلا إنه فى ظل الهيمنة الأمريكية والغربية عموماً على واردات منطقة الخليج من الأسلحة لم يحدث تقدم ملحوظ فى هذا الاطار.

ففى نوفمبر ١٩٩٣ تم ابرام اتفاق دفاعى بين روسيا والكويت لمدة عشر سنوات تضمن اجراء مشاورات منتظمة بين وزارتى الدفاع فى البلدين، واجراء مناورات عسكرية مشتركة فى الخليج العربى، وعقد صفقات أسلحة وتدريب الكوادر العسكرية الكويتية. كما تضمن النص على التزام روسيا بمساعدة الكويت فى ازالة الخطر الذى يهدد سيادته

واستقلاله ووحدة اراضيه ورد العدوان عنه. وفى هذا الاطار تعاقدت روسيا مع الكويت فى نوفمبر ١٩٩٣ على صفقات أسلحة تقدر قيمتها بـ ٧٦٠ مليون دولار. كما أجريت مناورات بحرية روسية كويتية لمدة ١٢ يوماً وذلك فى ديسمبر ١٩٩٣. واذا كان هذا الاتفاق ذا أهمية اقتصادية لروسيا فإنه كان ذو أهمية أمنية للكويت فى حينه باعتباره كان رسالة موجهة إلى بغداد بأن القوى الكبرى فى العالم تحمى الكويت بما فيها روسيا الحليف التقليدى للعراق آنذاك.

وعقب وصول بوتين إلى السلطة استمر التوجه الروسى نحو تطوير التعاون العسكرى مع دول الخليج مع التركيز على تنشيط تجارة السلاح. فى هذا الاطار قامت روسيا بإمداد الكويت بما قيمته ٩ ملايين دولار، من الأسلحة اليدوية الخفيفة (الرشاشات)، وسيارات نقل الجنود المدرعة من نوع BMP، وجهاز إطلاق الصواريخ من طراز سميرش. كما ترسل روسيا ٢٠ خبيراً- مدنياً وعسكرياً- سنوياً لتدريب الكويتيين على استعمال الأسلحة، وصيانة الأجهزة روسية الصنع.

كذلك، تقدمت روسيا بعرض إلى كل من الامارات وقطر يتضمن امداد الدولتين بأنظمة الصواريخ (أ س ٣٠٠ و أ س ٤٠٠) القادرة على اعتراض صواريخ كروز أو الصواريخ المسماه بصواريخ المسرح والتى لها طابع تكتيكى وذلك خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وقد اعلنت الدولتان اهتمامهما بالعرض الروسى. كما عقدت روسيا والمملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٨ اتفاقية تعاون في المجال العسكري التقني.

خلاصة القول، إن مبيعات السلاح الروسية إلى إيران لا ترتبط من، وجهة النظر الروسية، برؤية لميزان القوى الإقليمى وليس سعياً للتأثير فيه لصالح طرف دون أخر. وإذا كانت روسيا قد أبدت استعدادا واضحا لدفع التعاون العسكرى مع دول الخليج قدما وإمدادها بما تحتاجه من الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، فإنه بقى علي دول الخليج أن تتفهم معطيات هذا التعاون، وأن تقتنص الفرصة السانحة لتطوير منظوماتنا الدفاعية على النحو الذى يعزز توازن القوى لصالحها.

ورغم إن هذه الحجج تبدو مقنعة ومنطقية إلا إن التعاون الروسى الإيرانى يعزز دون شك القدرات الإيرانية ومكانتها الأقليمية فى مواجهة دول الجوار العربية على وجه الخصوص، وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات:

أولها، إن تعزيز القدرات العسكرية حتى ولو بأسلحة دفاعية سوف يجعل من إيران قوة من الصعب الاستهانة بها أو اختراق دائرة أمنها بالهجوم عليها، وذلك بالنظر إلى الخسائر التى يمكن أن تلحقها بالخصم والتى تعتبر عالية من وجهة نظره. وهو ما أطلق عليه شارل ديجول فى الستينات من القرن العشرين "الردع النسبى Proportional Deterrence"، عندما طور قدرات نووية خاصة بفرنسا، إنطلاقاً من أن القدرات النووية الفرنسية وإن كانت لا تمكن فرنسا من تدمير الاتحاد السوفيتى بالكامل إلا إن الضرر الذى ستلحقه فرنسا به أعلى تكلفة من العائد المتحقق من الهجوم السوفيتى على دولة مثل فرنسا، الأمر الذى يكفل ردع الاتحاد السوفيتى بالقدرات الفرنسية ودون مساعدة من الولايات المتحدة. وبنفس المنطق فإن إمتلاك إيران لمنظومة "اس ٣٠٠" سيجعل اسرائيل أو حتى الولايات المتحدة تفكر ملياً قبل الهجوم عليها.

أما عن امتلاك اسرائيل للسلاح النووى فمن الثابت إنه ليس سلاح قتالي بالمعنى التقليدى، فمنذ اختراع الولايات المتحدة للقنبلة النووية ورغم ما شهده من تطوير من حيث القدرة التدميرية وتقليص حجم القنبلة فإنه لم يستخدم إلا مرتين فقط وكان ذلك من قبل الولايات المتحدة فى ٦ و٩ أغسطس ١٩٤٥ على هيروشيما وناجازاكي. ومنذ ذلك الحين لم يستخدم السلاح النووي ولم تستخدمه الولايات المتحدة ذاتها فى حروبها اللاحقة. ومن ثم يظل التوزان التقليدى هو الأهم.

ثانيها، إن امتلاك التكنولوجيا النووية حتى ولو للاستخدامات السلمية أمراً يضيف إلى القدرات الشاملة والمكانة الدولية لأي دولة، ويرتقى بها إلى مصاف الدول "الفاعلة" دولياً أو على الأقل إقليمياً ويكسبها تأثيراً واستقلالية نسبية فى قرارها. ولذا كان حرص العديد من الدول على امتلاك مثل هذه التكنولوجيا النووية بغض النظر عن تحويلها للاستخدام العسكري أم لا، فبمجرد امتلاك هذه التكنولوجيا وامتلاك "القدرة" على توظيفها

للاستخدامات العسكرية حتى ولو لم تقم الدولة بذلك فعلاً كما هو الحال بالنسبة لليابان وألمانيا يجعل من الصعب تجاهل إرادتها أو الاعتداء على مصالحها.

وفى هذا يكمن التخوف من البرنامج النووى الإيرانى الذى سيضيف دون شك الكثير للقدرات الإيرانية الشاملة حتى ولو توقفت به إيران عند الاستخدامات السلمية كما تؤكد دائماً. لاسيما وأن هناك إرادة واضحة لدى إيران لأن تصبح فاعل إقليمى أساسى ذات ثقل. والمتتبع للسلوك الإيرانى تجاه قضايا المنطقة خاصة ما يجرى فى الأراضى الفلسطينية ولبنان يدرك هذا جيداً. ويفسر ذلك قلق عدد من الدول الإقليمية الكبرى مثل باكستان والسعودية ومصر من تنامى القدرات النووية الإيرانية ليس لتهديدها المباشر على أمنها القومى بقدر ما تمثله من تهديد لمكانتها الإقليمية ودورها فى المنطقة وعلى صعيد العالم الاسلامى. على صعيد أخر، فإن الولايات المتحدة سوف تستغل دون شك مخاوف الدول العربية هذه لتبرير استمرار تواجدها العسكرى المكثف فى منطقة الخليج العربى.

هذه المخاوف دفعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى التفكير فى تطوير عدد من مشاريع الطاقة النووية المقترحة وإمكانية أن تكون روسيا الشريك الأساسى فى تنفيذها، وذلك على غرار التعاون الروسى مع إيران. وقد أعلن مجلس التعاون الخليجي عن رغبته هذه فى تطوير برنامج نووي للاستخدامات السلمية.

ومن جانبها تؤيد روسيا امتلاك دول الخليج العربي للطاقة النووية للأغراض السلمية وأعربت عن استعدادها الكامل لتطوير التعاون فى هذا المجال. وكان ذلك من بين المجالات التي تم بحثها خلال زيارة الرئيس بوتين للمملكة العربية السعودية فى فبراير ٢٠٠٧. وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف فى فبراير ٢٠٠٧ على "تأييد بلاده لحق دول الخليج فى الحصول على الطاقة النووية لأغراض سلمية" خاصة وأنهم أعضاء فى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

ويأتي هذا متسقاً مع التوجه العام للسياسة الروسية فيما يتعلق بنشر التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، حيث تنظر روسيا نظرة اقتصادية بحتة لهذا الأمر وتعتبرها "صفقة" ولا تضع أي قيود سياسية على التعاون مع أي دولة فى هذا المجال طالما تم ذلك علناً وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان الرئيس بوتين قد اقترح فى يناير

٢٠٠٧ إنشاء شبكة من مراكز التخصيب ومعالجة الوقود تحت مراقبة دولية بهدف إتاحة الفرصة أمام الدول النامية للحصول على الطاقة النووية دون إثارة تخوف أو معارضة من جانب القوي الكبري لاسيما الولايات المتحدة.

لاشك إن روسيا معنية لدرجة كبيرة بالاستقرار فى منطقة الخليج وذلك بالنظر إلى مصالحها الحيوية فى المنطقة، إلى جانب التطلع الروسي للاستفادة من السوق والاستثمارات الخليجية الهائلة، وكذلك تسويق التكنولوجيا الروسية فى المجالات المختلفة.

وتدرك روسيا من خلال قراءة صائبة للواقع فى منطقة الخليج العربي أن حفظ الأمن والاستقرار بالمنطقة رهناً بإرادة مجموعة من الفاعلين فى الأقليم وخارجه، وأن التوافق والتفاهم بين هؤلاء الفاعلين هو العامل الحاسم فى تحقيق الاستقرار الإقليمى. ولذا فإن تطوير نظام للأمن الجماعي هو الصيغة الأمثل لضمان أمن الخليج العربي من وجهة النظر الروسية، وذلك على غرار تجارب أخري مثل مجموعة شنجهاى. وتختلف الرؤية الروسية فى هذا الخصوص تماماً عن رؤية دول كبري أخري والتى ترى فى العلاقات والتفاهمات الثنائية بينها وبين دول الخليج العامل الأهم فى تحقيق الاستقرار من عدمه فى المنطقة.

وقد أكدت وزارة الخارجية الروسية هذه الرؤية فى أكثر من مناسبة. فقد دعا وزير الخارجية الروسي (السابق) إيجور إيفانوف خلال جولة له في منطقة الخليج فى نوفمبر ٢٠٠٠ إلى إقامة منظومة أمنية إقليمية في منطقة الخليج تضم دول مجلس التعاون الست إلى جانب العراق "وجيرانه"، وتتضمن إجراءات لبناء الثقة وتأخذ فى الاعتبار مصالح كافة الدول فى المنطقة، وأبدي استعداد روسيا للوساطة فى هذا الشأن.

كما أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية الكسندر ياكوفينكو فى يونيو ٢٠٠٤ أن روسيا "تقترح صياغة خطة أمن جماعي فى منطقة الخليج العربي ثم نشرها فى منطقة الشرق الأوسط .....". تلى ذلك مباشرة دعوة وزير الخارجية الروسي سيرجى لافروف إلى صياغة تصور للأمن الجماعي فى منطقة الخليج وذلك فى كلمته التى ألقاها فى اجتماع مجلس روسيا الناتو فى اسطنبول فى يونيو ٢٠٠٤.

ويظل التقدم نحو إيجاد صيغة ما للأمن الجماعى فى المنطقة رهناً بإرادة الفاعلين من دول الخليج العربى ورؤيتهم لإيران وآفاق التفاهم معها من ناحية، وخطوات تطمينية حقيقية وجادة تتخذها إيران من ناحية أخرى.

إن منطقتنا العربية مقبلة على مرحلة جديدة تشهد فيها توزانات القوى تغيراً ملحوظاً وهناك إرادة إيرانية حقيقية يتم ترجمتها إلى سياسات فعلية تهدف إلى ممارسة دور مفصلى وفاعل فى القضايا العربية المختلفة باعتبارها قضايا "إسلامية" تهم العالم الاسلامى ككل. وبين محاولات إذابة المنطقة العربية فى كلاً إسلامى من ناحية، وأخر شرق أوسطى من ناحية أخرى، تبرز الحاجة الماسة إلى بلورة رؤية عربية خالصة لمستقبل منطقتنا وإلا جاوزتنا الأحداث وفقدنا إرادتنا وهويتنا.

نبذة عن المؤلفة

د. نورهان الشيخ، أستاذ العلوم السياسية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة. حصلت على الدكتوراة فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة، فى فبراير ٢٠٠٠، حول موضوع: "دور النخبة الحاكمة فى إعادة هيكلة السياسة الخارجية – دراسة لحالتى الاتحاد السوفيتى (١٩٨٥ – ١٩٩١)، وروسيا الاتحادية (١٩٩١ – ١٩٩٦). وعلى الماجستير فى استراتيجيات التنمية البديلة من معهد الدراسات الاجتماعية، لاهاى – هولندا فى ديسمبر ١٩٩٤. كما حصلت على دبلومة اللغة الروسية من معهد بوشكين عام ١٩٩٣.

تعمل مديراً لوحدة دراسات الشباب وإعداد القادة منذ يناير ٢٠٠٨، وأيضاً مديراً لمركز الدراسات الأمريكية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة منذ يناير ٢٠٠٩.

وتقوم بتدريس العديد من المقررات الدراسية فى مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، ودراسات روسيا والكومنولث، والدراسات الأوربية، باللغتين العربية والإنجليزية. ولها العديد من الدراسات والبحوث حول روسيا الاتحادية وكومنولث الدول المستقلة.